سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 706 – الأحد 31 آب/ أغسطس 2025 – السنة الرابعة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

معرض دمشق الدولي

فرصة لإعادة الثقة بالاقتصاد السوري

16

بانتظار التعافي..

القطاع الصحي يحاصر المرضى

جرحى في ممر مستشفى المواساة بدمشق إثر غارات جوية إسرائيلية على مبنى هيئة الأركان العامة – 16 تموز 2025 (dpa) / صناعة الأحداث)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

مجلس الشعب الجديد يفتح جدل شرعية "النظام الانتخابي"

أخبار سوريا 04

"النفَس الطويل" يسود الحوار بين دمشق و"قسد"

شؤون محلية 06

دير الزور..
دور عبادة بانتظار خطة إعادة الإعمار

شؤون محلية 08

جفاف بالينابيع والآبار الارتوازية
أزمة المياه في الساحل تشتد

ثقافة وفن 20

بعد احتكارها المشهد الدرامي لسنوات
البيئة الشامية تنتظر أثر التحول السياسي في سوريا

رياضة 23

حلب تتصدر بطولة الجمهورية لـ"الكيك بوكسينغ"

18

ظاهرة معقدة يمنعها القانون وتبررها الظروف

هل تنجح خطوات مكافحة التسول في سوريا

تجلس طفلة بعمر الورد لم تتجاوز الـ11 عامًا، على حافة شارع في منطقة الفحامة بدمشق، تنادي بصوت خجول وملامح ذابلة، وهي تبيع البسكويت للمارة.

الطفلة سمر إبراهيم، وهي تلميذة في المرحلة الابتدائية، تروي لعنب بلدي معاناتها اليومية للحصول على مال لشراء ربطة خبز لعائلتها، وتضيف أنها تستغل عطلتها الصيفية لإعالة أخواتها، وأن لا وقت لديها للعب.

والدها متوفى، وأمها تركتها وأخواتها بمنزل جدها في حي "نهر عيشة" الشعبي، بعد زواجها برجل آخر، وما يأتي من الجمعيات الخيرية غير كافٍ.

بين التعيين والانتخاب

مجلس الشعب الجديد
يفتح جدل شرعية "النظام الانتخابي"

عنب بلدي – محمد كاخي

بعد سقوط نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد في 8 من كانون الأول 2024، اجتمعت فصائل المعارضة المسلحة في 29 من كانون الثاني الماضي في قصر "الشعب" بدمشق، وأعلن المجتمعون من هناك حلّ مجلس الشعب، وإلغاء العمل بدستور عام 2012، وبالتالي سقوط جميع السلطات، التنفيذية والتشريعية في سوريا.

وأدى هذا الإجراء، بحسب خبراء قانونيين، إلى فراغ تشريعي ولّد أضرارًا كبيرة على البنية القانونية، سواء بإصدار مراسيم ذات طابع تشريعي دون غطاء دستوري، أو تعطّل كثير من متطلبات الماضي بالمرحلة الانتقالية لغياب القوانين.

وفوّض قادة الفصائل رئيس المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، بتشكيل مجلس تشريعي مؤقت، إلا أن الشرع أصدر الإعلان الدستوري في 13 من آذار الماضي، وتضمنت المادة "24" منه تشكيل لجنة لانتخاب أعضاء مجلس الشعب، مع تعيين الرئيس ثلث أعضاء المجلس فقط، وهو ما يدعى قانونيًا بـ"الآلية الهجينة" (التعيين والانتخاب غير المباشر).

ويتم اللجوء إلى تلك الآلية عادة في بيئات شديدة التعقيد، عبر القيام بدمج أسلوب التعيين والتمثيل القطاعي أو المناطقي أو القوى السياسية والمجتمعية، والتي يراها الحقوقي والباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله، آلية واقعية، خصوصًا في الأشهر الأولى للمرحلة الانتقالية، وذلك لأولوية الدور المطلوب من مجلس الشعب في المرحلة الحالية، وهي أدوار استثنائية مرتبطة بإحداث ثورة قانونية تستجيب للتغيرات على أرض الواقع أكثر من الدور السياسي، بحسب العبد الله.

وعقب تشكيل "اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب" في 13 من حزيران الماضي، أصدرت النظام الانتخابي المؤقت لمجلس الشعب في 20 من آب، بعد أن صدّق عليه الرئيس السوري، أحمد الشرع، وتضمّن النظام تشكيل لجان قانونية، ولجان طعون، ولجان فرعية، مهمتها تنظيم العملية الانتخابية والإشراف عليها تحت مظلة "اللجنة العليا".

انتخابات بلا ناخبين.. من يختار من؟

بحسب النظام الانتخابي الذي أصدرته "اللجنة العليا"، تقوم العملية الانتخابية على إحداث لجنة انتخابات فرعية في كل دائرة انتخابية بالمحافظات، وتقوم هذه اللجان، بعد التشاور مع المجتمعات والفعاليات الرسمية المحلية بتعيين الهيئة الناخبة، والتي ستقوم بانتخاب أعضاء مجلس الشعب من ضمن أعضائها.

ويتم حساب عدد أعضاء الهيئة الناخبة في كل دائرة انتخابية، بضرب عدد المقاعد المخصص لتلك الدّائرة بالرقم 50، فمثلًا، عدد مقاعد محافظة حلب هو 32، وبالتالي عدد أعضاء الهيئة الناخبة في المحافظة هو 1600، بعد ضربه بالرقم 50.

ويجب أن تتوفر في عضو الهيئة الناخبة مجموعة من الشروط، أهمها "ألا يكون من داعمي النظام البائد والتنظيمات الإرهابية بأي شكل من أشكال الأشكال، وألا يكون من دعاة الانفصال والتقسيم أو الاستقواء بالخارج"، وهو ما اعتبره قانونيون وخبراء تحدثت معهم عنب بلدي، فضفاضًا، ويفتح باب السلطة التقديرية لأعضاء اللجان الفرعية.

الأستاذ في القانون الدستوري سام دلة، اعتبر أنه لا يمكن الحديث عن نظام انتخابي في إعلان "اللجنة العليا"، فالانتخاب ولو بمظهره البدائي غير موجود، إذ إن العملية هي مجرد تعيين يُراد تغليفه بعبارات تتضمن الانتخاب.

وقال أستاذ القانون الدستوري، في حديث إلى عنب بلدي، "إننا أمام وثيقة تتضمن أن هيئة معيّنة بالكامل من رئيس السلطة الانتقالية ستقوم باختيار أو تعيين لجان فرعية، تقوم بدورها باختيار وتعيين ما سُمّي (هيئة ناخبة)، تختار من بينها أعضاء للمجلس، فكيف يمكن الحديث عن انتخاب ولو بمظهره البدائي الذي ظهر في القرن الـ16".

> كانت هناك خيارات بديلة عديدة للمرحلة الانتقالية، أولها التعيين، ولكن على أن يكون تمثيلًا حقيقيًا للمجتمع، ويتحمل الرئيس الانتقالي مسؤولية القرار، أو أن يلجأ الرئيس الانتقالي للتعيين من الكفاءات دون الاهتمام بمبدأ التمثيل، أما تغليف التعيين بهذه الطريقة فهو هروب من تحمل المسؤولية.
>
> سام دلة
> أستاذ في القانون الدستوري

وأضاف دلة أن الانتخاب يفترضُ أن يتم التنافس والاختيار بين أشخاص يمثلون تيارات سياسية ذات برامج مختلفة، تمكّن الناخبين من الاختيار فيما بينها، "فأين نجد ذلك في كل أحكام النظام الانتخابي، الذي يضع شروطًا ذات طبيعة إقصائية تستبعد من تشاء من خلال عبارات فضفاضة مفتوحة".

آلية تفرضها المرحلة

وردًا على الانتقادات للنظام الانتخابي، قال المتحدث باسم "اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب"، نوار نجمة، لعنب بلدي، إنه ربما يعتبر بعض السوريين هذه الشروط ضبابية قليلًا، لكن "اللجنة العليا" ستصدر تعليمات تنفيذية تحدد بدقة الآلية التي سوف تعتمدها اللجان الفرعية و"اللجنة العليا" للتحقق من هذه الشروط، واعتمادها بشكل موضوعي، كي لا تكون أداة لأي عملية إقصاء، وإنما لتكون لخدمة الغاية والهدف منها، وهو أن يكون مجلس الشعب متضامنًا مع تضحيات وثورة الشعب السوري.

وعن تعيين الرئيس لثلث أعضاء مجلس الشعب وتعيين الرئيس لـ"اللجنة العليا" قال نوار نجمة، إن هذه مشكلة فلسفية سياسية، والمشكلة هنا أنه أساسًا في 8 من كانون الأول 2024 سقطت كل السلطات في سوريا ولم يبقَ لا سلطة تنفيذية ولا سلطة تشريعية، وعند إعادة بناء السلطات في مرحلة انتقالية، لا بد في البداية من أن يكون هناك تعاون لكي تتشكل هذه السلطات.

وأضاف نجمة أنه بناء على ما سبق، لا يمكن أن تتشكل السلطة التشريعية بمعزل عن تعاون أو مساعدة من السلطة التنفيذية، حيث سيتم تشكيل السلطة التشريعية، وتوضَع القوانين التي تضمن فيما بعد مسألة الفصل بين السلطات، ليكون مجلس الشعب القادم بعد المرحلة الانتقالية من خلال انتخابات حرة ومباشرة، وبعيدًا عن أي تشارك مع السلطة التنفيذية، لكن في الوقت الحالي، "نحن مضطرون للجوء إلى هذا النوع من الآليات".

إحصاء 2011 أساس اختيار الهيئات الناخبة

نصت المادة "4" من المرسوم "143" لعام 2025، الخاص بالتصديق على النظام الانتخابي المؤقت لمجلس الشعب السوري، على أن يكون توزيع ثلثَيْ المقاعد على مستوى الدوائر الانتخابية وفق التقسيمات الإدارية والتمثيل السكاني، بحسب قرار وزارة الإدارة المحلية رقم "1378" الصادر في عام 2011.

وعلى أساس هذه المادة تم تحديد 32 مقعدًا لمحافظة حلب، ولدمشق 22 مقعدًا، و12 مقعدًا لمحافظة حمص.

الباحث الحقوقي وعضو لجنة صياغة الإعلان الدستوري في سوريا أحمد قربي، قال لعنب بلدي، إن هذا القرار، بالرغم من أنه يبدو خيارًا غير واقعي، وغير منطقي، ولا يطابق الواقع، فإنه أقل الخيارات سوءًا، والسبب في ذلك أنه لا توجد مرجعية للإحصاء في سوريا يمكن الاستناد إليها في مجال التمثيل سوى هذا الإحصاء.

وبالتالي، بحسب حديث قربي إلى عنب بلدي، لا يوجد أمام اللجنة بديل آخر، والبدائل الأخرى هي بدائل تقديرية وستكون أكثر انتقادًا، وأي آلية بديلة سيتم اعتمادها ستكون فيها سلبيات تعرضها للانتقاد.

النساء.. "كوتا" لا تقل عن 20%

نصت المادة "24" من مرسوم النظام الانتخابي على أن تمثيل المرأة في عموم الهيئات الناخبة يجب ألا يقل عن 20%، لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في الانتخابات، بحسب "اللجنة العليا".

المتحدث باسم "اللجنة العليا"، نوار نجمة، قال في حديثه إلى عنب بلدي، إن نسبة الـ20% هي الحد الأدنى للنساء ضمن الهيئات الناخبة، أما ضمن مجلس الشعب، فلا يمكن للجنة أن تتحكم بنسبة تمثيل النساء في المجلس.

وسوف تكون نسبة النساء في بعض المناطق أكثر من 20% ضمن الهيئات الناخبة، في محاولة للوصول إليها أو تجاوزها في عضوية مجلس الشعب، وإذا لم تتمكن اللجان من الوصول إلى هذه النسبة، فقد يكون الثلث المعيّن من قبل الرئيس هو الحل لتكون هناك نسبة معقولة من النساء ضمن مجلس الشعب، وعلى العموم لا توجد نسبة تحدّ من تمثيل النساء في مجلس الشعب، بحسب نجمة.

مستقبل استقلال السلطة التشريعية

يتخوف الخبراء القانيون من تغوّل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وإمساكها بمفاصل العملية كاملة، إذ يقول أستاذ القانون الدستوري سام دلة، إن الجميع في مجلس الشعب مدين بوجوده لرئيس المرحلة الانتقالية، وسيخضع بالضرورة لإرادته، فهو من يعيّن المجلس بكامل أعضائه (الثلث بنفسه والثلثان من خلال لجنة هو من عيّنها) .

بينما يرى الباحث الحقوقي وعضو لجنة صياغة الإعلان الدستوري في سوريا أحمد قربي، أن مبدأ فصل السلطات متوفر في الإعلان الدستوري الحالي، فعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية سيعيّن أعضاء السلطة التشريعية بشكل مباشر وغير مباشر، فإننا لو راجعنا الإعلان الدستوري وكل المهام المنوطة بالسلطة التشريعية، فلا يمكن للسلطة التنفيذية أن تتدخل فيها، ولا يمكن للسلطة التشريعية أن تتدخل بعمل السلطة التنفيذية، فهي تحترم مبدأ الفصل بين السلطات على مستوى المهام والصلاحيات بعيدًا عن التعيين، ما يعني أن رئيس الدولة يعيّن مجلس الشعب ولكنه لا يستطيع أن يتدخل في عمله.

بدوره، يعتقد الحقوقي والباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله، أن الآلية الحالية تجعل السلطة التنفيذية مؤثرة في السلطة التشريعية من حيث التشكيل لدرجة كبيرة مهما تم الحديث عن وضع ضمانات لمنع ذلك، لكن في المقابل مع عدم وجود صلاحية حلّ مجلس الشعب، أو العكس، عزل مجلس الشعب للرئيس، فإن الفصل الجامد سيكون موجودًا لاحقًا، ويجب أن يتوجه السؤال أكثر نحو المستقبل، أي ما بعد المرحلة التأسيسية الحالية، بحيث يتم إصدار القوانين التي تضمن بالفعل فصل السلطات مع ضمان تنسيقها وتكاملها، ففصل السلطات ليس مطلقًا بحال من الأحوال.

بينما قال المتحدث باسم "اللجنة العليا"، نوار نجمة، لعنب بلدي، إن الخطة خلال هذه المرحلة هي إحداث التطوير لكل القوانين والتشريعات وإصدار القوانين الجديدة، بالإضافة إلى مشروع صياغة دستور دائم للبلاد، ووضع قانون انتخابي، لكي يكون بنهاية المرحلة الانتقالية، وبنهاية مدة هذا البرلمان المحددة بـ30 شهرًا إمكانية تشكيل برلمان جديد وفق آلية الانتخاب المباشر من قبل كل المواطنين على كل الأراضي السورية، تضمن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية.

اسم جديد للمجلس

اعتاد السوريون، خلال العقود الأخيرة، تسمية "مجلس الشعب" بـ"مجلس التصفيق"، لأنه كان ينفذ ما يُطلب منه، وحصل هذا بشكل صارخ عندما جرى تعديل الدستور عام 2000، بما يسمح لرئيس النظام السابق، بشار الأسد، الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية بعد وفاة والده، وجرى تمرير قرار بهذا الشأن خلال دقائق، ومع التغيير الحاصل في هوية الدولة وعلمها وشعارها والتسميات الخاصة بالهيئات والمؤسسات، يبقى السؤال مطروحًا ما إذا كانت هناك نية لتغيير اسم مجلس "الشعب".

قال المتحدث باسم "اللجنة العليا"، نوار نجمة، لعنب بلدي، إنه وبسبب وجود كثير من الاعتراضات على الاسم، ففي الغالب، سيكون أحد أهم القرارات التي سيتخذها مجلس الشعب القادم، هو تغيير اسمه، ولكن هذه المسألة يتم إقرارها من قبل مجلس الشعب والنواب القادمين، عندما يتم انتخابهم وتشكيل البرلمان الجديد، وهذا يشمل اسم المجلس أو النظام الداخلي..

شروط عضوية مجلس الشعب:

1. أن يكون سوري الجنسية قبل تاريخ 1 من أيار 2011، بمن في ذلك المواطنون المشمولون بأحكام المرسوم "49" لعام 2011.
2. أن يكون قيده في السجل المدني ضمن دائرته الانتخابية، أو يكون مقيمًا فيها لمدة خمس سنوات متتالية قبل عام 2011.
3. أن يكون متمتعًا بالأهلية القانونية.
4. أتم الـ25 من العمر بتاريخ صدور هذا المرسوم.
5. أن يتمتع بحسن السيرة والسلوك.
6. ألا يكون محكومًا بجناية أو جرم مُخلّ بالشرف، باستثناء القضايا ذات الطابع السياسي أو الأمني.
7. ألا يكون قد ترشح للانتخابات الرئاسية بعد عام 2011.
8. لم يسبق له أن كان عضوًا في مجلس الشعب أو مرشحًا له في الفترة ما بعد عام 2011، إلا إذا أثبت انشقاقه.
9. ألا يكون من داعمي النظام البائد والتنظيمات الإرهابية بأي شكل من الأشكال، وألا يكون من دعاة الانفصال والتقسيم أو الاستقواء بالخارج.
10. ألا يكون منتسبًا للقوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية.
11. ألا يكون عضوًا في اللجنة العليا أو اللجان الفرعية أو لجان الطعون.
12. ألا يشغل منصب وزير، أو محافظ، أو نائب أحدهما، أو معاونه.
13. أن يكون ملتزمًا بأحكام الإعلان الدستوري.
14. أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية معتمدة أو ما يعادلها بالنسبة لفئة الكفاءات.
15. أن يكون حاصلًا على الشهادة الثانوية بالنسبة لفئة الأعيان.

اجتماع الرئيس السوري أحمد الشرع بأعضاء اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب – 14 حزيران 2025 (رئاسة الجمهورية)

منصة من منظمات مدنية
تدعم "هيئة المفقودين"

الهيئة الوطنية للمفقودين تطلق مشروع إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمفقودين – 30 آب 2025 (عنب بلدي – عمر علاء الدين)

عنب بلدي

أطلقت الهيئة الوطنية للمفقودين، في 30 من آب، منصة "دعم الهيئة الوطنية للمفقودين في سوريا"، بالتعاون مع ست منظمات مجتمع مدني معنية بتوثيق المختفين قسرًا من السوريين منذ عام 1970، في مؤتمر صحفي حضرته عنب بلدي، وعدد من وسائل الإعلام المحلية والعربية.

وتهدف هذه المنصة (مجموعة الدعم)، إلى إنشاء بنك معلومات للمفقودين، إضافة إلى مشروع بطاقة لدعم ذويهم قانونيًا ونفسيًا واجتماعيًا، مع وضع بروتوكولات لحماية الشهود وتبادل البيانات.

وضمت المنصة منظمات عديدة، شاركت في توثيق ضحايا الاختفاء القسري، أبرزها "المركز السوري للعدالة والمساءلة"، و"المركز السوري للإعلام وحرية التعبير"، و"الأرشيف السوري"، و"رابطة معتقلي صيدنايا" و"محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان" (LDHR)، و"رابطة عائلات قيصر".

الهيئة الوطنية للمفقودين تشكلت في 17 من أيار الماضي، وفق المرسوم رقم "19"، الذي أصدره الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع.

ووثقت حتى الآن أكثر من 63 مقبرة جماعية في سوريا، فيما تتراوح تقديرات أعداد المفقودين بين 120 ألفًا و300 ألف شخص، مع احتمال تجاوز هذه الأرقام بسبب صعوبة الحصر، وفق ما أفاد به رئيس الهيئة، محمد رضا جلخي، في وقت سابق.

سورية- سورية

المستشارة الإعلامية للهيئة الوطنية للمفقودين، زينة شهلا، قالت إن المنصة التي أُطلقت اليوم معنية بشكل أساسي، بالبيانات والتوثيق، لبناء بنك معلومات وطني خاص للمفقودين.

وفي تصريح لعنب بلدي، قالت إن الهيئة وضعت نواة للتعاون القائم في إطار المنصة، وإنه قابل للتطوير والهيكلة، ليكون عنوانه الأساسي تشارك البيانات التي بحوزة منظمات المجتمع المدني المشاركة في المنصة.

وحاليًا هذه المنصة معنية بجمع بيانات المفقودين، لكن مستقبلًا من الممكن أن تنبثق مجموعات عمل مختلفة، كتقديم الدعم لعائلات المفقودين والمفقودات، بمختلف أنواعه، سواء القانوني والنفسي، بحسب شهلا.

وأضافت شهلا أن الهدف الكلي كشف المصير ومعرفة الحقيقة وتقديم الإجابات لذوي المفقودين.

وعن سبب غياب المنظمات الدولية المعنية بشؤون المفقودين في سوريا، قالت المستشارة الإعلامية، إن المنصة سورية، وهدفها الأساسي دعم الجهود الوطنية في موضوع المفقودين.

ولم تبدأ الهيئة الوطنية بعد بتوثيق أعداد المفقودين السوريين، بحسب شهلا، التي قالت، "ما زلنا في بداية عملنا".

وتعتمد الهيئة على بيانات موجودة في روابط ومنظمات مختلفة، حيث تعطي تقديرات مبدئية، وهذه التقديرات بأعداد المفقودين قد تكون مرشحة للزيادة، لأن الكثير من العائلات لم تبلغ عن مفقوديها لأسباب أمنية وسياسية واجتماعية، مشيرة إلى أن من الصعب الوصول إلى عدد حقيقي للمفقودين في عام أو عامين، لأن الملف بالغ التعقيد.

وقالت المستشارة الإعلامية إن هناك تحديًا يتم بجمع هذه البيانات من المنظمات المختلفة وترميمها، خصوصًا أن لكل منظمة منهجية في التوثيق مختلفة، مشيرة إلى أن الهيئة في طريقها لإنشاء منهجية موحدة بشأن عملية التوثيق.

وبحسب شهلا، فإن الهيئة الوطنية للمفقودين معنية بالبحث عن كل المفقودين من السوريين وغير السوريين داخل سوريا، والمفقودين السوريين خارجها.

كما أن "الهيئة" ستتعاون مع كل الهيئات والكيانات الدولية أو المحلية الحكومية وغير الحكومية التي تستطيع تقديم أي نوع من أنواع الدعم سواء قواعد بيانات أو دعم بالتوثيق، والدعم التقني المتعلق بالكشف عن الحمض النووي وغيره، وكل ذلك تحت سيادة الدولة السورية.

دعم الهيئة

مدير "رابطة معتقلي صيدنايا"، دياب سرية، قال لعنب بلدي، إن هدف المنصة دعم الهيئة الوطنية بالبيانات والخبرات التي راكمتها المنظمات السورية على مدى سنوات، وخصوصًا في شقي البيانات وسبل البحث، وإنشاء بروتوكولات البحث عن المفقودين في سوريا، ومساندة الهيئة في طريقها الطويل للكشف عن الحقيقة.

رئيس الهيئة الوطنية للمفقودين، محمد رضا جلخي، تحدث في وقت سابق، عن استعداد "الهيئة" لعقد مؤتمر وطني موسع حول حقوق واحتياجات عائلات المفقودين، وأن مهامها الأساسية تتركز على محورين هما الدعم والتوثيق، عبر عدة وسائل من بينها جمع بيانات الحمض النووي والبصمات الوراثية.

وأضاف جلخي أن "الهيئة" حصلت على موافقات للاستفادة من مخابر وزارة الصحة وهيئة الطاقة الذرية السورية، إلى جانب منح لتدريب كوادر سورية في دول أوروبية بمجال الطب الشرعي والتوثيق.

توصيات

رئيسة "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا"، كارلا كينتانا، رحبت بمرسوم الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، بتشكيل "الهيئة الوطنية للمفقودين" في سوريا، وتعيين الدكتور رضا رئيسًا لها، في 17 من أيار الماضي.

كينتانا قالت، في حديث سابق إلى عنب بلدي، إن "إنشاء الهيئة الوطنية خطوة فعالة نحو قضية المفقودين وعلاقتها بالمصالحة الوطنية وبناء السلام. إنه اعتراف بالألم الذي تشعر به العائلات على أحبائها المفقودين والجرح الذي لا يزال مفتوحًا بكل بيت في سوريا".

وأضافت، "في إطار ولايتنا الإنسانية، تدعم المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين جهود سوريا للبحث عن جميع المفقودين دون استثناء، لقد فُقد أشخاص في سوريا خلال أكثر من 50 عامًا من حكم النظام، بما في ذلك 14 عامًا من الحرب".

رئيسة "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا"، قدمت عدة توصيات للتعامل مع ملف المفقودين في حديث سابق لعنب بلدي وهي:

• البحث عن المفقودين في سوريا مهمة هائلة لا يمكن لأحد أن يقوم بها بمفرده، ومن الضروري التعاون مع جميع الهيئات الفاعلة والجهات المعنية ذات الصلة. يجب أن تتضافر جهود الجميع لدفع هذا الأمر إلى الأمام.

• إشراك العائلات ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على هذا الأمر منذ سنوات أمر حيوي في عملية البحث عن المفقودين في سوريا.

• للمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين دور مهم في المساعدة بتقديم المعرفة والخبرة الخاصة والعمل معًا لدعم الجهود الوطنية.

"النفَس الطويل" يسود الحوار بين دمشق و"قسد"

عنب بلدي – أمير حقوق

لا تزال السياسة التفاوضية قائمة بنفَس طويل بين حكومة دمشق و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، فبعد اتفاق 10 آذار بين الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، والقائد العام لـ"قسد"، مظلوم عبدي، بقيت بنود الاتفاق متعثرة بين الطرفين، مع استمرارية الاجتماعات للوصول لحل سياسي يقضي بتطبيق الاتفاق، مع وجود مساعٍ دولية لإنهاء ملف الاتفاق ودمج "قسد" بالحكومة السورية.

ويبدي الطرفان رغبتهما بالمسار السياسي، بعيدًا عن اللجوء للحالة العسكرية، رغم اختلاف المطالب في صورتها الأخيرة، مؤكدين أهمية التفاوض والحوار والتفاهم، لضمان حقوقهما وتنفيذ الاتفاق.

الرئيس الشرع خلال لقائه بإعلاميين عرب، في 24 من آب الحالي، تطرق إلى وضع شمال شرقي سوريا، قائلًا إن اتفاق 10 من آذار الماضي مع عبدي هو الأرضية التي يُبنى عليها أي حوار، وإنه يحظى بدعم داخلي وخارجي.

كما أشار إلى وجود "وساطات دولية" في هذا الاتفاق، وقال "ذاهبون نحو التفاهم".

وكان عضو وفد "الإدارة الذاتية" المفاوض مع الحكومة السورية، سنحريب برصوم، أكد توقف المفاوضات بين الجانبين بعد رفض دمشق عقد جولة جديدة في باريس.

وقال برصوم في تصريح لوكالة "روداو" الإعلامية، في 22 من آب، إن الجولة التي كان من المقرر عقدها في باريس أُلغيت، ولم يُحدد موعد جديد حتى الآن، موضحًا أنهم بانتظار رد من دمشق لتحديد المكان والزمان.

وأضاف أن اتفاق 10 آذار ربما منح مهلة حتى نهاية العام الحالي، لكن التأخير قد يعرقل إنجاز المهام المقررة، مؤكدًا أن التمديد لأشهر إضافية ليس جوهريًا ما دامت المفاوضات ستفضي إلى حلول تخدم السوريين.

وكانت الحكومة السورية ردت على انعقاد مؤتمر "وحدة الموقف لمكونات شمال شرقي سوريا"، بتعليق المفاوضات مع "قسد"، التي كانت مقررة في باريس.

بين تطبيق الاتفاق و"تدويل" القضية

التصريحات الأخيرة لدمشق متمثلة بالرئيس الشرع، أو لـ"قسد" المتمثلة ببرصوم، تشير إلى تبني الجانبين الحوار والتفاهم بصيغة دبلوماسية سياسية، وإن كانت التحركات بطيئة وتجري بنفَس طويل.

الكاتب والمحلل السياسي عباس شريفة، قال لعنب بلدي، إن التصريحات الأخيرة تعكس وجهتي نظر، الأولى أن حكومة دمشق تريد تنفيذ اتفاق 10 آذار بسقف تفاوضي واضح، وجدول زمني محدد. أما الثانية فهي أن "قسد" تحاول "تدويل" القضية، وجعلها قضية دولية تشغل الأطراف، وبالتالي فتح زمن تفاوضي، وإعادة إنتاج سقف تفاوضي جديد.

ويعتقد الكاتب شريفة، الذي يتخذ موقفًا يتماشى مع الحكومة، أن الحوار بين الجانبين يجري بنفَس طويل، لسببين:

• الأول: وجود متدخلين دوليين كثر بالملف، وهذا يؤدي إلى تعقيده، بالإضافة إلى الأحداث التي حصلت في الساحل السوري والسويداء وانعكاساتها على المسار التفاوضي.

• الثاني: التعقيدات والجزئيات التي يجب فكفكتها، وبالتالي حل الملف، لأن الأطراف تريد تجنب الصراع، وفي سبيل ذلك لا بأس من أخذ المزيد من الوقت ومناقشة التفاصيل.

الجميع متفق على الحوار

بدوره، قال مدير "المركز الكردي للدراسات"، نواف خليل، في حديث إلى عنب بلدي، إن تصريح الرئيس الشرع مهم ويُبنى عليه، وكان لافتًا أن كل شيء قابل للنقاش عدا الانفصال، وهذا يتوافق مع "قسد" لأنه منذ تأسيس الأحزاب الكردية لم يطالب الكرد يومًا بالاستقلال ولا بالانفصال.

وأكدت مجموعة الأحزاب الكردية أن الحل في دمشق سيأتي من خلال الجلوس على طاولة حوار مع الحكومة الانتقالية، كتلك التصريحات التي أدلى بها قائد "قسد"، مظلوم عبدي، بأن الدولة ستكون واحدة.

وأشار خليل إلى أن المشكلة تكمن فيما نسمعه من الرئيس وفيما يقوله من يتبعونه، فالرئيس الشرع يتحدث بشكل إيجابي، بينما الفريق الإعلامي الرسمي والمقربون منه يتحدثون عكسه، معتمدين خطاب الكراهية والأخبار المضللة.

وأكد أن هناك قرارًا استراتيجيًا لدى مختلف المستويات، سواء في "الإدارة الذاتية" بكردها وعربها وسريانها، أو في "قسد"، أو الأحزاب الكردية، فالجميع متفق على أن كل القضايا تُحل على طاولة الحوار، والتفاوض مع الحكومة الانتقالية في دمشق.

يجري التركيز على بند واحد في المفاوضات، وهو اندماج "قسد" بالحكومة، بحسب خليل، ولكن الفصائل التي أعلن الرئيس الشرع اندماجها لم تكن بحال نفسية أو سياسية تسمح بالاندماج، ولم تندمج حتى الآن، معتقدًا أنه "حتى الآن تتصرف هذه الفصائل كجهة عسكرية وسياسية مستقلة، ولم تنجز شيئًا في عفرين وغيرها من المناطق".

وبالتالي، يعزو خليل تأخر الوصول إلى التفاهم باعتبارها مسألة استراتيجية، لذلك فهي تحتاج إلى مزيد من النقاش والحوار والجلوس إلى طاولة مفاوضات للوصول إلى الصيغة المناسبة لتطبيق كل بنود الاتفاق الموقع في 10 آذار، وليس فقط البند الثالث منه.

سير الأمور بشكل بطيء أمر إيجابي، وفق تعبيره، مشيرًا إلى أن المسألة لا تتعلق بنفَس طويل بالحوار والنقاش، بل برؤية الحكومة السورية هل هي جادة في تطبيق الاتفاق؟ فعلى الرغم من أن الإعلان الدستوري جاء بعد الاتفاق ووجه ضربة كبيرة لبنوده، لا تزال "قسد" و"الإدارة الذاتية" ملتزمتين بالاتفاق، بحسب خليل.

دول بأدوار متضادة

تبرز في مسار التفاوض أطراف دولية تمثل أساس الاتفاق والاجتماع والتفاوض بين حكومة دمشق و"قسد"، مع تباين بالأدوار التي تؤديها، وبالطرف الذي توالیه.

ويبدو أن التنافس التركي- الفرنسي يعطل "الوساطة" التي تقودها الولايات المتحدة بين دمشق و" قسد"، ففرنسا تظهر اهتمامها بدعم "قسد" من خلال الاجتماعات التي أجرتها مؤخرًا، وفي الاجتماع الذي كان مرتقبًا بين الطرفين في أرابضيها، بينما تظهر تركيا دعمها لحكومة دمشق.

أما أمريكا فتحاول لعب دور الوساطة بين الجانبين لتحقيق الاندماج السياسي بينهما وتطبيق الاتفاق، ويظهر ذلك من خلال جولات المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا، توم براك، ومحاولته تقريب وجهات النظر.

وهنا، يرى مدير المركز "الكردي للدراسات"، نواف خليل، أن فرنسا قدمت جهودها للحكومة السورية، من خلال استقبال الرئيس الشرع، ووزير خارجيته، أسعد الشيباني، لكن علاقتها مع "الإدارة الذاتية" تسبق العلاقة مع الحكومة الانتقالية، وبالتالي يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا بالتفاوض مع أمريكا.

أما بالنسبة لتركيا فموقفها قد تغير، ففي الأيام الأخيرة قال أردوغان إن تركيا تضمن حقوق الكرد حتى في سوريا، ولم يتبلور بعد الموقف بشكل كامل، لكن هناك تغييرًا منذ أن بدأت الحكومة التركية بالتفاوض مع قائد حزب "العمال الكردستاني"، عبد الله أوجلان، وحزب "المساواة الديمقراطي"، وإذا استمرت المفاوضات قد تصل العلاقات بين شمال شرقي سوريا والجانب التركي إلى حالة أفضل، وفق خليل.

اختلاف بالأجندة

أما الكاتب والباحث السياسي عباس شريفة، فقال إن كل الأطراف تحاول إنقاذ الاتفاق والمسار السياسي بين حكومة دمشق و"قسد"، لكن الأخيرة تحاول تدويل القضية، من أجل الذهاب إلى مسارات بعيدة وطويلة.

وأضاف أن تركيا حليف لدمشق وتريد تطبيق بنود الاتفاق، وترى أنه إذا طُبّق سينتهي خطر القوى الانفصالية في شمال شرقي سوريا، بينما فرنسا تحاول أن تنقذ "قسد" في حال انسحاب أمريكا من أراضيها، فيما تحاول أمريكا تثبيت الاتفاق ليسمح لها بالانسحاب.

وبالتالي، الاختلاف بالأجندة بين هذه القوى الدولية والإقليمية هو الذي يحدد طبيعة الأدوار التي تلعبها، بحسب شريفة، مرجحًا أن دمشق لا تريد تدويل القضية وجعلها قضية تجاذب إقليمي وصراع بين الدول، خاصة بين تركيا وفرنسا.

وأشار إلى أن هناك ضغطًا أمريكيًا على "قسد" لتنفيذ مضمون الاتفاق وللتفاهم مع دمشق، والبدء بتطبيق أجزاء من الاتفاق، وبهذا يمكن أن يصل الأمر لحل شامل ومستدام.

ما الاتفاق؟

خلال اللقاء الذي جرى في 10 من آذار الماضي، بين الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وقائد "قسد"، مظلوم عبدي، تم الاتفاق على ضمان حقوق جميع السوريين في التمثيل والمشاركة في العملية السياسية وجميع مؤسسات الدولة بناء على الكفاءة بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والعرقية.

وجرى الاتفاق على وقف إطلاق النار على جميع الأراضي السورية، ودمج المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرقي سوريا ضمن إدارة الدولة السورية، بما فيها المعابر الحدودية وحقول النفط والغاز.

تخريج دورة لقوات "الكوماندوس" في شمال شرق سوريا – تموز 2025 (المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية)

المفاوضات بين سوريا وإسرائيل..

انعدام في الثقة و"الاتفاقات الإبراهيمية" بعيدة

الشرع يرى أن أي اتفاق مع إسرائيل سيستند إلى اتفاق فض الاشتباك 1974 بينما يقول نتنياهو إنه يريد منطقة منزوعة السلاح في الجنوب السوري (تعديل عنب بلدي)

عنب بلدي – عمر علاء الدين

رغم كل ما يقال عن المحادثات الجارية بين سوريا وإسرائيل لعقد اتفاق أمني بين الجانبين، فإن الرسائل التي صدرت عن الطرفين في اليومين الأخيرين، سواء كانت عسكرية أم سياسية، توحي بفقدان الثقة أو توقف المفاوضات لأسباب عديدة، من بينها الأحداث الأخيرة التي حصلت في السويداء، وفق ما قالته هيئة البث الإسرائيلية (مكان).

المفاوضات بالنسبة للجانب السوري، وبحسب ما عبر عنه الرئيس أحمد الشرع، مرهونة بالتزام إسرائيل بأي اتفاق يجري التوصل إليه، بشرط أن يكون على أساس اتفاق فض الاشتباك عام 1974، بينما تصر الحكومة الإسرائيلية بعدم ارتياحها لطبيعة الإدارة الجديدة في سوريا، وأنها تريد منطقة منزوعة السلاح في الجنوب السوري، كما أنها لن تتخلى عن المناطق التي سيطرت عليها، وأهمها القمة 2814، في جبل الحرمون.

في هذا التقرير، تحاول عنب بلدي البحث في مسار هذه المفاوضات، في ضوء الاستهداف الإسرائيلي لجنود سوريين في منطقة الكسوة بريف دمشق، في 26 من آب الحالي، وما صدر عن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من تصريحات بعد لقاء في غرفة عمليات الطائفة الدرزية التي أقامتها في بلدة جولس شمالي إسرائيل في 28 من آب.

"الاتفاقات الإبراهيمية" والجولان

الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، استبعد خلال لقائه مع وفد عربي ضم رؤساء تحرير وسائل إعلام ووزراء سابقين بدمشق، في 24 من آب الحالي، نسخ "الاتفاقات الإبراهيمية" في سوريا.

وقال إن "الاتفاقات حصلت بين إسرائيل ودول ليست عندها خلافات وليست مجاورة، سوريا وضعها مختلف، لدينا الجولان أرض محتلة".

ويرى الباحث السوري أن الوضع في سوريا يختلف عن بقية الدول التي تناقش "الاتفاقات الإبراهيمية"، نظرًا إلى حساسيتها الجغرافية والسياسية، فـ"إسرائيل توجد على الحدود السورية مباشرة وتقوم بانتهاكات مستمرة منذ سقوط النظام البائد لم تكن تقوم بها على زمنه، سواء عبر التوغلات البرية أو استهداف المنشآت والمقار الأمنية والعسكرية الحكومية".

ويعتقد سليمان أنه في ظل هذا "الوضع الأمني المتوتر"، يصعب الحديث عن أي مسار تفاوضي ضمن إطار "الاتفاقات الإبراهيمية".

ويسعى الشرع، بحسب الباحث في مركز "جسور"، إلى تحييد الصراع عن الجغرافيا السورية قدر الإمكان ضمن هذه المفاوضات، مفضلًا اعتماد الطرق الدبلوماسية والتنسيق مع "الأشقاء والأوروبيين، للتوصل إلى حلول تُنهي تعقيدات العلاقة مع إسرائيل، وألا تفضي إلى تفاهمات أمنية مؤقتة".

ووُقعت اتفاقيات "أبراهام" أول مرة بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين في البيت الأبيض، في 15 من أيلول 2020، بحضور الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، خلال ولايته السابقة، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير خارجية الإمارات، عبد الله بن زايد، ووزير خارجية البحرين، عبد اللطيف الزياني.

الثقة مفقودة

المبعوث الأمريكي إلى سوريا، توم براك، أكد، في 28 من آب الحالي، أن الجانبين (سوريا وإسرائيل) التقيا في باريس لمدة ثلاث ساعات ونصف، ثم التقيا لاحقًا في اجتماع ثانٍ، واصفًا الأجواء بـ"الإيجابية".

وقال إن الشرع لا يثق بالإسرائيليين، معتبرًا أنه "لم تعد العديد من البلدان العربية تثق بها بعد ما حصل في غزة"، لكنه أوضح أن الشرع "مستعد للتفاوض من أجل مصلحة بلاده".

يرى برك رأي أن الإسرائيليين يعتبرون أن خطوط "سايكس- بيكو" بعد "7 من أكتوبر" لم تعد "ذات معنى"، وهم يتحركون حيث يشاؤون لحماية بلادهم.

وأعلن أنه طلب من نتنياهو ألا يكون شديد القسوة على الجميع.

على الجانب الآخر، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بعد لقاء في غرفة عمليات الطائفة الدرزية التي أقامتها في بلدة جولس شمالي إسرائيل، في 28 من آب الحالي، "أنا لست شخصًا ساذجًا، أفهم أمام من نقف، وأمام ماذا نقف"، مؤكدًا أنه "ستكون لدينا تسوية".

الباحث في مركز "جسور للدراسات" محمد سليمان، يرى أن الرئيس الشرع "لا يثق بالإسرائيليين"، ومع ذلك يبدي استعداده للعمل بشفافية ووضوح في أي تفاهمات قد تجنب سوريا الدخول في نزاعات جديدة.

وأشار سليمان إلى انعدام ثقة السوريين بإسرائيل، التي طالما انتهجت سياسات قائمة على الاحتلال واستخدام القوة ضد من لا يوافق على رؤيتها للمنطقة.

ويعمل الشرع، بحسب الباحث، من خلال "المناورات السياسية والدبلوماسية على كسب الوقت وتخفيف الضغط الممارس على البلاد، ريثما تصل الأمور إلى تفاهمات أو حلول معينة".

الكاتب الإسرائيلي إفرايم عنبر، الباحث في مركز "القدس للدراسات الاستراتيجية"، يرى أن سوريا أصبحت "نقطة خلاف" بين واشنطن وتل أبيب اللتين لا تتفقان بشأن مستقبلها.

فالولايات المتحدة، مثل تركيا، بحسب الكاتب، "مهتمة بتحويل سوريا إلى دولة مركزية تحت رعايتها"، بينما هناك رؤية مختلفة لإسرائيل، بسبب التزامها بالأقليات (وخاصة الدروز والأكراد).

وفي مقال له على موقع القناة "12" الإسرائيلية، اعتبر عنبر أن قدرة إسرائيل على هندسة الكيانات السياسية خارج حدودها الشمالية، سوريا ولبنان، "محدودة للغاية"، ويجب ألا "تتوهم" إسرائيل أن قوتها العسكرية قادرة على تغيير الواقع السياسي هناك.

وأضاف، "ستظل هاتان الدولتان تشكلان تحديًا أمنيًا في المستقبل القريب".

التصعيد العسكري لفرض وقائع على الأرض

تسعى إسرائيل لفرض اتفاقية خضوع عبر وقائع ميدانية تستند إلى قوة عسكرية مفرطة.

وتأتي التطورات الميدانية في اليومين الأخيرين بالتصعيد العسكري في جبل المانع بمنطقة الكسوة بريف دمشق في هذا السياق، حيث نفذ الجيش الإسرائيلي إنزالًا جويًا بأربع مروحيات إسرائيلية بجنوب شرقي مدينة الكسوة في ريف دمشق، في 27 من آب الحالي، دون أن يحدث أي اشتباك مع عناصر وزارة الدفاع الموجودين بالقرب من المنطقة.

مصدر عسكري، تحفظ على نشر اسمه، ذكر لعنب بلدي حينها، أن عملية الإنزال استمرت أكثر من ساعتين، دون أن يشير إلى طبيعة العملية وسببها.

وقال مصدر حكومي لوكالة الأنباء السورية (سانا)، إن عناصر من الجيش عثروا خلال جولة ميدانية على أجهزة مراقبة وتنصّت قرب جبل المانع، في 26 من آب، وفي أثناء محاولة التعامل معها، تعرض الموقع لهجوم إسرائيلي جوي أسفر عن قتلى وإصابات وتدمير آليات.

وتجدد القصف الإسرائيلي، في اليوم التالي، على نقاط عسكرية في ريف دمشق، بالقرب من مدينة الكسوة، بأكثر من عشر ضربات.

واعتمدت إسرائيل نهجًا تصعيديًا منذ سقوط نظام الأسد، في 8 من كانون الأول 2024، إذ توغلت في عدة مناطق جنوبي سوريا، بمحافظتي القنيطرة ودرعا.

وفي أول تعليق له على التوغل الإسرائيلي بعد تسلمه السلطة، قال الشرع، في 14 من كانون الأول 2024، إن حجج إسرائيل انتهت، معتبرًا أنه لا توجد حجج لتدخل خارجي الآن في سوريا بعد إنهاء الوجود إيران في البلاد، وفق تصريحه.

وأكد الشرع أنه لا ينوي خوض صراع مسلح مع إسرائيل، معتبرًا أنها ليست المعركة التي سيخوضها.

ودمّر الجيش الإسرائيلي العديد من المواقع العسكرية السورية، في الجنوب السوري ودمشق واللاذقية وحمص وحلب، عقب سقوط الأسد، وهو ما اعتبرته إسرائيل خطوات استباقية لعدم وقوعها بأيدي "المتطرفين"، ولضمان أمنها، على حد قولها.

ويحاول المفاوض السوري تحريك كل أدوات الضغط الدبلوماسي، وهذا ما رأيناه في تحذير وزير الخارجية، أسعد الشيباني، في قمة جدة من مشاريع إسرائيل التوسعية، خصوصًا ما صدر على لسان بنيامين نتنياهو حول إسرائيل الكبرى.

الباحث في مركز "جسور للدراسات" محمد سليمان، يرى أن المفاوضات مع إسرائيل ستبقى مستمرة بحكم "الواقع الجغرافي والانتهاكات المتكررة"، لكنها تواجه تحديات داخلية وإقليمية، ولا يمكن القول بأنها متعثرة بالكامل.

وبحسب سليمان، تحتاج المفاوضات إلى "توافقات استراتيجية" تحصّن سوريا على المدى الطويل من التدخلات العسكرية والأمنية الإسرائيلية وتضبط العلاقة معها، لتكون ضمن الأطر الرسمية الحكومية فقط، دون أي اتصال مع جهات غير رسمية أو فواعل ما دون الدول.

وحكم تقرير لمركز "ألما" الإسرائيلي للأبحاث، على أي عملية دبلوماسية بين سوريا وإسرائيل بـ"الفشل"، لأن سوريا لا تعتزم تلبية ما أسماها التقرير بـ"الشروط الإسرائيلية للانسحاب من الجبهة الشمالية".

واعتبر المركز أن الوجود العسكري في تسع نقاط على الجانب السوري من خط فصل القوات لعام 1974 ليس "ورقة مساومة مؤقتة"، بل هو "موقف أمني ضروري وطويل الأمد"، تم اتخاذه في مواجهة "واقع غير قابل للحل دبلوماسيًا"، على حد تعبيره.

"الكونكريت".. فرصة لنساء إدلب لمواجهة أعباء المعيشة

إدلب – سماح علوش

وسط تحديات معيشية متزايدة تعيشها السيدات في سوريا، بين السعي للانخراط في المجتمع وتأمين مصدر دخل إضافي لتغطية تكاليف الحياة من إيجارات ومصاريف أساسية، وجدت إيمان الخطيب نفسها في عالم الأشغال اليدوية. وقررت العمل من المنزل في صناعة قطع فنية تُعرف باسم "الكونكريت"، لتتمكن من مساعدة زوجها وعائلتها على مواجهة أعباء المعيشة.

على امتداد سنوات الحرب، استطاعت نساء سوريات تحقيق نجاحات في مجالات متعددة، رغم ما تعرضن له من تهجير ونزوح وخسارة ممتلكات ومصادر رزق. فكان العمل من المنزل خيارًا ملائمًا لكثير منهن، خصوصًا مع توسع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي لعبت دورًا بارزًا في الترويج لمنتجاتهن وانتشارها.

ما هو "الكونكريت"؟

توضح إيمان لعنب بلدي أن "الكونكريت" عبارة عن قطع فنية تُستخدم للزينة بأشكال وأحجام مختلفة، وتُصنع من خلال خلط مواد بنسب محددة. وتشمل المكونات "بودرة الخرسانة" الخاصة بالديكورات والتحف، إضافة إلى الإسمنت الأبيض والرمل الناعم ومسحوق الرخام والألوان، ثم يُضاف الماء ليتشكل المزيج، ويُسكب في قوالب من "السيليكون". وبعد أن يتصلب الخليط، يُفك من القالب ويُطلى بـ"الورنيش"، الذي يمنحه لمعة ويحافظ عليه من التلف. كما يُستخدم "الجهاز الرجاج" لتفريغ الفقاعات الهوائية، ما يجعل القطعة أكثر صلابة وأقل عرضة للكسر.

إيمان، المهجرة من بلدة كفرنبل (ريف إدلب الجنوبي)، وجدت في هذا العمل فرصة مناسبة بعد أن لاحظت الإقبال عليه في الأسواق. وتقول إن سهولة صناعته وتوافر مواده دفعاها إلى اختياره كمصدر دخل. ويعمل زوجها محاسبًا في شركة خاصة بمدينة إدلب، بأجر لا يتجاوز 250 دولارًا، بينما ارتفع إيجار منزلهما من 100 إلى 200 دولار، ما شكّل حافزًا إضافيًا لها لدخول هذا المجال والإصرار على النجاح.

شغف بالعمل أكثر من البحث عن الربح

على عكس إيمان، وجدت عدلة الحسين، المهجرة من مدينة حلب والمقيمة في إدلب، في "الكونكريت" وسيلة للتعبير عن شغفها بالحرف اليدوية أكثر من كونه مصدرًا للرزق. بدأت بإعادة تدوير أدوات وأشياء قديمة لا قيمة لها، وحولتها إلى تحف فنية بعد تشكيلها وتلوينها.

وتقول لعنب بلدي إن هدفها الأساسي هو "الاستمتاع بالعمل"، مضيفة: "ما يُصنع بحب يكون دائمًا أجمل". تعلمت عدلة الحرفة عبر متابعة مقاطع تعليمية على منصة "يوتيوب"، وأجرت تجارب عدة حتى أتقنت نسب الخلط وتجنبت أخطاء شائعة، مثل دهن الورنيش قبل حف القطعة وتمليسها للحصول على مظهر أنيق.

أسعار مناسبة وتسويق إلكتروني

ترتبط أسعار القطع بحجمها والزخارف والإكسسوارات المضافة إليها، لكنها تبقى، وفق العاملات، في متناول شريحة واسعة وتُعد خيارًا مناسبًا للهدايا. ورغم أن "الكونكريت" أقل تكلفة من فنون أخرى مثل "الريزن"، إلا أنه يحتاج إلى مجموعة متنوعة من القوالب لتلبية الأذواق المختلفة. وقد تصل أسعار بعض القوالب إلى 25 دولارًا للقطعة الواحدة.

هلا عبيد، وهي طالبة جامعية تعمل في هذا المجال لتغطية نفقات دراستها، تقول إن الطلب يزداد خلال موسم الصيف، مع كثرة الأعراس والمناسبات الاجتماعية من ولادات ونجاحات مدرسية. وتضيف أن كثيرين يقبلون على شراء القطع وتخصيصها بكتابة أسماء أو تواريخ محددة لتوثيق المناسبة. وترى هلا أن التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي أساسي لتحقيق دخل جيد، مؤكدة أن نجاح المبيعات يعتمد على التصوير الاحترافي للقطع وإظهار جاذبيتها. بالمقابل، تفضّل عدلة الترويج لمنتجاتها عبر علاقاتها الشخصية مع الأصدقاء والجيران، ورغم أنها لم تُنشئ صفحة خاصة على الإنترنت، إلا أنها تصف الإقبال على أعمالها بأنه "جيد".

صعوبات وتحديات

لا يخلو العمل من صعوبات، إذ تتعرض القوالب أحيانًا للتلف، ما يضطر العاملات إلى طلب قوالب جديدة من تركيا، وهو ما قد يستغرق أكثر من أسبوعين حتى تصل. كما يواجه كثير منهن تحديًا في تخصيص مكان مناسب داخل المنزل لممارسة العمل بعيدًا عن الأطفال، لتفادي تعرض القطع للكسر أو التلف، وهو ما يتطلب مساحة إضافية لا تتوافر دائمًا.

نصائح للنجاح والاستمرار

تقول فاطمة الزيدان، مدربة في مجال دعم وتمكين المرأة وتطوير الأعمال، إن العمل بـ"الكونكريت" يشهد إقبالًا متزايدًا بين النساء في إدلب، كونه يوفر لهن فرصة للعمل من المنزل ويجمع بين الجانب الفني والإبداعي والمردود المادي.

وتنصح الزيدان النساء اللواتي يرغبن بالاستمرار في هذا المجال بالتركيز على جودة المنتج والتميّز في التصميم، والعمل على تقديم لمسات فريدة تميز منتجاتهن. كما شددت على أهمية حساب التكاليف بدقة لتجنب الخسائر، معتبرة أن هذه الخطوة أساسية للحفاظ على استمرارية المشاريع المنزلية وضمان تدفقاتها المالية.

وتضيف أن التسويق الرقمي عبر منصات مثل "فيسبوك" و"واتساب" و"إنستجرام" يُعد الوسيلة الأسهل والأقل تكلفة للوصول إلى جمهور واسع، معتبرة أن امتلاك صفحة إلكترونية وتقديم صور جذابة للمنتجات يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة أمام العاملات في هذا المجال.

دير الزور.. دور عبادة بانتظار خطة إعادة الإعمار

دير الزور – عبادة الشيخ

دمّرت الحرب التي استمرت 14 عامًا كثيرًا من الأبنية في عموم المناطق السورية، ومنها محافظة دير الزور، شرقي سوريا.

ولم تسلم معالم المدينة الدينية والتاريخية من ويلات الحرب، إذ تحولت كثير من المساجد والكنائس إلى أطلال نتيجة القصف الجوي والمدفعي، بالإضافة إلى أعمال التخريب التي ارتكبتها التنظيمات المتطرفة، مثل تنظيم "الدولة الإسلامية".

ولطالما كانت مدينة دير الزور، الواقعة على ضفاف نهر الفرات، رمزًا للتعايش السلمي والتنوع الحضاري، حيث كانت المساجد والكنائس تروي قصصًا عن وحدة وطنية متينة وتاريخ حافل بالوئام بين أبنائها، لكن الحرب التي شهدتها سوريا حوّلت هذه الصورة إلى بقايا من الركام.

وتضررت مساجد "عثمان بن عفان" و"الصفا" و"الغزالي"، وغيرها من المساجد التاريخية بشكل بالغ.

ولم تكن الكنائس بمنأى عن هذا الدمار، حيث طال التخريب الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الأرمنية، فيما يسعى أبناؤها اليوم لإعادة بناء ما دمرته الحرب.

ما حجم الأضرار

مدير أوقاف دير الزور، جميل رحيّم، قال إن الدمار الذي لحق بدور العبادة في المحافظة واسع النطاق.

وكشف مسح ميداني شامل أجرته المديرية عن تدمير 18 مسجدًا بشكل كامل، وتضرر 64 مسجدًا بشكل جزئي. شملت الأضرار انهيار الأسقف والمآذن، وتدمير الواجهات، بالإضافة إلى تلف البنية التحتية ونهب محتويات المساجد، بحسب حديث رحيّم إلى عنب بلدي.

وبالنسبة للكنائس، فكان وضعها لا يقل سوءًا، إذ تعرضت الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الأرمنية لأضرار بالغة.

كما تم تدمير كنيسة "يسوع الملك"، التي أسسها الآباء الكبوشيون عام 1925، بشكل كامل بقذائف النظام السوري السابق.

خطط لإعادة الإعمار

تتبنى مديرية الأوقاف خطة تدريجية لإعادة إعمار المساجد موزعة على ثلاث مراحل، تتمثل الأولى بترميم المساجد المتضررة جزئيًا لتكون صالحة للاستخدام.

بينما تشمل المرحلة الثانية إعادة بناء المساجد المتضررة كليًا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، أما المرحلة الثالثة فتشمل استكمال ترميم وتأهيل بقية المساجد.

وأشار رحيّم إلى أن إنجاز المرحلة الأولى قد يستغرق ما بين 12 إلى 18 شهرًا، لكن هذا الجدول الزمني يعتمد بشكل كبير على حجم التمويل.

وقال إن أبرز التحديات التي تواجه المديرية هي ضعف التمويل وتأخر المخصصات الحكومية، إلى جانب الحاجة الماسة إلى كوادر متخصصة في الترميم التراثي ونقص في المواد الأولية.

ولمواجهة هذه العقبات، تعمل المديرية على تعزيز الشراكات المحلية، وإطلاق حملات تبرع، وطلب الدعم من الجهات المركزية والمنظمات الداعمة.

تعمل المديرية على التنسيق مع جهات دولية ومنظمات مجتمع مدني، مثل مكتب "HAC" ومبادرات من الجاليات السورية في الخارج.

ويشمل هذا التعاون توفير المواد الإنشائية الأساسية، وتنظيم ورشات تدريبية لترميم التراث الإسلامي، بالإضافة إلى دعم برامج التوعية المجتمعية.

مسجد عثمان بن عفان بحي المطار القديم في دير الزور – 20 تموز 2025 (عنب بلدي/ عبادة الشيخ)

الأهالي يتهمون التجار و"قسد" بفرض إتاوات

أجهزة التبريد برأس العين وتل أبيض ترتفع

عنب بلدي – رأس العين

تشهد الأسواق في مدينتي رأس العين وتل أبيض، شمالي سوريا، ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار أجهزة التبريد مع اشتداد موجة الحر، في حين يتهم الأهالي أصحاب المحال باستغلال ارتفاع درجات الحرارة لزيادة الأسعار.

وقال عدد من السكان، إن أسعار المكيفات والمراوح والثلاجات ارتفعت بنسبة تتراوح بين 25 و30%، مقارنة بأسعارها قبل موجة الحر، في ظل ثبات مستوى الدخل وغياب الرقابة على الأسواق.

وفي جولة أجرتها عنب بلدي على معارض الأدوات المنزلية في مدينتي رأس العين وتل أبيض، سجلت الأسعار ارتفاعًا في معظم الأصناف، حيث ارتفعت أسعار المراوح الأرضية من 17 إلى 25 دولارًا، والمكيفات الصحراوية التي تعمل على الماء من 125 إلى 160 دولارًا، وأجهزة التكييف العاملة على الغاز من 270 إلى 340 دولارًا، فيما شهدت الثلاجات ذات القياس المتوسط ارتفاعًا من 220 إلى 275 دولارًا.

ويعتمد سكان رأس العين وتل أبيض البالغ عددهم 253,000 نسمة بشكل رئيس على قطاع واحد هو الزراعة، وتعد الليرة السورية العملة المتداولة في المنطقتين، لكن واقعها المضطرب أرهق الأهالي، أما العملة الثانية فهي الليرة التركية (غير متداولة بكثرة) بسبب متاخمة المدينتين للحدود التركية، والثالثة هي الدولار الأمريكي.

ويعادل كل دولار أمريكي 10600 ليرة سورية، ويبلغ مقابل العملة التركية 40.72 ليرة، بحسب موقع "الليرة اليوم" المتخصص بأسعار العملات النقدية.

ارتفاع دون ضوابط

اشتكى سكان في مدينتي رأس العين وتل أبيض من ارتفاع صفوه بـ"غير المعقول" في أسعار الأدوات المنزلية، خاصة مع تصاعد درجات الحرارة الذي زاد الطلب على المراوح وأجهزة التكييف والتبريد.

تعطلت ثلاجة التبريد لدى شمسة الوجدي من مدينة تل أبيض، ما اضطرها إلى البحث عن بديل في الأسواق المحلية.

بعد بحثها في عدة معارض للأدوات المنزلية، وجدت شمسة أن الأسعار مرتفعة بشكل كبير، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف وزيادة الطلب على الأجهزة الكهربائية.

وقالت إن بعض التجار يستغلون حاجة الناس في هذا الموسم لرفع الأسعار دون أي ضوابط أو رقابة، ما يجعل الكثير من الأهالي عاجزين عن شراء ما يلزمهم من أدوات تبريد.

وأضافت أنها اضطرت لإصلاح ثلاجتها القديمة بتكلفة 500 ألف ليرة سورية، لتستمر في استخدامها حتى انخفاض الأسعار.

كما تعطل مكيف التبريد لدى راشد سمعان بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء في مدينة رأس العين.

حاول راشد إصلاح المكيف القديم الذي يستهلك الكهرباء بشكل مرتفع، لكن ارتفاع تكاليف الصيانة، خصوصًا مع قدم الجهاز، دفعه في النهاية إلى قرار شراء مكيف جديد.

وأوضح أنه بعد زيارته معرضين للأدوات المنزلية في بلدة تل حلف ورأس العين، وجد أن الأسعار مرتفعة جدًا، حيث وصل سعر جهاز التكييف الذي يعمل على الغاز إلى 340 دولارًا.

وذكر أن أصحاب المعارض يستغلون حاجة السكان في ظل ارتفاع درجات الحرارة وفصل الصيف لرفع الأسعار بشكل "غير مبرر".

وأشار إلى أنه اضطر إلى استعارة المكيف الموجود لدى أهله حتى انخفاض الأسعار مستقبلًا، إذ اعتبر هذا الحل مؤقتًا وضروريًا لمواجهة الحر في ظل عدم قدرته على شراء جهاز جديد.

ووصلت درجات الحرارة في مدينتي رأس العين وتل أبيض هذا الصيف إلى مستويات قياسية لم تشهدها المنطقة منذ عام 1999، حيث تجاوزت 56 درجة مئوية، ما زاد من صعوبة الحياة اليومية على السكان ورفع الطلب بشكل كبير على أجهزة التبريد والتكييف.

"إتاوات" وأجهزة تالفة

اشتكى أصحاب المعارض في مدينتي رأس العين وتل أبيض من فرض ضرائب من قبل "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) على المنطقة، ما زاد من أعباء التشغيل والتكاليف عليهم، بالإضافة إلى وصول كميات كبيرة من الأجهزة التالفة التي لا يستطيعون إرجاعها بسبب إغلاق الطرق.

صاحب معرض "الرقة" بفريعيه في تل أبيض ورأس العين، محمد سناني، قال لعنب بلدي، إن أسعار الأجهزة المنزلية شهدت ارتفاعًا كبيرًا خلال الفترة الأخيرة، بسبب الحصار المفروض على المنطقة.

وأوضح لعنب بلدي أن إغلاق الطرق يزيد من صعوبة جلب الأجهزة الكهربائية، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل ويُقلل من توفر السلع في السوق، وبالتالي ينعكس ذلك على ارتفاع الأسعار.

وأضاف أن فرض "إتاوات" تصل إلى 40% من قبل "قسد" على الأجهزة التي تعبر إلى منطقة "نبع السلام"، أجبر المعارض على رفع الأسعار لتعويض التكاليف.

وأشار إلى أن وصول عدد من الأجهزة التالفة إلى المعارض شكّل عبئًا ماليًا عليهم، خاصة مع صعوبة إرجاع هذه الأجهزة بسبب القيود المفروضة على النقل، مما يجبر أصحاب المعارض على رفع الأسعار لتعويض الخسائر.

بدوره، مدير غرفة التجارة في المجلس المحلي بمدينة رأس العين، هبو الهدار، قال لعنب بلدي، إن ارتفاع أسعار أجهزة التبريد في فصل الصيف يعود إلى عدة أسباب، أهمها الضرائب التي تفرضها "قسد"، والتي تصل إلى 40% على المواد الداخلة إلى رأس العين وحتى تل أبيض.

وأوضح أن التجار يجلبون أجهزة التبريد من رأس العين وتل أبيض عبر معبري "التفاحة" و"العالية" من مناطق "قسد"، مما يعرضها للكسر والتلف وحتى نقص القطع في أثناء النقل.

وأشار إلى أن غرفة التجارة وفرت أذونًا للتجار لشراء الأجهزة من تركيا، إلا أن الأسعار هناك مرتفعة نسبيًا، مما أجبرهم على الاعتماد على البضائع القادمة من مناطق "قسد".

واعتبر أن الحل الوحيد يكمن في فتح الطرق إلى الداخل السوري وإلغاء ما وصفها بـ"الإتاوات"، مما يسهل حركة البضائع، ويقلل تكاليف النقل، ويسهم في خفض الأسعار وتحسين توفر الأجهزة في الأسواق.

مراوح أُعرضت أمام أحد معارض البيع في رأس العين – آب 2025 (عنب بلدي)

الجامعة لا تستجيب والوزارة تتنصل

جامعة "الرشيد" تحرم الطلاب من شهاداتهم

درعا – محجوب الحشيش

رغم مرور أكثر من عام على إنهاء دراستهم، ما زال خريجو كلية العلاج الفيزيائي في جامعة "الرشيد" الخاصة بريف درعا ينتظرون منحهم شهادات التخرج من أجل مزاولة المهنة أو استكمال دراستهم عبر منح سفر خارجية.

وبعد مراجعة الطلاب إدارة الجامعة لأكثر من مرة ومطالبتهم بمنحهم مصدقات التخرج، تلقي الجامعة المسؤولية على وزارة التعليم العالي جراء ضغط كبير في عدد الخريجين، ولا سيما بعد سقوط النظام السوري السابق، وتغيير الأختام وبعض الموظفين والإدارات.

إضاعة الفرص

حنان القداد الأولى على دفعتها في كلية العلاج الفيزيائي تخرجت عام 2024، توقف تسليم شهادتها على ضياع شهادة الثانوية في أدراج الكلية، ما دفعها لإحضار مصدقة عن شهادة الثانوية في الفترة التي سبقت العملية العسكرية التي أطاحت بحكم بشار الأسد.

مر أكثر من عام كامل على تخرج حنان، وراجعت إدارة الجامعة أكثر من ثلاث مرات من أجل الاستفسار عن موعد تسليم الشهادة، وكان رد الجامعة أن سبب التأخير عدم ختم الشهادات من قبل الوزارة مطالبة الطالبة بمراجعة الوزارة.

وقالت حنان إنها كانت الأولى على دفعتها وما زالت محرومة من مزاولة المهنة، على الرغم من أن زملاءها الأقل منها كفاءة يزاولون المهنة التي "تعشقها"، حيث خسرت خلال هذه الفترة الخبرات العملية في العلاج الفيزيائي.

وأوضحت أنها دون شهادة لا يمكن أن تزاول المهنة، وهي شرط أساسي في العمل.

حصلت حنان على موافقة لإكمال دراستها في ألمانيا وكان عدم وجود الشهادة عائقًا، ورغم تكثيف زيارتها للجامعة للحصول على الشهادة، فإنها خسرت هذه الفرصة التي قالت إنها كانت ستغير حياتها وتفتح لها آفاقًا علمية في دولة متطورة.

وتعمل حنان اليوم في مجال التطريز، وهي مهنة اكتسبت فيها خبرة جديدة من أجل تأمين عمل يحقق لها دخلًا تستطيع من خلاله تأمين مصروف لها وعائلتها.

السفر متوقف على الشهادة

الخريج روني زيدان كان يفكر في السفر لإكمال دراسته، ومنذ عام لم يتمكن من الحصول على شهادة التخرج.

راجع روني إدارة الجامعة أربع مرات خلال العام الحالي، وفي كل مرة يراجع فيها يكون الرد أن الموضوع لدى وزارة التعليم العالي، دون إعطاء تفاصيل إضافية.

روني يعمل حاليًا في البرمجة الإلكترونية، وقال إنه استفاد من هوايته بالبرمجة في إيجاد عمل بعيد عن اختصاصه، لكنه يفضّل العودة إلى اختصاصه.

ويتخوف من تأخير الحصول على الشهادة، وبالتالي تراجع خبراته النظرية التي حصل عليها خلال سنوات الدراسة.

أما الطالب عمار الحشيش، فتخرج العام الماضي في كلية العلاج الفيزيائي وخسر فرصة عمل بمجال اختصاصه في دول الخليج العربي كان قد أمّنها له أحد أصدقائه.

وقال عمار، إنه دون الحصول على مصدقة التخرج لن يستطيع توقيع العقد، لذلك لم يجازف في دفع تكلفة السفر.

وأضاف أنه لو حصل على موعد محدد للحصول على الشهادة، كان يمكنه التفكير في السفر والاستفادة من الفرصة التي كانت ستغير حياته.

"التعليم" تتنصل

حاولت عنب بلدي التواصل مع إدارة الجامعة لاستيضاح سبب التأخير، إلا أن الأرقام على المعرفات الرسمية للجامعة لا تستجيب وغير مفعلة.

من جانبه، كان رد المكتب الإعلامي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنه لا توجد شهادات تعود للجامعات الخاصة في وزارة التعليم العالي، وأن جميع الشهادات تم ختمها وتسليمها إلى الجامعات الخاصة أصولًا.

وفي حزيران الماضي، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سوريا سلسلة من القرارات الهادفة إلى إصلاح بنية التعليم الجامعي وتحديث سياساته، وذلك خلال أول اجتماع لها ضمن مجلس الوزراء الجديد.

أكدت الوزارة حينها تصديق جميع الشهادات المحتجزة، على أن يُنجز تسليم الجزء المتبقي خلال أيام.

جفاف بالينابيع والآبار الارتوازية

أزمة المياه في الساحل تشتد

إجراءات البحث عن مصادر مياه ري تدعم الشبكات الحكومية في ظل الجفاف وتراجع تخزين السدود في طرطوس – 14 آب 2025 (مديرية الموارد المائية بطرطوس/ فيسبوك)

عنب بلدي – اللاذقية

يشتكي سكان مدن وقرى الساحل السوري من أزمة مياه الشرب المستمرة منذ سنوات، والتي تتفاقم سنويًا بدلًا من أن تنحسر، رغم الوعود المعلنة.

ومع تراجع غزارة نبع "السن" لأكثر من 70% هذا العام، تشتد الأزمة، وهي ليست بجديدة على المنطقة الساحلية، بخصوصيتها الزراعية، بالرغم من غزارة أمطارها ووفرة الموارد المائية فيها.

ويزداد التخوف والمعاناة في أوساط المزارعين والفلاحين من تبعات الجفاف الذي تشهده المنطقة الغنية بالينابيع والأنهار، وانعكاساته على واقع الري، ومدى تأثيره مع انقضاء الموسم الصيفي الحالي.

وتعقد الآمال على الموسم المقبل في تحقيق نسب هطول مطرية تعيد جريان الينابيع التي تغذي السدود، وتحقق تعافيًا على المستوى الزراعي، إذ يُنذر الانخفاض الحاد في معدلات الأمطار، وما رافقه من نقص في نسب تخزين السدود، إضافة إلى جفاف أو شح العديد من الينابيع المحلية والآبار الارتوازية، بكارثة على المستويين الإنساني والزراعي.

أضرار في قطاع الزراعة

النقص المائي الحاصل هذا الموسم يسبب ضغوطًا كبيرة على المزارعين، إذ توقف كثيرون منهم عن زراعة المحاصيل الصيفية، واستبدلوا بها زراعات الشتوية، على أمل أن يكون الموسم المطري المقبل أفضل، بحسب ما قاله المزارع عبد المجيد ع. (62 عامًا)، من قرية البرجان بريف جبلة، لعنب بلدي.

ولفت المزارع إلى العطش الذي تُعانيه الأشجار المثمرة وتضرر عدد كبير منها، بالإضافة إلى عجز المزارعين عن تأمين مصادر مائية خاصة، إذ إن تكلفة حفر بئر تعتبر "خيالية" بالنسبة لمزارع يتكبد سنويًا تكاليف باهظة، ويقع تحت خسائر في محاصيل لا تكاد تعوضه حتى قيمة المواد المستخدمة لإنجاح زراعته.

"الشريان الحيوي" في أسوأ حالاته

قال مدير الموارد المائية في محافظة طرطوس، محمد محرز، لعنب بلدي، إن غزارة نبع "السن" على الحدود الإدارية بين محافظتي طرطوس واللاذقية، تراجعت لأكثر من 70% من لمثل هذه الفترة العام الماضي، نتيجة الجفاف الحاصل، مما انعكس سلبًا على واقع تزويد المياه منه.

ويُستخدم الجزء الأكبر من مياه نبع "السن" لأغراض الشرب لمحافظتي اللاذقية وطرطوس، كما يُستخدم لأغراض الري، وللأغراض الصناعية في مصفاة بانياس، في حين بلغت غزارته في 23 من تموز الماضي حوالي 4.5 متر مكعب بالثانية، وهي أقل من الحد اللازم لاحتياج المائي للشرب.

وتوزع كميات مياه نبع "السن" التي يمكن استثمارها على محافظة طرطوس بنسبة 15%، إذ تستفيد منها عبر منظومة من الآبار الداعمة الغزيرة على طول الشريط الساحلي، منها آبار جديتي وتفريعة جديتي، ودوير الشيخ سعد، ودوير طه، ومرقية، وغيرها، وفق محرز.

وأضاف مدير الموارد المائية بطرطوس، أن محافظة اللاذقية تزود بنسبة 77% من مياه نبع "السن"، فيما تخصص نسبة 7.5% للأغراض الصناعية في مصفاة بانياس.

وأوضح محرز أنه لمواجهة التحدّي الحاصل هذا العام، شُكّلت خلية أزمة لتقييم واقع النبع تباعًا، وذلك من فنيي مؤسستي المياه في طرطوس واللاذقية مع إدارة نبع "السن"، إذ تتم عملية تقييم تغذية المحافظتين ومصفاة بانياس بشكل دوري بحسب غزارة النبع.

وأشار إلى أن الكميات الفائضة عن غسل الأحواض يُستفاد منها للري، كما يُعاد تدوير جزء منها لأغراض الشرب.

واقع الموارد المائية في طرطوس

بحسب المراقبات المطرية، فإن الهطولات لم تتجاوز هذا العام نسبة 60% من المعدل المطري المعتاد، الأمر الذي أدى إلى تراجع واردات المصادر المائية (أنهار، سدود، ينابيع، آبار) بشكل كبير، وفق ما تشير إليه القياسات الهيدرولوجية التي تقوم بها مديرية الموارد المائية مقارنة مع الأعوام السابقة، الأمر الذي تسببه التغيرات المناخية.

وحول نسب تراجع مخزون سدود طرطوس هذا العام مقارنة بالعام الماضي، أوضح محرز أن نسبة التخزين في 21 من آب الحالي في سد "الأبرش" بلغت 17% بعد أن كانت 60% بذات التاريخ العام الماضي، و47% في سد "خليفة" مقارنة بـ87% العام الماضي، و2% فقط في سد "تل حوش" الأكثر تأثرًا.

ولفت محرز إلى أن هذا الأمر انعكس سلبًا وبشكل كبير على القطاع الزراعي، إذ عملت المديرية بالتنسيق مع الجهات المعنية (مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين) على إعداد خطة سقاية تتناسب مع الكميات المتاحة في السدود والكميات التي يمكن استجرارها من الآبار والينابيع، وتصديقها من المحافظة وتعميمها على المزارعين للتقيد بها، بهدف إنقاذ الموسم الزراعية، وخصوصًا الأشجار المثمرة.

مياه الشرب.. واقع "مقبول"

من جهته، اعتبر مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب بطرطوس، عبد الله طاهر الحمود، أن الواقع المائي في محافظة طرطوس "مقبول" بشكل عام، على الرغم من الظروف المناخية الصعبة، وما رافقها من انخفاض كبير بغزارة المصادر المائية التي تشكّل مصادر أساسية لعشرات القرى والتجمعات السكانية بالمحافظة.

وتابع الحمود أن المؤسسة استطاعت "بجهود كبيرة من إداريها وفنييها" المحافظة على استقرار مائي في العديد من مراكز المدن الرئيسة، لا سيما بمدينة طرطوس، ومراكز مدن: بانياس، مشتى الحلو، الصفصافة، الدريكيش، القدموس، وبنسب أعلى في الشيخ بدر وصافيتا.

وأوضح الحمود أن الانحباس المطري أسهم بانخفاض كبير في غزارة المصادر المائية، لا سيما الينابيع، منها: نبع "الدلبة" الذي يغذي مدينة الدريكيش وقراها، ونبع "الديرون" الذي يغذي مدينة الشيخ بدر وقراها، ونبع "الشماميس" الذي يغذي مدينة صافيتا وقراها وقرى أخرى في الدريكيش، إضافة إلى العديد من الينابيع المهمة الأخرى كينابيع "نعمو الجرد"، "جسر الحاج حسن"، "بمحصر"، وغيرها.

ولفت الحمود إلى أن وضع مصادر الطاقة، لا سيما الكهربائية، واعتماد المؤسسة في تشغيل مشاريعها على مجموعات التوليد الاحتياطية القديمة بأعطالها الكثيرة قد يسهم بحدوث "اختناقات" في قرى ريف طرطوس، والتي تحتاج إلى استمرارية في ساعات التغذية بسبب طول شبكاتها.

وعممت مؤسسة مياه الشرب بطرطوس بتفعيل لجان الضابطة العدلية في جميع الوحدات الاقتصادية لإزالة الاعتداءات على الشبكة العامة بما يحسن من واقع الخدمة، كما يتم العمل على ربط مشاريع جديدة بخطوط مُعفاة من التقنين.

اللاذقية.. حلول "قيد التنفيذ"

ذكر مدير الموارد المائية باللاذقية، محمود القدار، لعنب بلدي، أنه يجري الآن تنفيذ حلول مقترحة جديدة لدعم حصة مياه شرب اللاذقية، وتخصيص كمية لمياه الشرب في سدود "مشقيتا" و"بلوران" و"الحفة"، وتزويد مؤسسة مياه الشرب بها بشكل دائم.

وبحسب القدار، يجري تزويد آبار المؤسسة على مجاري الأنهار بالمياه عن طريق ضخ كميات مدروسة ومتتالية من الماء في مجاري الأنهار.

وعن تخزين السدود باللاذقية، أوضح القدار أن نسبة التخزين في بداية شهر أيار مع بداية الموسم كانت حوالي 40% من حجم التخزين التصميمي، لتنخفض إلى 27.5% في 21 من آب الحالي قبل نهاية الموسم بأيام، استخدمت للري والشرب، مع ملاحظة كمية المياه الميتة في السدود (تمثل الجزء السفلي من خزان السد المخصص لتخزين الرمال والرواسب الأخرى المتراكمة، وليست لها قيمة وظيفية للاستخدامات المائية العادية) والكميات المخصصة لمياه الشرب، لذلك تم إعداد برنامج للري من قبل "لجنة الري الرئيسة".

وتضمّن برنامج الري عدد دورات الري والمساحات المشمولة بالحدود التي يسمح بها المخزون المائي، إذ إنه بالنسبة للسدود السطحية يتم الري حسب الطلب والمخزون المائي متوفر، أما بالنسبة لسد "طرجانو" فيتم تنفيذ دورة ري واحدة كاملة لمدة 20 يومًا، بحسب مدير الموارد المائية.

وأشار القدار إلى أنه يجري تنفيذ دورات ري شبه نظامية في سهول جبلة، بالاعتماد على سد "الحويز" حتى في ري الشبكات التي كانت تروى من نبع "السن" مباشرة.

وأضاف القدار أنه تم حفر عدد من البرك المائية ضمن مجاري الأنهار الموسمية، وهي قريبة من بساتين المزارعين للاستفادة من مخزونها المائي بإشراف الروابط الفلاحية المختصة.

وحددت المديرية كمية مائية مدروسة بعناية من سد "مشقيتا" بما لا يؤثر على مياه الشرب، وفتحتها على قنوات الري الرئيسة المكشوفة للسد، وبالتالي تمكين المزارعين من الاستفادة منها، إضافة إلى حفر برك على مجاري الينابيع المتوفرة لتجميع مياهها والاستفادة منها.

تقدير كميات تخزين السدود بطرطوس في 21 آب 2025 مقارنة بالفترة ذاتها من الموسم الماضي

اسم السد	عام 2025	عام 2024
الأبرش	17%	60%
خليفة	47%	87%
الصورانى	90%	100%
الدريكيش	38%	84%
تل حوش	2%	25%

ملاحظة: سدا الصوراني والدريكيش يستخدمان لأغراض مياه الشرب.

المصدر: مديرية الموارد المائية في طرطوس لعنب بلدي

المناطق المدمرة بإدلب..

مراكز صحية ضعيفة وخارج الخدمة ليلًا

عنب بلدي – كريستينا الشماس

لا تزال المناطق المدمرة في إدلب وريفها تفتقر للخدمات الطبية، نتيجة تضرر البنية التحتية للمراكز الصحية والمستشفيات خلال سنوات الحرب.

ورغم عودة قسم من الأهالي إلى هذه المناطق، فإن ما أعيد تشغيله حتى الآن يقتصر على بعض المراكز التي تقدم خدمات إسعافية ورعاية أولية محدودة، بينما لا تزال الحاجة قائمة لتأهيل المستشفيات والمراكز الرئيسة القادرة على تلبية احتياجات السكان المتزايدة.

تحدث أهالٍ، لعنب بلدي، عن معاناتهم في قلة المراكز الصحية بمناطقهم، في وقت تعمل فيه مديريات الصحة ومنظمات محلية على إعادة تأهيل المرافق الطبية ضمن الإمكانيات المتوفرة.

قلة المراكز

ياسمين المصطفى، هُجّرت مع عائلتها إلى مخيمات "البردقلي" وعادت بعد سقوط النظام إلى منطقة خان شيخون بإدلب، قالت لعنب بلدي، إن المرضى يواجهون صعوبة بالحصول على الخدمات الطبية.

وأوضحت ياسمين أنه يوجد فقط في مدينة خان شيخون مركز صحي وحيد أعيد تأهيله، تتوفر فيه عيادات للأطفال والداخلية والنسائية وفني مخبري.

ورغم ذلك، لا يكفي لسد احتياجات المرضى، بحسب ياسمين، فهناك مرضى ينتظرون يومًا كاملًا لتلقي العلاج في المركز الصحي، بسبب الأعداد الكبيرة من الأهالي التي تتوافد إلى المركز.

"تلقيك للعلاج في هذا المركز مرهون بحجزك دورًا، وقد تنتظر يومًا كاملًا دون جدوى"، قالت ياسمين، لذا تضطر للذهاب إلى مستشفيات إدلب لتتلقى العلاج.

أحمد عبود مهجر من معرة النعمان إلى مدينة الباب بريف حلب منذ ست سنوات، تحدث، لعنب بلدي، عن الواقع الصحي المتردي في معرة النعمان بعد سقوط النظام السابق يواجهون صعوبة في الحصول على الخدمات الطبية، فلا توجد نقاط طبية قريبة من المستشفيات والمراكز الصحية.

وقال أحمد إنه في حال احتاج أحد من الأهالي لإجراءات إسعافية، يضطر لقطع عشرات الكيلومترات ليصل إلى مناطق فيها مراكز صحية، مثل أريحا أو مدينة إدلب.

وأوضح أحمد أنه تم ترميم مركز صحي، لكنه يقدم خدماته بالحد الأدنى، وتقتصر على الخدمات الإسعافية، إضافة إلى قسمي النسائية والداخلية، ورغم ذلك لا تكفي احتياجات الأهالي.

استجابة لمناشدات الأهالي، عملت بعض منظمات المجتمع المدني على إقامة عيادات متنقلة، لكنها اقتصرت على تلبية الحالات الإسعافية، بحسب أحمد.

"تأتي العيادات في الصباح وتغادر في الظهيرة، وفي حال تعرض أحد المواطنين لحالة صحية في المساء، يضطر إلى مغادرة المدينة بحثًا عن خدمات طبية"، قال أحمد.

وينتظر أهالي معرة النعمان إعادة تأهيل المستشفى "الوطني" الذي يخدم ريفها الشرقي والغربي، فهو قادر على استقبال عدد أكبر من المواطنين.

"نطالب الجهات المعنية بإعادة تفعيل خدمات مستشفى المعرة الوطني في أقرب وقت ممكن"، قال أحمد.

مشروع تأهيل

أعلن محافظ إدلب، محمد عبد الرحمن، في 29 من تموز الماضي، عن إطلاق مشروع لإعادة تأهيل 30 مركزًا صحيًا متضررًا في ريف إدلب الجنوبي.

وجاء ذلك عقب جولات ميدانية مع مدير صحة إدلب، سامر عرابي، واجتماعات مع الكوادر الطبية لتقييم الاحتياجات.

وقال رئيس شعبة الرعاية الصحية في مديرية صحة إدلب، إحسان العبد الله، لعنب بلدي، إن أغلب مشاريع إعادة التأهيل للمراكز الصحية تركزت في ريف إدلب الجنوبي والشرقي الحرر حديثًا، والذي تعرض لتدمير البنية التحتية بالفترة الأخيرة.

وأوضح العبد الله أن الخدمات الطبية تشمل الرعاية الصحية الأولية الأساسية من عيادات وإسعاف وصيدلية، وتوفير خدمة اللقاح التي تأتي من أولويات الخدمة الطبية، إضافة إلى الخدمات التخصصية لبعض المراكز، وذلك بحسب حجم المركز والتعداد السكاني في المنطقة وضرورة الخدمة.

وتمثلت أغلب الصعوبات أمام إعادة تأهيل المراكز الصحية، بالدمار الشديد في الأبنية والبنية التحتية للمراكز، والتي تتطلب وقتًا وتكلفة مالية كبيرة لإنجاز الترميم، فضلًا عن نقص اليد العاملة.

وفيما يخص معايير اختيار المراكز الصحية، بيّن العبد الله أن ذلك تم بناء على الرؤية المستقبلية للخارطة الصحية في محافظه إدلب خاصة بالمناطق المحررة حديثًا، بالإضافة إلى اعتماد المنشآت الطبية الموجودة سابقًا وهي ملك لوزارة الصحة أو مديرية صحة إدلب.

ولفت العبد الله إلى أنه لا يمكن تقدير التكلفة الإجمالية بدقة، لأن المشروع مجزأ وكل منظمة أو داعم سيتولى جزءًا من المشروع، مشيرًا إلى أنه "لا يوجد جدول زمني واضح، إذ إن المشاريع لم تنطلق في وقت واحد، لكن من المتوقع انتهاء الترميم في نهاية شهر أيلول".

وأشار إلى أن الترميم يجري بالتعاون بين منظمات محلية ودولية، وهي تمول جزءًا كبيرًا من هذا المشروع، ويتم التنسيق مع مديرية صحة إدلب ووزارة الصحة، ويُتابع من قبل المكتب الهندسي في المديرية.

وحول الخطط المستقبلية التي تعمل عليها مديرية الصحة في إدلب، نوه العبد الله إلى أنها تشمل ترميم وتأهيل جميع المراكز الصحية والمستشفيات، وإعادة تشكيل الخارطة الصحية وتوزيع الخدمات الطبية بشكل عادل حسب الاحتياج بما يضمن سهولة الوصول ويوفر الخدمات الطبية المجانية لجميع السكان.

بنى تحتية مدمرة

حول الوضع الصحي الحالي في ريف إدلب، أوضح العبد الله أن البنى التحتية في الريف الجنوبي والشرقي مدمرة بالكامل، وتعتمد الخدمات الطبية في هذه المناطق على نقاط طبية وفرق جوالة وعيادات متنقلة، وهي غير كافية لكنها حل إسعافي مؤقت حتى ينتهي مشروع الترميم والتأهيل.

وتوجد خطة من مديرية صحة إدلب لتغطية هذه المراكز بالكوادر الطبية والأدوية والمستلزمات بعد الانتهاء من إعادة التأهيل، وذلك عبر التنسيق مع وزارة الصحة، أو بالشراكة مع منظمات محلية ودولية، بحسب العبد الله.

كما ذكر العبد الله أن ما ستقدمه المراكز هو خدمات الرعاية الصحية الأولية، التي تشمل العيادات (الأطفال والداخلية والنسائية) وخدمة الإسعاف واللقاح، والصيدلية، ومن الممكن أن يضاف إلى بعض المراكز مخبر التحاليل الطبية، وعيادات الصحة النفسية، وعيادات سوء التغذية، ويرجع ذلك إلى تعداد السكان وحجم المركز الصحي والقدرة على تقديم الخدمة.

زيارة مديرية صحة إدلب لأحد المراكز الطبية تمهيداً لافتتاحه – 28 تموز 2025 (مديرية صحة إدلب/ فيسبوك)

بتمويل تشيكي

مخاطر "النترات" تدفع لإنشاء محطتي تنقية بعدرا الجديدة ويلدا

عنب بلدي – (بابة الطويل)

بالتزامن مع أزمة الجفاف التي تشهدها سوريا، يعاني سكان مناطق ريف دمشق من قلة المياه، وتلوث بمياه الشرب.

أزمة المياه ليست جديدة على ريف دمشق، إذ واجهت عشرات البلدات انقطاعات طويلة في مياه الشرب على مدى سنوات، خصوصًا مع الحصار والحرب التي شنها النظام السابق، وتراجع دور الدولة وعدم تأهيل الشبكات ومحطات الضخ والمعالجة.

المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بريف دمشق أعلنت توقيع عقد لتنفيذ محطتين لتنقية المياه في بلدتي عدرا الجديدة ويلدا، بتمويل كامل من السفارة التشيكية في دمشق، وبقيمة تقديرية بلغت 830 ألف دولار، وفق ما نشرته عبر صفحتها على "فيسبوك"، في 7 من آب الحالي.

وأشار مدير المؤسسة إلى أن تركيب المحطتين جاء لتدارك ارتفاع نسب مادة "النترات" إلى مستويات تفوق الحدود المسموح بها، ما يشكل خطرًا على صحة السكان.

مخاطر صحية وإرهاق مالي

يترقب أهالي بلدة يلدا دخول المحطة الخدمة بعد سنوات من الاعتماد على مصادر بديلة للمياه، بسبب كثرة أعطال الشبكات، وتلوث المياه.

سناء النونو، وهي ربة منزل تقطن في البلدة، تحدثت لعنب بلدي عن معاناتها قائلة، "في كثير من الأيام لا يصلنا الماء عبر الشبكة، فنضطر إلى شراء مياه الصهاريج". غالبًا تكون الصهاريج مرتفعة الثمن وغير مضمونة الجودة، مما يسبب مشكلات صحية متكررة للأطفال، مثل آلام البطن والإسهال.

محمد الحمصي، موظف في إحدى الدوائر الحكومية ويسكن في يلدا، قال لعنب بلدي، إن العبء الأكبر على السكان كان من الناحية المادية، فالعائلة تحتاج بشكل دائم إلى شراء كميات إضافية من المياه، ما يرهق ميزانيتها الشهرية.

كما أن الأعطال الدائمة في مضخات المياه تؤثر على تزويد السكان بالمياه بشكل مستمر.

"مؤسسة المياه" توضح سبب المشروع

مدير مؤسسة مياه دمشق وريفها، أحمد درويش، أوضح، في حديث إلى عنب بلدي، أن اختيار عدرا الجديدة ويلدا جاء بعد إجراء اختبارات مخبرية لمياه الشرب فيهما، أظهرت نتائجها ارتفاعًا في نسب مادة "النترات" إلى مستويات تفوق الحدود المسموح بها، وفق المواصفات القياسية السورية.

وقال درويش، إن "النترات تعد من المواد السامة التي تسبب أضرارًا صحية عند ارتفاع نسبها في مياه الشرب، ولا بد من معالجتها لتخفيضها إلى ما دون 50 ملغ/ليتر، وهو الحد المسموح به في المواصفات السورية".

وبحسب درويش، فإن هذا الواقع فرض الحاجة إلى محطتي معالجة قادرتين على تنقية المياه وضمان سلامتها قبل وصولها إلى السكان.

القدرة الاستيعابية والفوائد المتوقعة

المحطتان المزمع تنفيذهما ستبلغ القدرة الإنتاجية لكل منهما نحو عشرة أمتار مكعبة من المياه في الساعة، ومن المتوقع أن يستفيد من كل محطة حوالي عشرة آلاف شخص، وفق مدير مؤسسة المياه.

وأضاف درويش أن المشروع ممول بالكامل من السفارة التشيكية، دون أي مساهمة مالية من المؤسسة أو المحافظة، مشيرًا إلى أن التنفيذ سيبدأ في نهاية آب الحالي، على أن تُنجز الأعمال خلال شهرين، بحيث تدخل المحطتان الخدمة مع نهاية تشرين الأول المقبل.

وستوزع المياه المنتجة عبر شبكات خاصة بمياه الشرب، وصولًا إلى مناهل مخصصة للاستخدام المنزلي، لتأمين مياه مطابقة للمواصفات القياسية السورية من حيث نسبة النترات، وسلامة الاستهلاك.

خطط مستقبلية

مدير مؤسسة المياه لفت إلى أن المؤسسة أنجزت سابقًا أربع محطات مماثلة في مناطق مختلفة من ريف دمشق، وهي حاليًا بصدد تشغيل محطتين جديدتين، من بينها محطتا عدرا ويلدا.

كما توجد خطط لتشييد محطات أخرى في مواقع تظهر فيها نسب تلوث مرتفعة تجعل المياه غير صالحة للشرب.

أزمة مستمرة في ريف دمشق

وثقت عنب بلدي في تقرير سابق معاناة سكان بلدات عدة من نقص المياه، إذ يضطر كثير منهم إلى الاعتماد على شراء المياه من الصهاريج بأسعار مرتفعة، وسط غياب الرقابة الكافية على جودة تلك المياه.

وأشار التقرير إلى أن ضعف التمويل المخصص لمشاريع المياه يفاقم الأزمة، إذ غالبًا ما تتأخر أعمال الصيانة وتبديل الشبكات المهترئة، ما يترك السكان أمام خيارات محدودة، ويزيد من الأعباء الاقتصادية والصحية.

إدارة المؤسسة الإعلامية والصحفي.. علاقة معقدة

علي عيد

تعاني كثير من إدارات وسائل الإعلام في التعامل مع كادرها الصحفي، باعتبار أن مهمته ملتبسة بين كونه موظفًا، أو صاحب رسالة مهنية، والأخيرة تحتاج إلى كثير من النضج من الصحفي نفسه، وهنا تنشأ مشكلة في فهم المهمات أو الدور.

يعتبر الصحفي موظفًا من الناحية القانونية الإدارية لأنه يتقاضى راتبًا يلزمه بساعات عمل محددة، ويخضع لنظام داخلي، وشروط إنتاج، وهذا ينطبق على وسائل الإعلام ذات البنية الإدارية الصارمة، سواء كانت رسمية أو خاصة.

مشكلات الصحفيين مع إداراتهم تتعلق بأكثر من جانب، أولها الجانب الإداري الوظيفي، وهذا مرتبط بقضايا ضعف الأجور، أو تأخر الرواتب، وتكليفهم بأعباء تفوق طاقتهم، وكذلك غياب الوضوح في العقود أو حتى عدم وجودها أساسًا، ثم التعامل مع الصحفي كموظف عادي دون مراعاة حساسية عمله الخاصة، مثل الخطر الميداني، والضغط النفسي.

وعلى المستوى التحريري، يمكن أن يعاني الصحفيون من فرض أجندة سياسية أو تجارية على المادة الصحفية، وكذلك التدخل في صياغة الأخبار بطريقة تمس بالمهنية، أو منع التطرق لمواضيع حساسة خوفًا من ردود فعل رسمية أو شعبية.

مسألة أخرى ترتبط بعلاقة الصحفي والمؤسسة، وهي العامل النفسي والمعنوي، سواء لجهة غياب التقدير للجهود، أو لغة الأوامر بدل لغة الشراكة، أو الضغط المستمر على الإنتاج دون مراعاة للظروف.

تعتبر العوامل السابقة من الأمور التي تدفع كثيرًا من الصحفيين إلى البحث عن بدائل، أو حتى ترك المهنة لأنهم يعتقدون أنها لا تتماشى مع طموحاتهم في ظروف عمل مستقر ومنتج.

في الجهة المقابلة، تعاني وسائل الإعلام والإدارات من مشكلة في التعامل مع الكوادر من الصحفيين في أكثر من جانب، منها الالتزام المهني، إذ يتعامل بعض الصحفيين مع الصحافة كوظيفة عابرة، إذ لا يلتزمون بمواعيد العمل أو تسليم المهمات.

وتشكو إدارات وسائل الإعلام كثيرًا من ضعف التحقق والتدقيق، ما يسبب مشكلات قانونية أو مهنية للوسيلة.

وفي كثير من الحالات يظهر عدم التوافق بين توجهات الصحفي نفسه والسياسة التحريرية، إذ يصر بعض الصحفيين على نشر آرائهم الشخصية بدل الالتزام بخط التحرير المتفق عليه، في إطار نزعة نحو الحرية المطلقة تتعارض مع هواجس الوسيلة الإعلامية في فقدان هويتها أو جمهورها.

كثير من وسائل الإعلام تعاني مشكلة الصحفي العالق في مكانه والذي لا يواكب التقنيات الحديثة ولا يطور من مهاراته، خصوصًا وأن الإعلام اليوم تجاوز الأطر والأدوات التقليدية، وظهرت المنافسة على أشدها في الصحافة الرقمية، وأدوات التحقق، وصحافة الموبايل.

وفي الجانب الأخلاقي، يستغل بعض الصحفيين صفتهم للحصول على منافع شخصية، مثل الشهرة والعلاقات والخدمات، أو تلقي الهدايا والأموال، ما يسيء لسمعة الوسيلة.

ومن مشكلات وسائل الإعلام مع الصحفيين حالات تسريب المعلومات الداخلية، أو حتى العمل بشكل غير معلن مع وسائل إعلام أخرى بما يتعارض مع القوانين الداخلية ومدونات السلوك أو العقود الموقعة من المؤسسات.

مسألة أخرى تعانيها المؤسسات، وهي الاستقرار الوظيفي، إذ تشتكي الإدارات من ترك الصحفيين العمل فجأة بحثًا عن فرصة أفضل، ما يسبب فراغًا مستمرًا في غرف الأخبار.

هناك نصائح يقدمها متخصصون للصحفيين وإدارات وسائل الإعلام، لضمان التوازن، وعدم حدوث احتكاكات أو فقدان للثقة أو تعطيل لسير العمل.

نصائح للصحفي:

الالتزام المهني والمسلكي: أن يحافظ الصحفي على المعايير المهنية المعروفة، والتي تعتبر دستور عمل الصحفي، ومنها الدقة، والموضوعية، والتحقق من المعلومات قبل النشر، وكذلك الالتزام بمدونات السلوك التي تحكم علاقاته بزملائه وإدارته وموارد المؤسسة المالية والمعنوية.

التطور والمواكبة المستمرة: على الصحفي مواكبة أدوات الصحافة الرقمية، ومهارات التحقق، والتصوير، والاطلاع على كل ما هو جديد في المهنة للحفاظ على مركزه الوظيفي.

الالتزام بالمعايير المؤسسية: يجب على الصحفي احترام السياسة التحريرية للوسيلة، وعدم المجازفة بمصالح المؤسسة لمصلحة توجهات أو قناعات شخصية.

الصراحة والتواصل الفعّال: يمكن للصحفي مناقشة الصعوبات مع الإدارة بدل التذمر أو الانسحاب المفاجئ، كما يمكنه الإفصاح عن قدراته، وتوضيح إمكانياته تجاه المهام المكلف بها.

الالتزام الأخلاقي: على الصحفي أن يمتنع عن استغلال المهنة أو وجوده في المؤسسة لتحقيق مكاسب ومصالح شخصية أو علاقات خاصة.

نصائح لإدارة المؤسسات الصحفية:

الشفافية: على المؤسسة إظهار الحقوق والواجبات في عقود واضحة ومكتوبة.

سياسة الثواب والعقاب: مقابل ما تفرضه المؤسسة من غرامات أو عقوبات، عليها الاعتراف بجهود الصحفيين ماديًا ومعنويًا، وتقديم الحوافز بشكل مستمر.

التدريب والتطوير: يجب على المؤسسة الاستثمار في رفع كفاءات الفريق باستمرار، وعدم تركهم في مستوى أقل من أقرانهم في مؤسسات أخرى.

التشاركية: تنصح إدارات المؤسسات الصحفية بإشراك الصحفيين في اتخاذ القرارات التحريرية المهمة، وخلق شعور بالشراكة والمسؤولية تجاه المهمة والعمل.

حماية الصحفيين: من واجب المؤسسات حماية صحفييها من المخاطر الميدانية والقانونية والضغوط النفسية.

تبقى الصحافة واحدة من المهن الأصعب، فبينما تبحث الإدارات عن الاستمرار والاستقرار الوظيفي والكوادر المؤهلة وتغطية النفقات، تعيش تلك الكوادر تحت ضغط تغطية الأخبار العاجلة، والمواعيد النهائية (deadlines)، والمسؤولية تجاه الجمهور والمسؤولية أمامه وأمام القانون أيضًا.

بخلاف ما سبق، يطلب من الصحفي تغطية الحروب والكوارث الطبيعية والاحتجاجات، وغالبًا ما يكون معرضًا لضغط نفسي وأمني وصحفي، وكل ما سبق يعني بيئة عمل صعبة للصحفي وإدارته في ذات الوقت، وتلك معادلة صعبة.

هل شركة "غوزناك" خيار صائب لطباعة العملة السورية؟

غزوان قرنفل

في ظل أزمة اقتصادية خانقة، وانهيار في قيمة الليرة السورية، تتجه الحكومة السورية نحو خيار يبدو، للوهلة الأولى، خطوة تقنية بحتة، لكنه في عمقه يحمل دلالات سياسية واقتصادية بالغة الخطورة.

بحسب تقرير نشرته وكالة "رويترز"، من المنتظر أن توكل دمشق إلى شركة "غوزناك" الروسية مهمة طباعة العملة السورية الجديدة، وهو شيء يبدو منسجمًا مع سياسة الانفتاح على موسكو التي سعت دمشق لانتهاجها مؤخرًا، غير أن النظر في الخلفية الدولية للشركة الروسية، والتهم الموجهة إليها، يكشف أن هذا الخيار قد يكون بمثابة قفزة في المجهول، بل وقد يعزز من عزلة سوريا بدلًا من أن يسهم في تخفيفها.

فهذه الشركة مثقلة بالعقوبات، وهي شركة روسية حكومية مسؤولة عن طباعة الأوراق النقدية والمستندات الرسمية، تقف منذ سنوات في قلب عاصفة العقوبات الدولية، حيث أدرجتها العام الماضي وزارة الخزانة الأمريكية على قائمتها السوداء بتهمة تقديم الدعم لمكتب الأمن الفيدرالي الروسي عبر منتجات حساسة تستخدم في أغراض أمنية، وهو ما يضعها مباشرة في خانة المؤسسات المرتبطة بالأنشطة الأمنية والعسكرية التي تستهدفها العقوبات، لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فقد وجهت إليها اتهامات أكثر خطورة تتعلق بتورطها في طباعة عملات ليبية مزيفة تجاوزت قيمتها المليار دولار، وهو ما أدى إلى مفاقمة الأزمة الاقتصادية في ليبيا وإلى تدهور قيمة الدينار الليبي.

هذه السابقة تجعل أي دولة تختار التعامل مع شركة "غوزناك" عرضة للريبة، بل وللعقوبات، لأنها تتعاون مع شركة ثبت تورطها في محاولة تقويض استقرار اقتصادات دول أخرى، إلى جانب ذلك، فقد سبق للاتحاد الأوروبي أن فرض قبل عامين عقوبات على الشركة نفسها، متهمًا إياها بالمساهمة في تقويض سيادة أوكرانيا من خلال طباعة جوازات سفر ومستندات في المناطق التي احتلتها روسيا.

هذه الخطوة الأوروبية تبعتها إجراءات مماثلة من بريطانيا وسويسرا ونيوزيلندا، حيث وضعت الشركة على قوائمها السوداء بذريعة تهديد استقرار أوكرانيا، وهو ما يجعل من "غوزناك" واحدة من أكثر الشركات إثارة للجدل على الساحة المالية الدولية.

المفارقة في خطوة الحكومة السورية والتي تثير الاستغراب والقلق، أنها تقدم على خيار التعامل مع شركة بهذا السجل في لحظة حساسة تسعى فيها جاهدة لإقناع المجتمع الدولي بضرورة رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والمسؤولون السوريون لطالما يكررون على المنابر الدبلوماسية والإعلامية أن العقوبات الغربية تعرقل عملية إعادة الإعمار وتفاقم معاناة السوريين، وأن دمشق بحاجة إلى إعادة دمج اقتصادها في المنظومة العالمية، بما يدفعنا للتساؤل حول كيف يمكن التوفيق بين هذا الخطاب وبين إسناد مهمة سيادية وحساسة مثل طباعة العملة الوطنية إلى شركة موضوعة على قوائم العقوبات الأمريكية والأوروبية والبريطانية؟!

إن الرسالة التي تبعث بها دمشق عبر هذه الخطوة تبدو مناقضة تمامًا لأهدافها المعلَنة، فهي عمليًا تقول للعالم إنها غير معنية بالتجاوب مع المطالب الدولية، بل مستعدة للتعاون مع أكثر الشركات إشكالية من حيث السمعة والعقوبات، وهذا الخيار لا تقتصر خطورته على البعد السياسي والدبلوماسي فقط، بل تمتد إلى المخاطر الاقتصادية المباشرة، إذ إن التعامل مع شركة خاضعة لعقوبات يعني أن أي تداول للعملة الجديدة قد يواجه عراقيل في الأسواق المالية، ويجعل المصارف الأجنبية أكثر ترددًا في التعامل مع النظام المصرفي السوري، كذلك قد يشكك المستثمرون في مشروعية هذه العملة أو في صلاحية تداولها، ما يضعف ثقة الداخل والخارج بها على حد سواء، إضافة إلى ذلك، فإن مجرد ارتباط اسم "غوزناك" بتجربة طباعة عملة ليبية مزيفة يفتح الباب أمام مخاوف مشروعة حول مستوى الشفافية والجودة في العملة السورية المنتظرة والضمانات من عدم القيام بالمثل تجاه العملة السورية أو أن يتحول الأمر برمته لأداة ضغط وابتزاز روسية على الحكومة السورية والاقتصاد السوري الذي يعاني أصلًا من ضعف شديد في الأداء وفي ثقة المواطنين بعملتهم الوطنية، ولن يحتمل خطوة تضيف مزيدًا من الشكوك إلى المشهد.

ربما واجهت دمشق أو قد تواجه بعض الصعوبات في إيجاد شركات ترغب بالتعامل معها في ظل العقوبات الدولية، وهذا ما قد يفسر، جزئيًا، قرارها اللجوء إلى "غوزناك"، غير أن الاعتماد على شركة مثقلة بالعقوبات لا يمكن أن يكون سوى إجراء يعمق المشكلة بدلًا من معالجتها، وربما كان الأجدر بالحكومة السورية أن تبحث عن مقاربة مختلفة في هذا السياق، كالطلب من الدول التي شُفت آذاننا برفع العقوبات دون أن نلحظ أثرًا حقيقيًا لذلك، أن تقوم هي بطباعة العملة السورية الجديدة وعدم دفع الحكومة السورية لمثل الخيار الذي لجأت إليه.

خلاصة القول، إن قرار التعاقد مع شركة "غوزناك" الروسية لطباعة العملة السورية الجديدة يبدو وكأنه رسالة خاطئة في توقيت غير مناسب، فبينما تحاول دمشق أن تقدّم نفسها كدولة ترغب في الانفتاح وتسعى لرفع العقوبات والانخراط مجددًا في الاقتصاد العالمي، تأتي هذه الخطوة لتعزز الشكوك بأنها لا تزال تراهن على سياسات قصيرة النظر تقوم على التحايل والمناورة بدلًا من السعي لحلول مستدامة تعيد بناء الثقة داخليًا وخارجيًا، وفي هذا السياق، لا أعتقد أنه كان من الصواب سواء لأهداف سياسية أو قانونية أو تقنية اللجوء لطباعة العملة الوطنية عبر شركة مدرجة على قوائم العقوبات الدولية ولها سوابق في محاولات العبث باقتصادات دول ودعم السياسات الروسية، ما سيجعل ربما مسار رفع العقوبات أكثر تعقيدًا، ويضع البلد مجددًا في مواجهة غير محمودة العواقب مع المجتمع الدولي.

المستشفى الجامعي بعد إعادة تأهيله (عنب بلدي/ محمد حلبي)

بانتظار التعافي..

القطاع الصحي يحاصر المرضى

عنب بلدي
ملف العدد 706
الأحد 31 آب/أغسطس 2025

إعداد:
موفق الخوجة
سدرة الحريري
سندريلا البلعة
مارينا مرهج

يواجه القطاع الطبي في سوريا تدهورًا مستمرًا، نتيجة الحرب التي استمرت 14 عامًا وما رافقها من أعمال عسكرية وانقسامات لمناطق نفوذ وسيطرة، وعقوبات نتيجة أعمال العنف التي مارسها النظام السوري السابق.

وبعد سقوط النظام، ما زال الملف الصحي يشهد تدهورًا في الخدمات المقدمة، رغم خطوات من وزارة الصحة، وحملات من منظمات محلية ودولية وأممية، قدمت الدعم والتمويل والاستشارات ومعدات طبية، فضلًا عن رفع العقوبات المفروضة على سوريا منذ سنوات.

تناقش عنب بلدي، في هذا الملف، أبرز المشكلات التي يعاني منها السوريون في المجال الصحي، والتحديات التي تواجه وزارة الصحة، وسبل تجاوزها، مع بعض صناع القرار، وممثلين عن منظمات محلية وأممية.

مرضى محاصرون

يعاني القطاع الصحي في سوريا أزمة حادة تهدد حياة المرضى يوميًا، حيث تتفاقم معاناتهم بسبب نقص المستلزمات الطبية، وضعف البنية التحتية، وارتفاع تكلفة العلاج في القطاع الخاص. شهادات عدة من مرضى وأهاليهم تكشف عن الانتظار الطويل للعمليات، وعدم توفر الأسرّة والأجهزة الأساسية، في ظل تدهور التجهيزات في المستشفيات الحكومية.

هذه الأزمة، تعكس واقعًا مزمنًا يواجه آلاف السوريين يوميًا، ويطرح تحديات كبيرة أمام قدرة الدولة على تقديم خدمات طبية آمنة وفعّالة.

عجز في المستشفيات

مثال قاسم، ابنة أحد المرضى، قالت لعنب بلدي، إن والدها كان بحاجة إلى عملية قسطرة قلبية، لكنه انتظر ثلاثة أشهر كاملة حتى تدهورت حالته الصحية، ما اضطر العائلة إلى الاستدانة لإجراء العملية في أحد المستشفيات الخاصة.

وأضافت، "كنا سنفقد والدي لو تأخرنا أكثر في العلاج".

وفي شهادة أخرى، تحدثت عبير مقداد عن معاناة مشابهة، قائلة، إن "الوضع في المستشفيات سيئ للغاية، اصطحبنا والدتي وهي في حالة إنهاك شديد، لكنهم أخبرونا بعدم توفر أسرّة أو أجهزة، حتى النظافة الأساسية غائبة عن هذه المرافق".

ومع تراجع البنية التحتية، ونقص الكوادر الطبية والمعدات الأساسية، باتت رحلة البحث عن سرير أو جهاز طبي أشبه بمعاناة تضاف إلى ألم المرض نفسه.

وتشير تقديرات منظمة "أطباء بلا حدود" إلى أن القطاع الصحي في سوريا يحتاج بشكل عاجل إلى نحو أربعة مليارات دولار لتأمين الحد الأدنى من الخدمات الطبية.

ولا تنفصل الأزمة الصحية عن الواقع الاقتصادي المنهك في سوريا، إذ يقدّر "البنك الدولي" أن الاقتصاد السوري انكمش بنسبة 84% بين عامي 2000 و2023. كما تراجعت الصادرات من 18.5 مليار دولار إلى أقل من مليارَي دولار فقط، فيما انخفضت الواردات من 23 مليارًا إلى نحو 6.5 مليار دولار، ما قلّص قدرة الدولة على تمويل القطاعات الحيوية وفي مقدمتها الصحة.

وفي العاصمة دمشق وريفها، شهد مستشفيا "المجتهد" و"المواساة" وعدة مستشفيات أخرى أزمة في المستلزمات الطبية والمستهلكات الإسعافية الأساسية المستخدمة يوميًا في أقسام الطوارئ والعناية.

هذا النقص المستمر يتسبب بمشكلات يومية ومشاحنات بين المرضى وذويهم من جهة، والكادر الطبي من جهة أخرى، ويدفع الأهالي إلى شراء أبسط الأدوات الطبية مثل الحقن (السرنجات) وناقل السيروم على نفقتهم الخاصة.

اللجوء إلى المستشفيات الخاصة

مدير مستشفى "قطنا الوطني" بريف دمشق، وائل الأمين، قال لعنب بلدي، إن ارتفاع تكلفة العلاج في القطاع الخاص، حيث تصل صورة الرنين المغناطيسي إلى نحو 500 ألف ليرة سورية (نحو 50 دولارًا أمريكيًا)، دفع المرضى للاعتماد بشكل متزايد على المستشفيات العامة مثل "المجتهد" و"المواساة".

ورغم أن بعض الفحوص في المستشفيات العامة أرخص مقارنة بالقطاع الخاص، مثل الطبقي المحوري الذي يكلف نحو 20 ألف ليرة (دولاران) مقابل 400 ألف ليرة خارجيًا (40 دولارًا)، فإن طول مدة الانتظار وضعف الطاقة الاستيعابية يجعل الحصول على هذه الخدمة صعبًا ومرهقًا.

يضاف إلى ذلك غياب دعم واضح في إطار التأمين الصحي، إذ لا تغطي شركات التأمين تكاليف العلاج بشكل فعّال، ما يترك المرضى أمام أعباء مالية متزايدة.

أدى هذا الضغط المتزايد إلى أعطال متكررة في الأجهزة، نتيجة الاستهلاك المفرط، ما يطيل فترات الانتظار ويؤخر المواعيد الطبية للمرضى.

وبحسب ما رصدته عنب بلدي، فإن العديد من المستشفيات الحكومية صارت تطالب المرضى بشراء المستهلكات الطبية اليومية بأنفسهم، مثل القطن والشاش ومحلول "البوفيدون"، وهو ما يضاعف الأعباء المالية على الأسر التي تعاني أصلًا من تكلفة العلاج المرتفعة.

ويشير أطباء إلى أن هذا النقص لا يعكس فقط ضعف التمويل، بل أيضًا خللًا في إدارة المخزون الطبي داخل المستشفيات، ما يجعل المرضى يدفعون ثمن التقصير على حساب صحتهم.

وقال مدير مستشفى "قطنا"، وائل الأمين، إنه بعد سقوط النظام السابق، فُتحت مستودعات الوزارة لتوزيع المواد الطبية المخزنة مسبقًا، ما وفر إمدادات لفترة قصيرة، لكن سرعان ما بدأ النقص يظهر من جديد بسبب عدم شراء مواد جديدة.

ولم تعد مستلزمات أساسية مثل الشاش والقطن متوفرة، واضطرت المستشفيات للاعتماد على المجتمع الأهلي والمنظمات لسد هذا العجز.

وأكد الأمين أن دور وزارة الصحة أساسي في هذا المجال، إذ لا يمكن تحميل المواطنين مسؤولية تأمين المستلزمات اليومية.

أزمات البنية التحتية

وعن مسألة تأخير العمليات الجراحية قال الأمين، إنه في بعض المستشفيات، قد يتأخر موعد العملية لشهرين أو أكثر، إما بسبب نقص مواد التخدير أو ضعف التنسيق الإداري أو حتى سوء أخلاقيات بعض الأطباء، ما يدفع المرضى للجوء إلى القطاع الخاص رغم تكاليفه الباهظة.

وفي مستشفيات الأرياف، يُحدد يوم أو يومان فقط لإجراء العمليات، ما يضاعف الضغط على الكادر الطبي المحدود.

وسط هذا التدهور المستمر، يجد المرضى أنفسهم محاصرين بين عجز المستشفيات العامة وارتفاع تكلفة العلاج في القطاع الخاص.

وبحسب ما تحدث أطباء لعنب بلدي، فإنهم يرون أن معالجة الأزمة تتطلب مزيجًا من الإصلاح الإداري، ودعم الكوادر الطبية وحمايتها، وتأمين المستلزمات الأساسية، فيما يجب التخلص من المحسوبيات التي عادت إلى المشهد من جديد.

حذر تقرير صادر عن منصة "Health Policy Watch" من أزمة بالقطاع الصحي في سوريا، في ظل ضعف الحوكمة، وهجرة الكوادر، وتردي البنية التحتية، وسط تحديات مالية وأمنية متزايدة.

وأشار التقرير، الذي نُشر في 5 من آب الحالي، إلى أن نظام الرعاية الصحية في سوريا يعاني من أزمات متعددة، أبرزها نقص التمويل، وغياب الكوادر المدربة، بالإضافة إلى التحديات الأمنية التي تعوق أي تقدم في تطوير هذا القطاع الحيوي.

وبحسب ما ذكره التقرير، فإنه وفقًا لتقديرات الحكومة السورية، تعرّض نحو 40% من البنية التحتية للرعاية الصحية في سوريا للدمار خلال سنوات الحرب، وفي الوقت الذي تحاول فيه الحكومة تأمين تمويل لإعادة الإعمار، تواجه تحديات كبيرة بسبب تعدد الأزمات الإنسانية وانخفاض استجابة المانحين.

أما على صعيد التجهيزات، فأوضح وزير الصحة، مصعب العلي، أن أحدث المعدات الطبية في القطاع العام تعود لعام 2011، ما يعكس حجم التأخر التقني.

وتواجه سوريا حاليًا نقصًا في أجهزة غسل الكلى والتصوير بالرنين المغناطيسي، إضافة إلى أساسيات كسيارات الإسعاف.

مرضى يتلقون العلاج في مستشفى السقيلبية الوطني في حماة – 20 آب 2025 (عنب بلدي/إياد عبد الجواد)

تحديات أمام جهود الترميم

تسعى الحكومة السورية إلى ترميم النقص في ملف الصحة، عبر تعاقدات مع منظمات ومؤسسات عالمية، وإصلاح مراكز طبية وإطلاق حزم مشاريع لدعم القطاع.

وشهد القطاع الصحي خلال الفترة الماضية ترميم أكثر من 40 مركزًا صحيًا و13 مستشفى، إلى جانب افتتاح 12 مركزًا جديدًا، كما جرى تزويد المنشآت الصحية بـ188 جهازًا طبيًا، ومحطات أكسجين، ومصادر للطاقة الشمسية.

وكشف مدير مديرية التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الصحة، زهير قراط، خلال حفل إطلاق حزمة من المشاريع الصحية بالتعاون مع منظمة "الأمين"، حضرته عنب بلدي، أن عدد المنشآت الصحية التابعة لوزارة الصحة وحدها (باستثناء منشآت وزارات التعليم العالي والدفاع والداخلية) يبلغ في شمال غربي سوريا 114 مستشفى، يعمل منها 64 مستشفى بشكل كامل و19 بشكل جزئي، في حين أن هناك نحو 106 منشآت قيد الإنشاء، إضافة إلى سبعة مستشفيات في مناطق شمال شرقي سوريا، و18 مستشفى خارج الخدمة كليًا.

وعن منظومة الإسعاف، بيّن أن الوزارة بدأت عملها عقب سقوط النظام السوري السابق بأقل من 200 سيارة إسعاف، بينما ارتفع العدد اليوم إلى 302 سيارة تنفذ نحو 15,700 إحالة شهريًا، ما يعد "تطورًا ملموسًا لكنه غير كافٍ" لتلبية الاحتياجات المتزايدة، بحسب قراط.

تحديات

تعمل وزارة الصحة حاليًا على ترميم عدد من المراكز الصحية والمستشفيات ومراكز الرعاية الأولية في مختلف المحافظات، في محاولة لتقليل الفجوات القائمة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

واستعرض قراط جملة من التحديات التي تواجه القطاع الصحي في سوريا، مشيرًا إلى أن الوزارة، رغم جهودها، لا تزال تعاني من أعباء كبيرة تتطلب تعاونًا واسعًا لتجاوزها.

• البنية التحتية: تشكل واحدة من أبرز المشكلات، إذ إن ما بين 48 و55% من المنشآت الصحية تحتاج إلى ترميم كلي أو جزئي، وتعمل الوزارة بالتعاون مع الحكومة والجهات الشريكة على إعادة تأهيلها وفق الأولويات الصحية.

• الكوادر البشرية: نقص واضح في بعض التخصصات نتيجة ما مارسه النظام السابق من قتل واعتقال واستهداف للكوادر الطبية وقصف للمنشآت الصحية، ما دفع أعدادًا كبيرة من الكوادر إلى الهجرة.

• المستلزمات الطبية: هناك احتياج كبير للمستهلكات الطبية والأجهزة، وتسعى الوزارة إلى تأمينها عبر الشراء المباشر أو من خلال التعاون مع الشركاء.

• التمويل، تعمل الوزارة مع الخبراء على وضع خطة شاملة للتمويل الصحي للأعوام المقبلة، ضمن استراتيجيتها العامة.

• الأتمتة: غياب البيانات الدقيقة كان أحد التحديات عند تسلّم الوزارة للقطاع الصحي، لكن يجري حاليًا العمل على جمع البيانات من خلال المسوح الصحية المستمرة لبناء قاعدة بيانات حقيقية تمكّن من التخطيط الاستراتيجي السليم.

• مواجهة الطوارئ والكوارث الصحية: تم إنشاء مركز خاص للاستجابة داخل وزارة الصحة، وتعمل الوزارة على وضع هيكلية وآليات واضحة للتعامل مع أي كارثة محتملة.

• الصحة النفسية والجراحات النوعية: هناك تحديات في هذا الجانب، إضافة إلى قدم التجهيزات الطبية، إذ إن معظم الأجهزة المستخدمة يعود عمرها إلى أكثر من 20 عامًا.

ونوه قراط إلى أن التعاون مع المنظمات المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة، كان له أثر كبير في تحسين النظام الصحي، ليس فقط من خلال زيارة الأطباء والعمليات الجراحية، بل أيضًا عبر تدريب الكوادر الطبية، وتأمين المستلزمات والمعدات الطبية، وإطلاق مشاريع حيوية ترفع كفاءة النظام الصحي وجودة الخدمات الصحية في سوريا.

أثر التعاون مع المنظمات المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة على القطاع الصحي في سوريا

المدة: الربع الثاني من عام 2025

• تم تقديم نحو 12 ألف استشارة طبية.

• أجري أكثر من خمسة آلاف عمل جراحي.

شمل الدعم 11 محافظة في مختلف التخصصات، لكن تم التركيز على العمليات الجراحية النوعية لتغطية العجز وتقديم الخدمات للمرضى الموجودين على قوائم الانتظار في مستشفيات وزارة الصحة.

المصدر: مدير مديرية التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الصحة زهير قراط

مستشفى مدينة الرستن في محافظة حمص – 22 آب 2025 (وزارة الصحة/ فيسبوك)

جهود دولية

في الوقت الذي تراجعت فيه أهم المبادرات الطبية في سوريا مثل "الجمعية الطبية السورية الأمريكية" (SAMS) التي كانت تلعب دورًا بارزًا في تقديم الرعاية الصحية بمحافظة إدلب شمالي سوريا، بسبب تجميد جزئي أو توقف التمويل الأمريكي لها، بالإضافة إلى تصاعد أعمال العنف العسكري وتهديد سلامة العاملين والبنى التحتية، شكّل سقوط النظام السوري في 8 من كانون الأول 2024 نقطة تحوّل كبيرة، إذ تمكنت منظمات دولية، من دخول مناطق كانت مغلقة أمامها سابقًا.

وزير الصحة السوري وإلى جانبه الممثلة المؤقتة لمنظمة الصحة العالمية في سوريا كريستينا بيتكي – 7 آيار 2025 (وزارة الصحة)

"شفاء"

أبرز هذه الخطوات كانت الحملة الطبية القادمة من ألمانيا، وهي مبادرة من أطباء سوريين مقيمين هناك، يعملون ضمن فريق "شفاء" الطبي، وهو فريق تم تأسيسه وتنظيمه مباشرة بعد سقوط النظام السابق، لتقديم الدعم الطبي والإغاثي للمناطق المحتاجة.

رئيس قسم الجراحة الحشوية في مستشفى "هانوفر- مدن" التابع لجامعة "جوتنجن" في ألمانيا، ورئيس فريق "شفاء" الطبي، الدكتور مهدي العمار، ذكر لعنب بلدي أنه بناء على دراسة شاملة للواقع الصحي والاطلاع على المعوقات والصعوبات التي يواجهها القطاع الطبي، تبيّن وجود نقص في الإمدادات الطبية والمواد والمستهلكات الأساسية والأدوية والبنية التحتية، إضافة إلى ضعف الوضع الاقتصادي وارتفاع تكاليف العمليات الجراحية.

كما أشار إلى قلة عدد الأطباء وارتفاع أعداد المرضى على قوائم الانتظار، وصعوبة وجود الشركات الدوائية أو الطبية في السوق المحلي.

كل هذه التحديات مجتمعة أدّت إلى إطلاق مبادرة تتمثل في إرسال حملات طبية تضم أطباء سوريين مقيمين في الخارج، بهدف تقديم المعالجات الطبية المجانية بشكل مباشر للمحتاجين.

ونظم الفريق حملة "شفاء 1" في نيسان الماضي، لمدة ثلاثة أسابيع، حيث تم خلالها إجراء حوالي 700 عملية جراحية، ومعاينة ما يقارب 4,000 مريض، وتنظيم ورشات تدريبية وتعليمية للكوادر الطبية المحلية، تضمنت 34 دورة علاجية وتعليمية.

بلغ عدد المناطق المغطاة في الحملة تسع محافظات، وشارك فيها 110 أطباء عملوا في نحو 17 مستشفى.

الحملة الثانية

حملة "شفاء 2" انطلقت من منتصف تموز وحتى نهاية آب. وقدم الفريق خلال الحملة نحو 1,000 عملية جراحية، ومعاينة ما يقارب 6,000 مريض، إضافة إلى تقديم "كورسات" تدريبية وتعليمية ومحاضرات للكوادر الطبية المحلية بإجمالي يقارب 600 ساعة تدريب وتعليم.

واستهدفت الحملة 11 محافظة، وشارك فيها 130 طبيبًا في حوالي 40 مستشفى، ويأتي معظم هؤلاء الأطباء من ألمانيا، مع مشاركة عدد قليل من فرنسا والسويد وبريطانيا.

دعم لوجستي وفني

شملت أنشطة الحملة تقديم دعم تقني ولوجستي لعدد من المستشفيات، من خلال تزويدها بأجهزة ومعدات طبية متطورة، توزعت على مستشفيات في درعا ودمشق وحلب وحمص ودير الزور.

الدعم الهندسي تمثل بصيانة وتقييم الأجهزة الطبية المعطلة في المستشفيات بدرعا ودمشق وحمص وحلب، عبر فرق هندسية تابعة لفريق "شفاء" ومنظمة "الأطباء المستقلين".

وبسبب الوضع الطارئ في الجنوب السوري، أكد العمار أنه تم تنظيم شبكة دعم طبي بين كوادر حملة "شفاء" في مستشفيات الجنوب لتقديم الخدمات الطارئة لمصابي الجروح الرضّية والنزفية والإصابات الحربية، مع تزويد المستشفيات بالخيام الطبية، وسيارات الإسعاف والمواد الإسعافية والمستهلكات الطبية.

بلغت تكاليف حملة "شفاء 2" حوالي مليوني يورو، أما الحملة الأولى فبلغت حوالي 700,000 يورو.

"الأمين" تدعم

في تصريح لعنب بلدي، أوضح وزير الصحة، مصعب العلي، أن التعاون مع منظمة "الأمين" بدأ منذ ما قبل سقوط النظام السوري السابق، في شمال غربي سوريا، واستمر بعد سقوطه.

وأشار إلى أن حكومة تصريف الأعمال، حينها، بذلت جهودًا كبيرة لإبرام اتفاقيات مع المنظمة، وهو النهج الذي تواصل الوزارة العمل به اليوم مع "الأمين" وغيرها من الجهات.

وبيّن العلي أن لمنظمة "الأمين" دورًا طويل الأمد في القطاع الصحي، وأن ثمار بعض مشاريعها بدأت بالظهور فعليًا، موضحًا أن عددًا من المراكز الصحية التي جرى التخطيط لتجهيزها ستدخل الخدمة قريبًا، إضافة إلى تشغيل الأجهزة الطبية التي وُعد بإيصالها.

كما أكد أن التعاون مع "الأمين" لم يقتصر على تجهيز المرافق الصحية، بل شمل مجالات متعددة، مثل تدريب الكوادر التخصصية، وتنظيم الحملات الطبية، وتنفيذ عمليات نوعية، وهي خطوات يرى أنها تمس حياة المواطنين بشكل مباشر وتسهم في تحسين ظروفهم الصحية.

وأضاف العلي أن الوزارة حصلت على وعود دعم من قطر، والبحرين، والكويت، بانتظار تحويل هذه الوعود إلى بروتوكولات فعلية.

من إيطاليا

لفت إلى أن الوزارة أعلنت، في 22 من آب الحالي، توقيع اتفاقية مع منظمة "Emergency" الإيطالية، لإعادة تأهيل وتجهيز مستشفى "الرستن" في حمص، إلى جانب اتفاقية مع شبكة إعادة تأهيل مستشفى القلب في دمر، ومستشفى الأورام في حلب، مشددًا على أن هذه المشاريع سترى النور قريبًا.

وقّعت وزارة الصحة السورية مع منظمة "الطوارئ الإيطالية" (Emergency)، مذكرة تفاهم لإعادة تأهيل مستشفى الرستن في ريف حمص الشمالي، بقيمة 20 مليون دولار.

كما تبدأ الفرق الهندسية، في أيلول، بدراسة المشروع ووضع المخططات لتأهيل قسم الإسعاف كأولوية لإنقاذ الحالات الطارئة، ولاحقًا يشمل التأهيل جميع الأقسام.

مدة التنفيذ والتشغيل والترميم والتجهيز من ستة إلى ثمانية أشهر، والمستشفى يعمل بكامل طاقته خلال سنة تقريبًا، وستتولى المنظمة تشغيله لمدة سنتين بعد التأهيل (الإجمالي ثلاث سنوات).

الخدمات المتوقعة هي الجراحة العامة، وجراحة الأطفال، والنسائية والتوليد، وجراحة القلب والقسطرة.

وزير الصحة، مصعب العلي، أكد أن مذكرة التفاهم أقرب لاتفاقية، وعلى الوزارة السعي لتنفيذها، مع إمكانية البحث عن بدائل إذا لم تتوفر الموارد.

"أطباء بلا حدود" تعود إلى سوريا

تمكنت منظمة أطباء بلا حدود، بعد سقوط النظام، من الوصول إلى المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها سابقًا.

وخلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، قدمت منظمة "أطباء بلا حدود"، بالتعاون مع وزارة الصحة السورية، أكثر من 396,200 استشارة خارجية من بينها استشارات الأمراض غير المعدية، و135,700 استشارة في غرف الطوارئ، و125,900 استشارة للأطفال، و85,400 استشارة في مجال الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، و23,800 قبول في قسم المرضى المقيمين.

وتعمل المنظمة في ستة مستشفيات، و15 مركزًا أو عيادة صحية، في 11 محافظة سورية، كما تدير عددًا من العيادات الميدانية.

عند مفترق طرق..

"الصحة العالمية" تعد بالدعم

يُعدّ النظام الصحي في سوريا عند مفترق طرق حاسم، بتنقل من سنوات الصراع نحو مرحلة التعافي، بحسب المثلة المؤقتة لمنظمة الصحة العالمية في سوريا، كريستينا بيتكي، التي اعتبرت أن ما أسمتها "الأهداف الوطنية الصحية" التي أعلنتها الحكومة في تموز الماضي، خارطة طريق واضحة لإنقاذ القطاع.

تشمل الخارطة، وفق حديث بيتكي إلى عنب بلدي، توسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية العادلة، وضمان توفر الأدوية بشكل موثوق، والاستثمار في القوى العاملة الصحية، ودمج خدمات الصحة النفسية ضمن الخدمات العامة.

ممثلو منظمة الصحة العالمية اجتمعوا مع وزير الصحة السوري، مصعب العلي، في 13 من تموز الماضي، بهدف إعادة توزيع القوى العاملة في القطاع الصحي بين الريف والمدينة وتعزيز كفاءة الخدمات الصحية.

وتطرق الاجتماع حينها إلى أساليب التخطيط الحديثة واستراتيجية "هيلما" في تحليل أسواق العمل بهدف إنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة للقطاع الصحي في سوريا.

كما عقدت المنظمة اجتماعًا عبر تقنية الاتصال المرئي مع وزارة الصحة وشخصيات حكومية عاملة في القطاع الصحي، في 29 من تموز، لتعزيز الدعم التقني لتطوير الصناعات الدوائية، وإيجاد حلول للتمويل الصحي المستدام، إضافة إلى تطوير الخبرات في ضبط العدوى وسلامة المرضى، وتحسين مخابر الرقابة الصحية، ووضع معايير جديدة لاعتماد المستشفيات كمراكز تدريبية.

خطوات لنجاح الإصلاحات

لنجاح هذه الإصلاحات، قالت بيتكي، إنه لا بد أن ترافقها عوامل تمكينية عملية، تتمثل بتمويل متوقع ومستدام، واستثمار في البنية التحتية، واتخاذ إجراءات لإعادة جذب الكوادر الصحية التي غادرت البلاد.

ودعت بيتكي إلى توفير أجور معيشية، وسكن آمن ومناسب، ومدارس للأطفال، وفرص كسب عيش لأفراد أسرهم، بالإضافة إلى تضمين الاستعداد للطوارئ قادرًا على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

وقالت إن منظمة الصحة العالمية تدعم هذه الجهود من خلال المساعدة في إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية، وتدريب الكوادر الطبية، وتوسيع نطاق الترصد الوبائي، وتعزيز آليات الحوكمة والتمويل، بهدف جعل القطاع الصحي محركًا للاستقرار والتعافي.

رفع العقوبات خطوة أولى

عرقلت العقوبات التي فرضتها أمريكا والدول الأوروبية على سوريا منذ سنوات، إدخال بعض الأجهزة الطبية وقطعها، باعتبار أن بعضها يُستخدم لأغراض عسكرية.

مدير مستشفى "قطنا الوطني"، وائل الأمين، ذكر لعنب بلدي أن العقوبات الاقتصادية كان لها دور في تدهور وضع القطاع الصحي في سوريا، إذ إنها لم تستثنِ المنشآت الصحية، وشملت مستشفيات كبرى مثل "تشرين" العسكري، و"الأطفال"، و"المواساة"، إضافة إلى وزارة الصحة نفسها، ما عقّد عملية استيراد الأجهزة والمستلزمات الطبية.

ورغم تحسن جزئي في السنوات الأخيرة، فإن الأجهزة المتاحة ما زالت قديمة، وبعضها يعود لسبعينيات القرن الماضي ولا يزال قيد الخدمة.

بيتكي قالت إن العقوبات شكلت لفترة طويلة عائقًا أمام القطاع الصحي في سوريا، حيث تسببت في تأخير عمليات الشراء، وإحجام الموردين، وتعطيل الصيانة والضمانات، وتقليص إنتاج الأدوية المحلي.

وأضافت أن المستشفيات في سوريا تكافح للتعامل مع المعدات القديمة، ويواجه المرضى نقصًا حادًا في الأدوية الأساسية.

ومع سقوط النظام، والانفتاح الأمريكي على الحكومة السورية التي أطاحت بحكم الأسد، بدأت واشنطن برفع العقوبات تدريجيًا، وسمحت مؤخرًا بتصدير المنتجات الأمريكية، ذات الطابع المدني إلى سوريا دون قيود.

ورغم تخفيف الإجراءات، فإن عملية التعافي والتحسن في القطاع الصحي ستستغرق وقتًا، بحسب بيتكي، إذ لا بد من استعادة ثقة الموردين، وتسهيل تدفق قطع الغيار والبرمجيات، واستقرار التمويل للمرافق الصحية.

وأشارت الممثلة للمنظمة العالمية إلى تحديات أوسع، إذ إن أكثر من نصف المرافق الصحية متضررة أو غير عاملة، وما يصل إلى 70% من الكوادر الصحية غادرت سوريا خلال الحرب التي امتدت 14 عامًا.

من جانب آخر، لفتت بيتكي إلى أن نحو 250 منشأة صحية في الشمال السوري، تواجه خطر الإغلاق بسبب نقص التمويل، كما يواجه التعافي قيودًا كبيرة، مثل انعدام الأمن، ونقص السيولة، وخدمات أساسية غير كافية تعوق عودة العاملين في المجال الصحي، إلى جانب وجود ثغرات تشريعية، وبنية تحتية متهالكة، ومناخ استثماري غير مستقر.

واعتبرت أن تخفيف العقوبات خطوة أولى ضرورية، لكن لا بد من أن يترافق ذلك مع استثمارات استراتيجية في العدالة الصحية، وإصلاحات في الحوكمة، ودعم مستدام لضمان أن يلمس المواطن السوري العادي تحسنًا حقيقيًا وعادلًا في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية.

المراكز والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة السورية

	يعمل جزئيًا	يعمل	قيد الإنشاء أو الترميم	خارج السيطرة	خارج الخدمة
مراكز وزارة الصحة	141	1200	23	144	239
مستشفيات وزارة الصحة	19	64	6	7	18

إعادة تأهيل المراكز التخصصية(حتى نهاية حزيران)

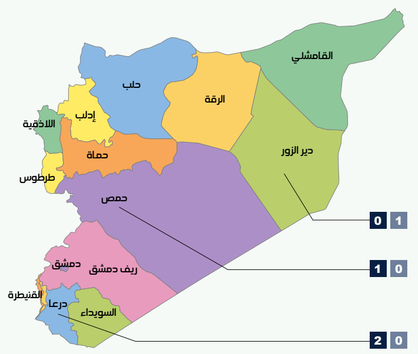

إعادة تأهيل المستشفيات (حتى نهاية حزيران)

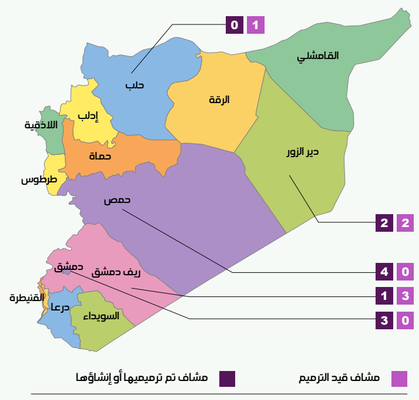

إعادة تأهيل المرافق الصحية (حتى نهاية حزيران)

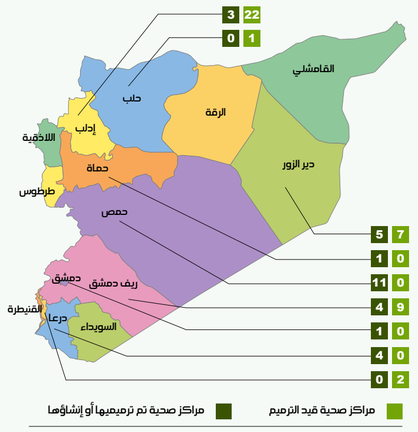

منظمة الصحة العالمية

تقول منظمة الصحة العالمية إنها تكرّس جهودها لتحقيق رفاه جميع الأفراد مسترشدة في ذلك بالعلم، وتقود وتدعم الجهود العالمية الرامية إلى تمكين كل فرد، في كل مكان، من فرصة متساوية لعيش حياة آمنة وصحية.

ومنذ عام 1948، أصبحت المنظمة وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في الصحة التي تربط بينها وبين الشركاء والمجتمعات المحلية وتعمل على تعزيز التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه لجميع الأفراد، بغض النظر عن العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو المعتقد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.

وتعمل "الصحة العالمية" مع 194 بلدًا وعلى الخطوط الأمامية في أكثر من 150 موقعًا، حيث تقود استجابة العالم لحالات الطوارئ الصحية، والوقاية من الأمراض، ومعالجة الأسباب الجذرية للقضايا الصحية وتوسيع نطاق إتاحة الأدوية والرعاية الصحية.

كي لا نقع في الخطأ مرتين

أحمد عسيلي

شهد السوريون في الأسبوع الماضي سلسلة من الأحداث المتباينة في ظاهرها، والمتقاربة في مضمونها، البداية كانت مع مقال كتبه ياسين الحاج صالح تحدّث فيه عما سمّاه "الشوفينية السنية"، وهو توصيف يندرج ضمن مساره الفكري وتحولاته في السنوات الأخيرة. المقال أثار نقاشًا واسعًا أكثر مما ينبغي، ليس فقط حول مضمونه بل أيضًا حول أثر المصطلح نفسه في واقع سوري هش.

وبالتزامن، تقريبًا، خرج علينا الشيخ الهجري من السويداء بدعوة صريحة إلى إقامة إقليم درزي مستقل، تبعها نشاط في أوساط الجاليات الدرزية بأوروبا، حيث دعت لتنظيم مظاهرات ووقفات احتجاجية في مختلف المدن الأوربية، بخطاب مطابق تقريبًا لخطاب شيخهم، وتزامن مع كل ذلك ظهور بيان تأسيسي لمجلس جديد حمل اسمًا يوحي بالوطنية: "مجلس شمال وغرب سوريا"، غير أن جوهره كان دعوة لإقليم علوي في الساحل، أعادت إلى الأذهان خطابات "الكيان العلوي". المثير أن هذا الإعلان أيضًا حظي بتغطية إعلامية واسعة تفوق حجمه بكثير.

ثلاثة أحداث متزامنة تكشف عن منبع واحد، التأسيس لخطاب معارض قائم على أساس الهوية الطائفية فقط، في لحظة كان يُفترض أن ينحسر تدريجيًا لمصلحة خطاب جامع وطني، وهنا يبرز السؤال، هل تضر هذه الدعوات بالسلطة أو بحلفائها المحافظين؟ الجواب، بكل بساطة بالنفي، بل على العكس، فهي تدفع المكوّن السني، الخارج لتوه من حكم طائفي شرس، للشعور بالخطر، فالخوف دومًا يقود إلى الانغلاق الهوياتي (repli identitaire) بدل الانفتاح، وهذا ما يمكن ملاحظته لدى الطرفين. بهذا المعنى، المعارضة هنا لا تضعف الجناح المحافظ في السلطة بل تقدّم له أكبر خدمة، وعلى طبق من ذهب، إذ يمنحها فرصة لتغذية خوف الأكثرية من التهميش، ما يدفعهم للالتفاف حول خطاب سنّي واضح أو حتى حول النظام نفسه باعتباره الأمان الأخير، ولأن المعارضة السورية الموجودة حاليًا تحمل ملامح طائفية واضحة، فإن هذا الانغلاق سيبدو استجابة طبيعية، النتيجة، دوامة جديدة، حيث يُعاد إنتاج الخوف الطائفي بأدوات معارضة في ظاهرها، لكنها في العمق تخدم استمرار البنية نفسها.

هذه الآلية ليست جديدة علينا كسوريين، فنظام الأسد مارسها منذ عقود حين ضخّم خطر "الطليعة المقاتلة" لـ"الإخوان المسلمين"، رغم أن عددهم لم يكن يتجاوز الثلاثة آلاف شاب، لكنه صوّرهم كخطر وجودي يهدد الدولة كلها، ما زاد من تشبث القاعدة الشعبية به، وعمّق خوف الطائفة العلوية من انهياره، حتى بعد عقود طويلة من اختفاء التنظيم، ظلّت المدارس تُلقّن الأطفال شعارات تحذر من "عدو" لم يعد موجودًا، إنها آلية تقوم على الإنكار وخلق "عدو وهمي" عبر آلية الإسقاط (mécanisme de pro-jection)، لتبرير القبضة الأمنية وإدامة الشرعية.

لا يعني هذا أن المعارضة وحدها مسؤولة، فالسلطة هي من وضعت المسرح أولًا، حين صاغت السياسة على قاعدة الطائفية، وحوّلتها إلى معادلة أمنية- هوياتية، السلطة لم تكن مجرد مستفيد من الأخطاء، بل هي المهندس الأول لها عبر استثمار الخوف وصناعته، لذلك حين تعيد المعارضة إنتاج الخطاب الطائفي، فهي تلعب ضمن الملعب الذي رسمته السلطة وبالأدوات التي تركتها لها .

اليوم، لا يحتاج المعارضون سوى لقليل من التضخيم ليجد النظام نفسه مستفيدًا مرة أخرى، فالشيخ الهجري بالنهاية مجرد رجل دين محلي، وفكرة قيامه بتوحيد 40 تنظيمًا مسلحًا ستعطي انطباعًا وكأنه قائد جيش حقيقي، مع أن مشروع استقلال السويداء بالأصل غير عملي، ولن يجلب لأهلها سوى الضرر والحصار، أما المجلس الساحلي فلن يتجاوز حدوده على "فيسبوك"، وكتابات ياسين الحاج صالح ليست جديدة، لكن تضخيم هذه الأحداث يكفي لتغذية المخاوف، ومن ثم إعادة اصطفاف الأكثرية خلف النظام أو خلف خطاب طائفي مضاد.

هكذا نعود إلى النقطة الأولى، الخوف يولّد الانغلاق، والانغلاق يعيد إنتاج الانقسام، إنها أبجدية السياسة قبل أن تكون نظرية في التحليل النفسي، ومع ذلك نكرر الخطأ للمرة الثانية، كأننا لم نتعلم شيئًا من التاريخ، من تضخيم "الطليعة المقاتلة" في السبعينيات إلى خطاب "الشوفينية السنية" وأقاليم السويداء والساحل اليوم، النتيجة واحدة، مزيد من التشبث بالسلطة، حتى وهي أقل همجية مما كانت عليه، ومزيد من انسداد أفق التغيير.

يجب أن نتوقف عن ممارسة سياسة مفتاحها الخوف والمشاعر واللعب على أوتارها، أن أوان الانتقال إلى سياسة العقل والتفكير والمحاكمة المنطقية، حيث تقاس المواقف بميزان الوعي لا بميزان الانفعال، ولن يتحقق ذلك إلا بجرأة تأسيس معارضة حقيقية، ليست طائفية لا انفعالية، لا جارية لدى عواصم الخارج ولا حالمة بخطابات مجردة، بل واقعية، هدفها الأول حماية الأرواح، كل الأرواح بلا أي استثناء، سواء قوات الأمن أو المجالس العسكرية المعارضة، وبناء مشروع وطني جامع. الخطاب غير الطائفي لم يعد ترفًا، بل ضرورة وجودية، الشرط الوحيد لكسر الدائرة المغلقة وفتح أفق جديد يعيد للسياسة معناها وللسوريين إمكانية العيش معًا من جديد.

عدالة انتقالية مسيّسة بين الهيمنة والتوظيف

لمى قنوت

في مرحلة انتقالية مليئة بالألغام والتحديات والأخطاء، يتأرجح المسار الرسمي للعدالة الانتقالية بين الانتقائية والتوظيف السياسي من جهة، وإرث نظام شمولي تغول على المؤسسات وأرسى دعائم الإفلات من العقاب من جهة أخرى، ناهيك باستمرار المجازر وأعمال العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لم تتوقف بعد فرار الأسد وانهيار منظومته الأمنية، والتي تنقلت من الساحل إلى السويداء.

ومن الثابت قوله، إن العدالة الانتقالية تشكل لحظة تأسيسية في سوريا الجديدة، تقوم على بناء دولة تحمي حقوق الإنسان وتحقق السلام والمصالحة الوطنية، وعليه، فإن الخطأ أو الانحراف أو التوظيف السياسي لمسارها، سينعكس سلبًا على جوهر العدالة وسيادة القانون ومجتمعات الضحايا، وسيُغرق البلاد في مستنقع عنف وثأر وإفلات من العقاب لن يتوقف.

وإذا استعدنا السياسات التي اتبعتها السلطة الانتقالية، بدءًا من شكلية مؤتمر الحوار الوطني، وتجاهل الحاجة الملحّة لعقد مؤتمر وطني تأسيسي، وهندسة إعلان دستوري كرّس سلطة مطلقة للرئيس الانتقالي، وطغت فيه السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وسعت السلطة مع تيارها السياسي للهيمنة على جميع مفاصل المؤسسات أفقيًا وعموديًا، وعيّنت حاكمًا فعليًا يُدعى بـ"الشيخ" في كل مؤسسة ومنطقة، فمن المنطقي أن نتساءل، كأفراد وجماعات معنيين بمسار تشاركي وشفاف وذي مصداقية للعدالة الانتقالية، هل ستتمتع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية بالاستقلالية؟ وهل ستوسع إطار عملها ليشمل انتهاكات جميع الأطراف، ومن ضمنها الانتهاكات التي حصلت بعد سقوط النظام وحتى يومنا هذا؟ وخاصة أن المرسوم الرئاسي "20" حدد مهامها في كشف الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار في حدود الانتهاكات الجسيمة التي تسبب بها النظام فقط، وهو تمييز بين الضحايا، ومخالف لنص المادة "10" من الإعلان الدستوري: "المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات"، ومخالف للمادة "49" التي تنص على: "تُحدث هيئة لتحقيق العدالة الانتقالية تعتمد آليات فاعلة تشاورية مرتكزة على الضحايا، لتحديد سبل المساءلة، والحق في معرفة الحقيقة، وإنصاف الضحايا والناجين، إضافة إلى تكريم الشهداء"، ومخالف أيضًا لنص المادة "12": "تصون الدولة حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، وتكفل حقوق المواطن وحرياته. تعد جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها الجمهورية العربية السورية جزءًا لا يتجزأ من هذا الإعلان الدستوري".

وفي الإطار ذاته، فقد تغولت اللجنة العليا للسلم الأهلي على دور الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية عندما "أعطت الأمان" لشخصيات مثل فادي صقر، وبررت وجودهم ضمن مسار السلم الأهلي بحجة أهمية دورهم في "تفكيك العقد وحل المشكلات"، وهو تصريح ذكره حسن صوفان عضو اللجنة في المؤتمر الصحفي الذي شارك فيه المتحدث باسم وزارة الداخلية، نور الدين البابا، وكان مخصصًا للحديث عن إطلاق سراح موقوفين من ضباط الجيش السوري السابق.

واستمر تجاهل التنسيق مع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية مع بيان وزارة العدل، في 30 من تموز الماضي، الصادر عن النائب العام، والذي أُعلن فيه عن بدء دراسة الضبوط والوثائق المقدمة، وبناء عليها، تم تحريك دعوى حق عام بحق كل من: عاطف نجيب وبدر الدين حسون ومحمد الشعار وإبراهيم حويجة، وتمت إحالتهم إلى قاضي التحقيق المختص من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية، كما أعلنت وزارة العدل، وبنفس التاريخ، عن تسلم ملفات بعض الموقوفين على خلفية ارتكاب جرائم وانتهاكات، وأشار بيان الوزارة أيضًا، إلى أنها قامت بـ"بناء أرضية مؤسساتية ملائمة لإصلاح القضاء"، واستبعدت القضاة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، وفضلًا عن ذلك، بثت وزارة العدل، في 7 من آب الحالي، فيديو وصفته قناة "الجزيرة" بـ"الترويجي"، يُظهر جانبًا من التحقيقات الجارية مع الأسماء المذكورة أعلاه، مع العلم بأن القانون السوري لا يتضمن نصوصًا تتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي فإن التهم التي وجهت لهم لا ترتكز على فداحة الجرم، بل تمت قولبتها وحصرها وفق جرائم منصوص عليها في القانون السوري، كالقتل العمد، والتعذيب المفضي إلى الموت، والاعتداء الذي يستهدف إثارة الحرب الأهلية، والتحريض والاشتراك والتدخل في عمليات قتل، الأمر الذي سينعكس سلبًا على مجمل عمليات العدالة الانتقالية وركائزها.

واستنادًا إلى ما سبق، فإن السلطة الانتقالية توظف العدالة الانتقالية بما يخدم سياساتها والضغوط التي تتعرض لها، وتتعامل معها كأداة تُشغل فيها الرأي العام المحلي والدولي لتخفيف الضغوط عليها، لكن ذلك يُعرّض مسار العدالة الانتقالية للفشل ويجدد النزاع ويديم حالة الإفلات من العقاب ويُفشل المرحلة الانتقالية.

معرض دمشق الدولي ينطلق بـ950 شركة أجنبية ومحلية

فرصة لإعادة الثقة بالاقتصاد السوري

من افتتاح الدورة الـ 62 لمعرض دمشق الدولي بحضور الرئيس السوري أحمد الشرع ومعنى أكثر من 20 دولة عربية وأجنبية – 27 آب 2025 (رئاسة الجمهورية)

عنب بلدي – أمير حقوق

افتتح معرض دمشق الدولي بدورته الـ62 بعد توقف دام ست سنوات، بمشاركة عربية وأجنبية، متمثلة بأكثر من 225 شركة أجنبية، و725 شركة محلية وعربية، وذلك على مساحة عرض قدرها 95000 م2.

وتشمل الدول المشاركة في المعرض: السعودية، الأردن، قطر، مصر، تركيا، السودان، بلجيكا، جنوب إفريقيا، الجزائر، ليبيا، باكستان، فلسطين، أبخازيا، إندونيسيا، مقدونيا، الفليبين، بولونيا، التشيك، غرفة تجارة أوروبا.

ويمثل المعرض اليوم خطوة مهمة للاقتصاد السوري المتهالك، وذلك عبر الشراكات العربية والأجنبية، كما يعد فرصة لإعادة بناء الثقة الاقتصادية، وترويج المنتجات المحلية، وتعزيز مكانة سوريا على الخارطة الاقتصادية العالمية.

ويرى أكاديميون وخبراء اقتصاديون، أن معرض دمشق الدولي فعالية اقتصادية عربية لافتة، وملتقى اقتصادي بشكل عام واستثماري بشكل خاص، سينعكس بآثار إيجابية على مناحي الاقتصاد السوري، مما يحقق تقدمًا بتعافيه ونموه.

منصة استراتيجية

يعتبر معرض دمشق الدولي واحدًا من أقدم وأهم الفعاليات الاقتصادية والثقافية في المنطقة العربية، حيث يشكل منصة استراتيجية تجمع بين الشركات المحلية والعربية والدولية، لتبادل الأفكار والخبرات، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري.

ويرى الأستاذ الجامعي في جامعة "حماة" والخبير الاقتصادي، الدكتور عبد الرحمن محمد، أن المعرض يسهم بشكل مباشر في تحفيز الاقتصاد السوري، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية، وتنشيط القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما يساعد في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الطلب على المنتجات المحلية، مما يعزز النمو الاقتصادي.

وأضاف محمد لعنب بلدي، أن المعرض فرصة لتسويق المنتجات السورية في الأسواق الخارجية، مما يدعم زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري.

قبول سوريا وتعزيز الشراكات

يعتقد الأستاذ الجامعي في جامعة "دمشق" والخبير الاقتصادي، الدكتور مجدي الجاموس، أن معرض دمشق الدولي ملتقى اقتصادي يعبر عن مدى قبول سوريا على المستويات الدولية، وله دلالات مهمة تنعكس على الاقتصاد السوري، أهمها احتضان سوريا اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

أما الأثر الاقتصادي للمعرض، فهو تتويج للتفاهمات والاتفاقيات الاقتصادية بين سوريا وبقية الدول كالسعودية وقطر وتركيا وأمريكيا، ومشاركة 20 دولة، وأكثر من 900 شركة محلية وعربية وأجنبية، ويتوقع توقيع اتفاقيات وعروض اقتصادية، وبالتالي سيحقق آثارًا إيجابية على الاقتصاد الوطني، وفقًا للدكتور الجاموس.

وتعتبر المشاركة العربية والأجنبية في المعرض أمرًا لافتًا، إذ اعتبرها الاقتصاديون عودة للثقة الاقتصادية والتجارية الدولية بسوريا، مما سينعكس على زيادة جذب الشراكات والتفاهمات بينها وبين تلك الدول.

الدكتور مجدي الجاموس، يعتقد أن المشاركات العربية والأجنبية، دلالة على قبول الإدارة السياسية لهذه الدول الاستثمار في سوريا بعد رفع العقوبات الأمريكية.

ولأن المعرض ملتقى اقتصادي، سيسهم بتحسين عملية تعزيز الشراكات الاقتصادية بين سوريا والدول، وإحياء الشركات السورية المتوسطة والصغيرة، ورفع إمكانياتها وخدماتها المقدمة، الأمر الذي يحيي ويفرض حالة المنافسة لتحسين وضع الشركات والخدمات.

تعزيز مكانة الاقتصاد السوري

المشاركة العربية والأجنبية تعزز من مكانة الاقتصاد السوري من خلال إدخال تقنيات حديثة، وتبادل الخبرات، وفتح قنوات جديدة للتصدير والاستيراد، بحسب الدكتور عبد الرحمن محمد، مضيفًا أنها تسهم في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات، مما يساعد في تطوير البنية التحتية الاقتصادية، ودعم القطاعات الإنتاجية.

وهذه المشاركة تعطي رسالة إيجابية عن التوجه إلى استقرار السوق السوري، مما يشجع المزيد من المستثمرين على الدخول إليه، بحسب الدكتور محمد.

وأشار إلى أن المعرض يوفر بيئة مثالية لتأسيس شراكات اقتصادية بين الشركات السورية والعربية والأجنبية، من خلال اللقاءات المباشرة، وعرض المنتجات والخدمات، وتوقيع الاتفاقيات التجارية. والضوابط التي يجب مراعاتها، بحسب محمد، تشمل ضمان الشفافية في العقود، والالتزام بالقوانين المحلية والدولية، وتوفير ضمانات قانونية لحماية حقوق الأطراف المشاركة، منوهًا إلى أهمية التركيز على المشاريع التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد السوري.

فرصة للترويج وعودة رؤوس الأموال

يشكل معرض دمشق الدولي جسرًا لتعزيز الصادرات السورية، وتحقيق حضور فاعل في الأسواق الدولية، من خلال ترويج المنتجات المحلية، وفتح أسواق جديدة وتوطيد مكانة المنتجات السورية ضمن الأسواق العربية والعالمية.

الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي عبد الرحمن محمد، أوضح أن المعرض نافذة عالمية لتسويق المنتجات المحلية، لأنه يتيح للشركات السورية عرض منتجاتها أمام جمهور واسع من المستثمرين والمستهلكين، مساعدًا في تحسين جودة المنتجات المحلية لتتناسب مع المعايير الدولية، مما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، يسهم المعرض في بناء سمعة إيجابية للمنتجات السورية، مما يشجع على زيادة الطلب عليها.

وتعتبر المعارض شكلًا من أشكال التسويق والترويج، وبالتالي معرض دمشق يحقق ترويجًا جيدًا للمنتج السوري، من خلال الشركات العربية والأجنبية المشاركة، وزيادة كمية الإنتاج، وفتح مصانع جديدة، والوصول لتحسن الصناعة السورية، بحسب ما قاله الدكتور مجدي الجاموس.

ويمكن أن يكون له أثر بعودة رؤوس الأموال السورية المهاجرة، والمنتجين السوريين، خاصة أنه في الفترة الأخيرة لم تكن هناك بيئة استقطاب لهم.

قطاعات لها الأولوية

ولاستثمار إقامة المعرض، لفت الخبراء إلى بعض القطاعات التي يجب أن تولى اهتمامًا بالمعرض، كي تنعكس على أرض الواقع تحسنًا.

القطاعات التي يجب التركيز عليها، وفق رؤية الدكتور محمد، تشمل:

• الزراعة والصناعات الغذائية: لدعم الأمن الغذائي، وزيادة الصادرات.

• الصناعات التحويلية: لتعزيز القيمة المضافة للمواد الخام المحلية.

• الطاقة والموارد الطبيعية: لجذب الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

• التكنولوجيا والابتكار: لتطوير البنية التحتية الرقمية.

• السياحة: لإعادة إحياء القطاع السياحي وجذب الزوار.

الدكتور مجدي الجاموس، اعتبر أن أهم القطاعات تتمثل في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، والمالية، والقطاع العقاري بمرحلة بإعادة الإعمار وما يترافق معه من معامل مواد البناء والكهرباء، وأخيرًا قطاع الصحة.

ما الاتفاقيات المأمولة؟

يتوقع في نهاية معرض دمشق بدورته الحالية، توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية بين سوريا بقطاعيها العام الخاص، والشركات والدول المشتركة، وبالتالي تحقيق منافع اقتصادية تعود للاقتصاد السوري بكل مناحيه.

الاتفاقيات المأمولة التي تسعف الاقتصاد السوري، برأي الدكتور عبد الرحمن محمد، تتجسد في اتفاقات بقطاع الطاقة والنقل والعقارات والصحة والسياحة والتأهيل والتدريب للكوادر، بالإضافة إلى قطاع الاتصالات والتكنولوجيا وأتمتة المعلومات وتحليل الأسواق، وتشمل:

• شراكات استراتيجية طويلة الأمد بين الشركات السورية والدولية.

• اتفاقيات لتصدير المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية.

• عقود استثمار لتطوير البنية التحتية الاقتصادية.

• اتفاقيات لتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الشركات المشاركة.

ويرى أن المأمول من المعرض هو أن يصبح منصة دائمة لتعزيز التعاون الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وترويج المنتجات المحلية، وأن يكون مساهمًا في تحسين صورة الاقتصاد السوري، وفتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة، وفي بناء شبكة علاقات اقتصادية قوية تُسهم في دعم الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

لذلك يجب أن تشمل التفاهمات معظم القطاعات السورية، أضاف الدكتور الجاموس، معتبرًا أن المأمول من المعرض عكس رغبة سوريا بالانفتاح السياسي والاقتصادي على العالم، وأن تصل رسالة أن سوريا قادرة على بناء اقتصادها الوطني.

التنمية الاقتصادية بالمقدمة

الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، أعلن افتتاح معرض دمشق الدولي بدورته الـ62 لعام 2025، تحت عنوان "سوريا تستقبل العالم"، على أرض مدينة المعارض في ريف دمشق، في 27 من آب الحالي، بحضور ممثلي الدول المشاركة.

وقال الشرع في كلمته خلال حفل افتتاح المعرض الذي حضرته عنب بلدي، إن "الاجتماع اليوم في أقدم عاصمة مأهولة بالتاريخ، لإحياء وجه من أوجه تاريخ الشام، ولفتح صفحة جديدة عنوانها معرض دمشق، وأن سوريا الجديدة جعلت الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية في أولويات عملها، وأنها وضعت خططًا لزيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي، وخططت لعودة النازحين واللاجئين".

سوريا بحاجة لـ15 مليون طن سنويًا

توفر الخامات والطلب يشجع الاستثمارات العربية في قطاع الأسمنت

عنب بلدي – مارينا مرهج

تشهد صناعة الأسمنت في سوريا حراكًا استثماريًا ملحوظًا خلال الأشهر الأخيرة، مع دخول شركات عربية وخليجية على خط تأهيل وتطوير معامل الأسمنت الحكومية والخاصة، وتأهيل الكوادر، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى هذه المادة الأساسية لمرحلة إعادة الإعمار وترميم البنى التحتية والمنازل.

وقعت وزارة الاقتصاد والصناعة، خلال الفترة الماضية، اتفاقًا مع شركة "A&3 Co" الإماراتية لتطوير قطاع الأسمنت، سبقه توقيع اتفاق مع مجموعة "أسمنت الشمالية"، للاستثمار في معمل أسمنت "عدرا"، ما يعكس الاهتمام بهذه الصناعة وأهميتها خلال مرحلة إعادة الإعمار.

العقد الإماراتي لتطوير معمل "حماة"

وزارة الاقتصاد والصناعة وقعت، في 18 من آب الحالي، اتفاقًا مع شركة "A&3 Co" الإماراتية المتخصصة في صناعة الأسمنت والاستدامة، يهدف إلى تطوير قطاع الأسمنت في سوريا.

ويتضمن الاتفاق تأهيل وتطوير خط الإنتاج الثالث في معمل أسمنت "حماة"، الذي أنشئ في عام 2009، بتقنية أمريكية حديثة.

مدير المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الأسمنت ومواد البناء (عمران)، محمود فضيلة، بيّن لعنب بلدي، أنه تم اختيار هذا الخط، بعد أن كشفت الدراسات أنه الأكثر جدوى فنيًا واقتصاديًا مقارنة ببقية الخطوط، إذ يتميز بمرونته وقدرته على إنتاج أكثر من 12 صنفًا من الأسمنت وفق المواصفات السورية والأوروبية.

ولفت إلى أن العديد من العوامل الأخرى قديمة ومتهالكة، وانتهى عمرها الافتراضي، ما يجعل ضخ أموال إضافية فيها غير مجدٍ، خاصة أن بعض الشركات المصنّعة لمعدّاتها لم تعد موجودة.

الاتفاقية مع الشركة الإماراتية لا تقتصر على إعادة التأهيل الفني، بل تتضمن دورًا استشاريًا إستراتيجيًا، إذ تضمن الاتفاق، اعتماد الشركة مستشارًا استراتيجيًا لوضع خارطة طريق لتطوير الصناعة، واقتراح سياسات واستراتيجيات متوافقة مع المعايير العالمية للاستدامة، عبر إدخال تقنيات الأتمتة والتحكم الآلي والذكاء الاصطناعي، ورفع مستوى الإنتاجية والجودة.

وقال فضيلة، إن المشروع سيبدأ بمرحلة تشخيص للوضع الفني والإداري، ثم الانتقال إلى التعافي عبر تدريب العاملين على معايير دولية في الإدارة والصيانة والأمن الصناعي وحماية البيئة.

كما يستهدف تدريب نحو 80 عاملًا ومهندسًا في معمل "حماة" بالتعاون مع وزارات الصناعة والبيئة، مع خطط لإيفاد مهندسين إلى الخارج ضمن بعثات تدريبية، إلى جانب مذكرات تفاهم مع شركات مصنّعة لتدريب الكوادر السورية.

وأشار فضيلة إلى أن عدد الخبراء المحليين المتخصصين في صناعة الأسمنت لا يتجاوز 30 مهندسًا، معظمهم من كبار السن، ما يجعل تأهيل كوادر شابة ضرورة حيوية.

وتمتد الاتفاقية لمدة سنة قابلة للتجديد، وتشمل أيضًا تحديث المخابر وضمان إجراء اختبارات دقيقة للمنتج المحلي، وإنشاء مركز تدريب دائم لصناعة الأسمنت، يخدم القطاعين العام والخاص، ويهدف إلى إعداد جيل جديد من الفنيين والمهندسين قادر على قيادة المعامل القائمة والجديدة، خاصة مع وجود مشاريع لتشييد نحو عشر منشآت أسمنتية مستقبلًا.

وكان معمل أسمنت "حماه" أعلن، في 17 من تموز الماضي، عن تركيب ماكينة تعبئة بصناعة ألمانية حديثة من طراز "هافر" تعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى 120 طنًا في الساعة، وتعتمد نظام تعبئة دوّارًا متكاملًا، وفقًا لما صرح به مدير المعمل، عمار الشيخ، لوكالة الأنباء السورية (سانا).

السعودية تنخرط في قطاع الأسمنت

سبق توقيع الاتفاق مع الشركة الإماراتية، بأيام قليلة، استقبال وفد تقني من السعودية، ممثلًا بمجموعة "أسمنت الشمالية"، في معمل أسمنت "عدرا"، في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين خلال منتدى الاستثمار السوري- السعودي في تموز الماضي.

وضم الوفد خبراء ومهندسين مختصين في التشغيل والصيانة وتطوير خطوط الإنتاج، حيث قام بجولة ميدانية على أقسام الطحن والتعبئة، واطلع على الواقع الفني والتشغيلي للمعمل.

كما ناقش مع الجانب السوري خطوات رفع الطاقة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج، والبدء بتجارب عملية لإنتاج الأسمنت "البورتلاندي" (Cem II) محليًا، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية متخصصة للكادر الفني السوري، وتوريد "الكلنكر" اللازم لعمليات الطحن، وتقديم الاستشارات الفنية والدعم اللوجستي.

مدير عام المؤسسة، محمود فضيلة، قال لعنب بلدي حينها، إن هذه الزيارة تمثل انتقالًا من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ، مؤكدًا أن التعاون مع "أسمنت الشمالية" يمنح صناعة الأسمنت السورية بعدًا تقنيًا متقدمًا، خاصة عبر تدريب الكوادر المحلية على أحدث التقنيات.

وأشار فضيلة إلى خطة استراتيجية للتحول إلى منافس قوي في السوق المحلية، عبر إنتاج أنواع أسمنت مطابقة للمواصفات العالمية، في ظل تحديات الطاقة وضعف خطوط الإنتاج وغياب الكفاءات.

وكانت السعودية وسوريا وقعتا على مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة لصناعة الأسمنت (عمران) ومجموعة الشمالية لصناعة الأسمنت السعودية، خلال منتدى الاستثمار السوري- السعودي، في 24 من تموز الماضي.

تحديات قطاع الأسمنت

صناعة الأسمنت تعد من الصناعات الأساسية في مرحلة إعادة الإعمار، خاصة مع الدمار الكبير الذي أصاب البنية التحتية وقطاع البناء، بحسب ما قاله الخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش، لعنب بلدي.

وواجهت صناعة الأسمنت العديد من المشكلات والعقبات، أهمها ارتفاع تكلفة الوقود التي شكلت نحو 65% من التكاليف الإجمالية، وارتفاع تكاليف الصيانة وصعوبة تأمين قطع التبديل، إضافة إلى معوقات تتعلق بتسويق وتوزيع المادة، وتضارب القرارات المتعلقة بالمخططات التنظيمية وضوابط البناء وتعليماته التي كانت تؤثر على حجم الطلب، بالإضافة إلى مشكلة التلوث والأثر البيئي لهذه الصناعة.

وأضاف عياش أن صناعة الأسمنت في سوريا تتمتع بالعديد من المزايا التنافسية، أهمها توفر المواد الأولية، فوفقًا لبيانات مؤسسة الأسمنت والعمران، توجد في سوريا خامات الأسمنت الرئيسة (الحجر الكلسي، البازلت، اللاتيريت) في مواقع متجاورة ضمن مناطق عديدة، وتكفي احتياطيات هذه الخامات في المواقع المدروسة لصناعة الأسمنت بطاقة خمسة ملايين طن سنويًا، لمدة 75 عامًا.

خطوة إيجابية لسد الفجوة

يرى الخبير الاقتصادي، الدكتور مجدي الجاموس، وفق ما ذكره لعنب بلدي، أن توجه أن الحكومة الانتقالية في سوريا اليوم نحو استقطاب بعض الدول العربية والإقليمية، يأتي في إطار تفاهمات سياسية، ما يجعل بعض المعامل ذات الأهمية الاقتصادية تُطرح كجوائز ترضية لهذه التفاهمات.

وأشار إلى أن الحكومة تسعى نحو تكوين اقتصاد استثماري وبيئة جاذبة لرؤوس الأموال الخارجية، بمعزل عن الواقع المتردي للبنية التحتية، أكثر من اعتمادها على الإنتاج المحلي أو ترميم المؤسسات القائمة.

ويعتبر الجاموس أن طرح معامل الأسمنت للاستثمار خطوة إيجابية، حتى لو كانت على حساب القطاع العام المحلي، بالنظر إلى الحاجة الكبيرة لهذه المادة في مرحلة إعادة الإعمار أو ترميم المنازل، إذ يقدّر الطلب على الأسمنت في السوق السورية من 10 إلى 15 مليون طن سنويًا، ولا يغطي الإنتاج المحلي مع المستورد سوى أقل من 50% من هذه الحاجة.

وتتطلب الفجوة الكبيرة تشغيل عدد أكبر من العامل، وإعادة استثمار المعامل القائمة رغم ضعف بنيتها التحتية ونقص مصادر الطاقة مثل الكهرباء، بما يسمح بخلق منتج تنافسي في مواجهة الأسمنت المستورد منخفض السعر.

وأكد الجاموس أهمية أن تتضمن الاتفاقيات الاستثمارية مع الشركات العربية والأجنبية الحفاظ على الخبرات السورية وإعادة تأهيلها، ودمجها مع الخبرات الأجنبية، لتكون جزءًا فاعلًا في المرحلة المقبلة، والحفاظ على إنتاجية ما تبقى من معامل أسمنت تتبع للقطاع العام الحكومي.

تأثير الاستثمارات على السعر

رغم العلاقة الطردية بين ارتفاع الطلب والسعر، بحسب القوانين الاقتصادية، يعتقد الخبير الاقتصادي مجدي الجاموس، أن ارتفاع الطلب على مادة الأسمنت في سوريا، لن يؤثر بشكل كبير على ارتفاع سعره في السوق.

ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة، أهمها أن الطلب المتزايد قادر على استيعاب أي تغيرات سعرية، حتى في حال حدوث ارتفاع في الأسعار (وهو أمر غير مرجح برأيه)، ووجود استيراد من دول مجاورة يفرض سقفًا معينًا للأسعار على المستثمر الالتزام بها.

كما أن دخول بعض المعامل إلى الاستثمار سيخلق حالة تنافسية جديدة، ما يساعد على ضبط الأسعار أو حتى خفضها.

ويُعزز ذلك الإجراءات الحكومية المصاحبة، مثل الضوابط الأمنية وخفض أو إلغاء الضرائب على الأسمنت، مما يقلل التكلفة الإجمالية ويجعل السعر أكثر تنافسية. وأي ارتفاع للأسعار، سيكون ضمن حدود معقولة ومتوازنة مع زيادة الطلب على المنتج، وفق الجاموس.

رغم التحديات الكبيرة التي تواجه قطاع الأسمنت في سوريا، من ضعف البنية التحتية إلى نقص مصادر الطاقة وارتفاع تكاليف التشغيل، فإن المرحلة المقبلة قد تكون أكثر استقرارًا وكفاءة، من خلال الاعتماد على شراكات استراتيجية واستثمارات مدروسة، مع التركيز على الكوادر المحلية كركيزة أساسية لاستدامة القطاع ودوره الحيوي في مرحلة إعادة الإعمار وترميم البنية التحتية.

توقيع اتفاق تعاون استراتيجي بين المؤسسة العامة للأسمنت في سوريا و شركة A&3 Co الإماراتية – 17 آب 2025 (سانا)

دولار أمريكي ▼ مبيع 10870 شراء 10820 | يورو ▼ مبيع 12641 شراء 12705 | ليرة تركية ▼ مبيع 264 شراء 261 | الذهب 21 ▲ 97.3$ | الذهب 18 ▲ 83.4$ | المازوت = 0.96$ | البنزين = 1.11$ | الغاز = 11.9$ (للجرة) | السكر (كغ) = 0.7$ | الأرز (كغ) = 1.29$

ظاهرة معقدة يمنعها القانون وتبررها الظروف

هل تنجح خطوات مكافحة التسول في سوريا

عنب بلدي – رغد عثمان

تجلس طفلة بعمر الورد لم تتجاوز الـ11 عامًا، على حافة شارع في منطقة الفحامة بدمشق، تنادي بصوت خجول وملامح ذابلة، وهي تبيع البسكويت للمارة.

الطفلة سمر إبراهيم، وهي تلميذة في المرحلة الابتدائية، تروي لعنب بلدي معاناتها اليومية للحصول على مال لشراء ربطة خبز لعائلتها، وتضيف أنها تستغل عطلتها الصيفية لإعالة أخواتها، وأن لا وقت لديها للعب.

والدها متوفى، وأمها تركتها وأخواتها بمنزل جدها في حي "نهر عيشة" الشعبي، بعد زواجها برجل آخر، وما يأتي من الجمعيات الخيرية غير كافٍ.

سمر واحدة من أطفال كثر، أجبرتهم مرارة الحياة على العمل بدافع الحاجة لإعانة عوائلهم، لكن هناك أطفالًا يجري استغلالهم من قبل عصابات متخصصة.

بين الحاجة والعمل المنظم

هناك متسولون من أعمار مختلفة، منهم من لا يجدون عملًا أو من ذوي الإعاقة، وكذلك بينهم من يمتهن التسول ويعمل ضمن مجموعات تديرها عصابات.

سامر الحلبي، هو من سكان منطقة البرامكة، قال لعنب بلدي، إن من يقطن في منزل يطل على الشارع العام في منطقته، لا يحتاج إلى كثير من الشرح ليدرك حقيقة المتسولين.

في البداية، يبدو المشهد إنسانيًا، طفل صغير يمد يده ببراءة أو امرأة تدّعي الحاجة، لكن مع تكرار الموقف، تتكشف الحقيقة الصادمة، عصابات منظمة تدير هؤلاء، توزعهم عند إشارات المرور وترقبهم من بعيد، ثم تجمع ما يجنونه آخر النهار.

ذكر سامر أنه شاهد رجلًا من شرفته، يقف عند زاوية الشارع، يراقب مجموعة من الأطفال لم يتجاوزوا العشر سنوات، كل واحد منهم يتحرك بين السيارات بذات الطريقة، وعند امتلاء جيوبه بالنقود، يهرع إلى الرجل ليسلمه "الغنيمة".

المشهد يتكرر يوميًا حتى بات السكان يعرفون وجوههم جيدًا، ويدركون أن ما يظنه بعضهم عطفًا هو في الحقيقة وقود لاستمرار هذه التجارة السوداء، حسب قول سامر.

وتعد ظاهرة التسول في سوريا من القضايا الاجتماعية المعقدة، إذ تتراوح بين الحاجة الحقيقية لدى بعض الأفراد، وبين الامتهان والاستغلال من آخرين.

ويفرض القانون السوري عقوبات رادعة لممارسة التسول، ما يجعل معالجة هذه الظاهرة مهمة تتطلب توازنًا دقيقًا بين البعد الإنساني والالتزام القانوني.

الدوافع والأسباب

أوضحت دكتورة علم النفس التربوي يسار دروبي، لعنب بلدي، الأسباب النفسية للتسول، ومنها الشعور بالعجز وقلة الحيلة، أو فقدان الثقة بالقدرة على العمل والإنتاج، أو الاعتياد عليه كوسيلة سهلة للحصول على المال دون جهد، ما يرسخ لدى الفرد حالة من "الاتكالية".

وقالت إن بعض الأفراد يشعرون بالراحة في لعب دور "الضحية" لاستدرار التعاطف، ما يجعلهم يستمرون في التسول حتى لو توفرت فرص أخرى.

> بعض الأفراد يشعرون بالراحة في لعب دور "الضحية" لاستدرار التعاطف، ما يجعلهم يستمرون في التسول حتى لو توفرت فرص أخرى.
>
> يسار دروبي
> دكتورة في علم النفس التربوي

كما أن الظروف الاجتماعية مثل التفكك الأسري، وغياب الدعم الاجتماعي، والإهمال في الطفولة يجعل بعضهم أكثر عرضة للانخراط في هذه الظاهرة.

وحول الأبعاد الثقافية قالت دروبي، إن هناك بعض المعتقدات من قبل بعض الناس، مثل التسامح مع هذه الممارسة أو اعتبارها مصدر رزق مقبولًا يغذي هذا الفعل، وأن غياب التعليم يدفع بعضهم لطرق بديلة وغير صحية لكسب العيش مثل التسول، بحسب دروبي.

انعكاس سلبي

يترك التسول آثارًا عميقة سلبية تؤثر على صورة المجتمع، إذ يوحي بانتشار الفقر والعجز عن حماية الفئات الهشة (أطفال، نساء، عجائز).

وترى دروبي أن التسول يعزز مشاعر التوتر وعدم الأمان لدى الأفراد، خاصة عندما يترافق مع الإلحاح أو استغلال الأطفال، ليتحول أحيانًا إلى مدخل خطر لممارسات سلبية مثل "التحرش الجنسي"، وانتشار بعض أشكال الجريمة مثل السرقة، وتدمير النسيج الاجتماعي، نتيجة فقدان الثقة المتبادلة بين الأفراد.

دعم اجتماعي

من جهتها، ترى الاختصاصية النفسية آلاء رنكوسي، أن الاكتفاء بـ"التعاطف العشوائي" مع المتسولين، لا يؤدي إلا إلى تغذية الدائرة نفسها، مؤكدة أن المسؤولية في مواجهة الظاهرة مشتركة بين الدولة والجمعيات والأفراد.

> الحملات التوعوية تلعب دورًا مهمًا في رفع الوعي، لكنها تبقى غير كافية إذا لم تقترن ببدائل ملموسة، لأن التغيير النفسي العميق يحتاج إلى استراتيجيات طويلة الأمد تقوم على إعادة التأهيل، وبناء الثقة، وزرع قيم العمل والكرامة من جديد.
>
> آلاء رنكوسي
> اختصاصية في علم النفس

وقالت إن الدولة مطالبة بتوفير بدائل حقيقية كفرص العمل والدعم النفسي والاجتماعي وحماية الأطفال، بينما على الجمعيات توفير برامج دعم اجتماعي، وفرص عمل، وتعليم مهني للفئات المهملة، وإعادة توجيه المساعدات بطريقة منظمة، في حين ينبغي للأفراد إدراك أن تقديم المال في الشارع ليس حلًا، بل قد يزيد من حالة "الاعتمادية".

وأضافت رنكوسي أن الحملات التوعوية تلعب دورًا مهمًا في رفع الوعي، لكنها تبقى غير كافية إذا لم تقترن ببدائل ملموسة، لأن التغيير النفسي العميق يحتاج إلى استراتيجيات طويلة الأمد تقوم على إعادة التأهيل، وبناء الثقة، وزرع قيم العمل والكرامة من جديد.

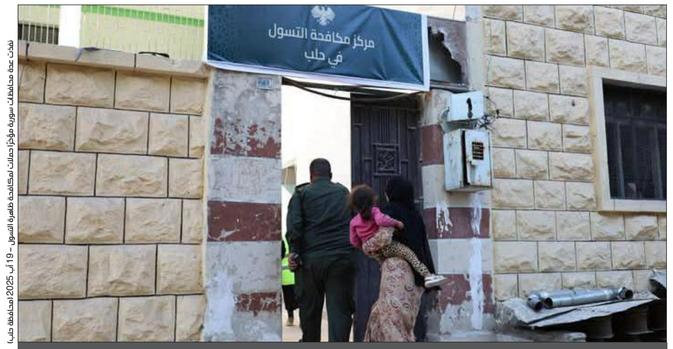

نقاب عنه محافظات سورية مؤخرًا حملات لمكافحة ظاهرة التسول - 19 آذار 2025 (محافظة حلب)

التسول في القانون السوري

أولى القانون السوري اهتمامًا خاصًا بظاهرة التسول، فأدرجها ضمن الباب العاشر من قانون العقوبات السوري، رقم "148" لعام 1949 وتعديلاته في المواد "596–599"، تحت عنوان "الجرائم التي يرتكبها أشخاص خطرون بسبب عادات حياتهم"، حسب قول المحامية أميرة أفغاني، لعنب بلدي.

وأضافت أن الفقه الجزائي عرّف التسول، بأنه حالة يُظهر فيها الشخص رفضه للعمل واللجوء لاستجداء إحسان الغير، سواء صراحة أو تحت ستار أعمال أو خدمات تافهة.

كما يدعم القانون رقم "16" لعام 1975 مكافحة التسول من خلال إنشاء دور تشغيل ومكاتب لمتابعة حالات المتسولين والمشردين، وتقديم تقارير اجتماعية قبل الحكم على الموقوفين.

وأوضحت أفغاني أن العقوبات تتفاوت بين عقوبات بسيطة، تتمثل في الحبس مع التشغيل لمدة شهر إلى ستة أشهر، والإيداع في دار للتشغيل في حال التكرار، وعقوبات مشددة، تشمل الحبس مع التشغيل من ستة أشهر إلى سنتين في حال ارتكاب التسول مصحوبًا بالتهديد، والتظاهر بجروح أو عاهات، واستخدام الأطفال، أو التسول بشكل جماعي ومنظم، وفي حال كان المتسول عاجزًا، يعاقب بالحبس البسيط لمدة مماثلة، مع إمكانية فرض المراقبة.

صعوبات تطبيق القانون

البعد الاجتماعي، والفقر والبطالة وضعف شبكات الحماية الاجتماعية تجعل من التسول وسيلة للبقاء، ما يقلل من جدوى العقوبات وحدها. وأكدت المحامية أميرة أفغاني، ضعف دور المؤسسات البديلة، ودور التشغيل، والمكاتب التي نص عليها القانون "1975/16"، فهي لا تقدم إعادة تأهيل فعّالة، فيصبح الحبس مجرد حل جزائي.

كما أن التسول المنظم، ووجود شبكات تستغل الأطفال والنساء، يصعب الملاحقة الفردية وإثبات المسؤولية الجنائية للرؤوس المدبرة، وقصور الرقابة ونقص الكوادر المؤهلة لإعداد التقارير الاجتماعية يؤدي إلى بطء الإجراءات أو الاكتفاء بالحل الجزائي التقليدي.

كما أن ازدواجية النظرة، إذ يجرّم التسول باعتباره خطرًا إجراميًا، لكنه في الوقت الحالي يعكس أزمة اقتصادية واجتماعية، تخلق فجوة بين النص القانوني والواقع الاجتماع، بحسب أفغاني.

تقوم على إعادة التأهيل، وبناء الثقة، وزرع قيم العمل والكرامة من جديد.

وأشارت إلى أن التسول ليس مجرد مد اليد طلبًا للمال، بل "جرح نفسي واجتماعي مزدوج"، ما يستدعي معالجة شاملة تربوية ونفسية وثقافية تتجاوز البعد المادي للفقر.

الإجراءات والجهود الحالية

نفذت عدة محافظات سورية مؤخرًا خططًا وبرامج لمكافحة ظاهرة التسول، منها محافظة حلب التي أطلقت حملة للتصدي لظاهرة التسول رسميًا، في 17 و18 من آب الحالي، بإشراف لجنة من 30 عضوًا من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وقالت فتون خربوطلي، أحد أعضاء اللجنة، لعنب بلدي، إن الحملة تعمل على ثلاثة مسارات محورية.

المسار الأول قانوني، يشمل مراجعة التشريعات المتعلقة بالتسول، والثاني أمني، يعمل على رصد أماكن وجود المتسولين ومتابعة حالات الاستغلال، بالإضافة إلى المسار الإنساني، الذي يتمثل في تأسيس مراكز إيواء مؤقتة، وتنفيذ برامج تعليمية ومهنية، وإعادة الدمج الاجتماعي، بحسب خربوطلي.

وأضافت أنه تم إنشاء مركز إيواء في المدينة لاستقبال نحو 60 حالة تسول، مشيرة إلى إعادة تفعيل مكتب مكافحة التسول في مديرية الشؤون الاجتماعية بحلب بعد توقف دام 14 عامًا، إضافة إلى اعتماد برامج مهنية وتربوية بمشاركة كوادر متخصصة.

متابعة شبه يومية

قال رئيس مكتب مكافحة التسول والتشرد في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بحماة، نشمي الأحمد، لعنب بلدي، إن المكتب يقوم بجولات شبه يومية في أحياء مدينة حماة لإحصاء المتسولين، والعمل على جمع بياناتهم لإنشاء قاعدة بيانات لهذه الحالات وبدوره يقسمهم لحالتين:

– التسول بسبب الحاجة: يتم رفع أسمائهم لدائرة الخدمات الاجتماعية ليتم تقديم الاحتياج اللازم لها.

– ممتهنو التسول: يتم إنذارهم في حال تكرار الأمر بتحويلهم إلى القضاء.

معالجة إنسانية ومجتمعة

مكافحة ظاهرة التسول تشكّل أولوية في المرحلة الحالية، لا سيما بعد تزايدها بشكل ملحوظ منذ عام 2011 نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، بحسب جميلة أبو الخير، عضو المكتب التنفيذي للشؤون الاجتماعية والعمل في حمص.

وقالت أبو الخير، لعنب بلدي، إن العمل الآن يتركز على تأهيل الأطفال والشباب في مراكز الإيواء، عبر تعليمهم مهنًا أو إعادتهم إلى مقاعد الدراسة، بينما تتم إحالة من يصر على امتهان التسول إلى القضاء.

أما الأيتام والأرامل فيتم دعمهم من خلال الجمعيات الخيرية التي تكفل احتياجاتهم، وتؤمّن استمرارية تعليم أبناء الأرامل، وذلك بالتعاون مع وزارتي التربية والأوقاف لنشر الوعي المجتمعي بعدم تشجيع هذه الظاهرة من خلال تقديم المال للمتسولين.

وأضافت أبو الخير أن الحملات الميدانية المشتركة مع المحافظة والجمعيات الأهلية مستمرة في مراكز تجمع المتسولين بمواعيد مختلفة، بهدف محاربة هذه الظاهرة ومعالجتها ضمن إطار إنساني واجتماعي متكامل.

وأشارت إلى أن هناك تنسيقًا مستمرًا بين مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل والمحافظة، إلى جانب التعاون مع الجمعيات الأهلية، وعلى رأسها جمعية البر والخدمات الاجتماعية التي تمتلك خبرة طويلة في هذا المجال.

ملامح خطة مستقبلية

قالت المسؤولة عن ملف التسول والأحداث في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ليليان المغوس، لعنب بلدي، إن أعداد المتسولين كبيرة ولا توجد إحصائية كاملة عن حجم الظاهرة حتى الآن في سوريا.

وكشفت عن أن عدد المراكز العاملة حاليًا يقتصر على مركزين في دمشق ومركز واحد في حلب، وأن الخطة الجديدة التي وضعتها الوزارة، تتضمن التوسع في عدد المراكز من خلال تعاون مع عدة جهات، إضافة إلى إعادة تأهيل المراكز الحالية لزيادة فعاليتها ورفع طاقتها الاستيعابية.

> أعداد المتسولين كبيرة ولا توجد إحصائية كاملة عن حجم الظاهرة حتى الآن في سوريا.
>
> ليليان المغوس
> مسؤولة ملف التسول والأحداث في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

وعن التحديات التي تواجهها الوزارة للحد من هذه الظاهرة، فهي تتمثل في الأطفال مكتومي القيد، وهو ملف منفصل وله مراكزه الخاصة، بحسب المغوس، مؤكدة محدودية الطاقة الاستيعابية للمراكز مقارنة بتزايد الحالات، وتسرب الأطفال من المدارس، إذ إن نسبة كبيرة منهم غير ملتحقين بالتعليم، مشيرة إلى تورط بعض الأهالي في دفع الأطفال إلى التسول كمصدر دخل، ووجود شبكات منظمة تشغّل الأطفال في التسول.

وذكرت أنه تم تشكيل لجنة وطنية بالتنسيق مع الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، تضم ممثلين عن وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والأوقاف والداخلية والعدل والكوارث والطوارئ والتنمية والإدارة المحلية والبيئة والسياحة والصحة والإعلام.

المغوس أشارت إلى وجود تنسيق فعال مع المحافظين في مختلف المحافظات، إضافة إلى الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والناشطين لتقديم مقترحات وحلول موازية.

انتهت العطلة! كيف نهيئ أطفالنا للعودة إلى المدرسة

عنب بلدي – د. أكرم خولاني

مع اقتراب بدء العام الدراسي الجديد، وكما في كل عام، لا بد لنا من التذكير ببعض الإرشادات والنصائح لتهيئة أطفالنا نفسيًا وذهنيًا وبدنيًا للعودة إلى مدارسهم بروح معنوية عالية ونشاط وحيوية.

وتقع مسؤولية تهيئة الأطفال للعودة إلى المدرسة على عاتق الأهل بالدرجة الأولى، إلا أن للمدرسة أيضًا دورًا في ذلك.

ما أهم النصائح لإعداد الطفل لعودة إلى المدرسة؟

لتجهيز الأطفال نفسيًا وذهنيًا للعودة إلى المدرسة يُنصح الأهل بما يلي:

• تشجيع الطفل على أن يكون ناجحًا في المستقبل، وأن المدرسة هي الطريق للوصول إلى هدفه، فالتعليم شرط لازم لتحقيق كل أمنيات الحياة، وحث الطفل على ضرورة العمل والنشاط وترك الكسل والراحة لتحقيق هدفه بالنجاح والتفوق.

• تذكّر أيام الدراسة والأنشطة والرحلات والأوقات الممتعة التي يقضيها الأطفال مع أصدقائهم داخل المدرسة.

• التحدث عن إيجابيات المدرسة وإظهار الفرحة ببدء الدراسة وأن الطفل سيقضي أوقاتًا ممتعة وجميلة.

• تجنب التذمر والتأفف أوإطلاق عبارات سلبية، مثل قول الأب أو الأم لأبنائهم: "أخيرًا سأرتاح منكم وستبدأ المدرسة" أو "يا ريت السنة كلها دوام ولا يوجد فيها عطلة"، فمثل هذه العبارات تؤثر على الطفل سلبيًا في استقباله العام الدراسي الجديد وتؤدي إلى إحباطه.

• مشاركة الطفل بالتسوق لشراء الحقيبة والمستلزمات المدرسية بحماسة، وليشعر بأنه مستعد لاستقبال العام الدراسي الجديد بفرح وشوق.

• البدء بتصفح بعض الكتب والعودة إلى القراءة لاسترجاع بعض المعلومات بسرعة، وتذكيره بالأنشطة الكتابية والحسابية واللغوية، لتنشيط الذهن مرة أخرى.

• البدء بتنظيم وقت النوم، والعودة مرة أخرى للنوم المبكر وترك السهر قبل بدء الدوام المدرسي بعدة أيام.

ولتجهيز الأطفال بدنيًا للعودة إلى المدرسة يُنصح بما يلي:

• النوم باكرًا والاستيقاظ باكرًا: يجب تعويد الأطفال على روتين النوم المبكر ليستطيعوا النوم لساعات كافية، وهذا يساعدهم على التركيز العقلي، ويجعل الطفل يستيقظ في الصباح الباكر وهو بكامل نشاطه.

• تجنب الأجهزة الإلكترونية: يجب تخفيف ساعات استخدام الهواتف الذكية والأجهزة والألعاب الإلكترونية والتلفاز ما أمكن، وعدم النظر إليها في فترة ما قبل النوم لأن الإشعاعات الصادرة عن شاشاتها تؤثر سلبًا على النوم.

• الاهتمام بالنظافة الشخصية: يجب تعويد الأطفال على كيفية تنظيف أنفسهم دون مساعدة الآخرين، مع ضرورة الاهتمام بغسل الأيدي بشكل جيد قبل وبعد تناول الطعام وبعد الخروج من المرحاض، وكذلك تنظيف الأسنان باستمرار لتجنب التسوس.

• نوعية الغذاء: الاهتمام بوجبة الفطور، والتركيز على الأغذية والأطعمة الصحية التي تساعد على نمو العقل، مثل الفواكه والشوكولا السوداء والمكسرات واللحوم والسمك والبيض والأجبان والألبان والفول والعدس.

• الاهتمام بالرياضة: ممارسة الرياضة يوميًا، وخصوصًا المشي، فهي تنشط الدورة الدموية وتزيد من نشاط الذاكرة وقوتها، وتحسن من أداء الطالب وتركيزه.

ما أهم الإرشادات لتحبيب الأطفال إلى المدرسة؟

يقع على المدرسة دور في تهيئة الأطفال نفسيًا عند عودة الدوام المدرسي، وذلك من خلال:

• تنظيم دخول الطلاب وخروجهم إلى المدرسة والقاعات الصفية، ويجب أن تتسم العملية بالهدوء دون أي فوضى، ليشعر الأطفال بالأمان والراحة ولا يكرهوا الذهاب إلى المدرسة.

• البدء بالدروس من اليوم الأول دون إضاعة للوقت لتعويد الأطفال على الانضباط وعدم الفوضى وهدر الوقت، على أن تكون الدروس مجرد مراجعات لمعلومات أساسية وسهلة من الصفوف السابقة بعيدًا عن المعلومات الصعبة، لتهيئة الذهن لاكتساب المعارف الجديدة.

• عدم الإكثار من القوانين والإجراءات الصارمة، حتى لا يسبب ذلك القلق للأطفال وكره المدرسة والمعلمين.

• أن تكون لدى المدرسة إدارة أزمات للتصرف في جميع المواقف، ووضع الاحتمالات والحلول السريعة لها، مثل إصابة بعض الأطفال بحالة هلع، أو الشجار، وغيرها من المواقف.

لكن تبقى المخاوف لدى الأطفال الملتحقين بالمدرسة لأول مرة، وهنا لا بد من بعض التوصيات الخاصة:

•عدم معاملة الطفل بعصبية زائدة أو تهديده بالعقاب لإجباره على الذهاب إلى المدرسة، لأن ذلك يزرع المخاوف في أعماق الطفل، وهذا سيؤدي حتمًا إلى فشله وكرهه للمدرسة.

• ذهاب الوالدين أو أحدهما مع الطفل إلى المدرسة من أول يوم ولعدة أيام، والجلوس معه ثم التواري عن نظره بعض الوقت، ثم الظهور بعد قليل حتى لا يشعر الطفل بعدم الأمان.

• بث الثقة في نفس الطفل، بعدم نقل مخاوف الأبوين من ذهاب ابنهما إلى المدرسة إلى داخل الطفل، مما ينتج عنه رهاب من المدرسة قد يستمر مدة طويلة.

"الإرهاق الرقمي"

لنحمي أنفسنا من استنزاف التكنولوجيا

تستنزف التكنولوجيا طاقتنا وتؤثر على صحتنا العامة، في وقت يجب أن تجعل حياتنا أسهل، إذ ننتقل بسرعة من بريد إلكتروني إلى اجتماع افتراضي، ومن منصة تواصل اجتماعي إلى أخرى، دون أن نمنح أنفسنا فرصة للتوقف أو الاستراحة.

ويعتبر "الإرهاق الرقمي" حالة من التعب نتيجة الاستخدام المُفرط والمستمر للأجهزة الرقمية، تنعكس آثاره على مختلف جوانب الصحة البدنية والنفسية والاجتماعية، وفق ما نشره "مجلس الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي".

ما آثار "الإرهاق الرقمي"؟

تتعدد آثار الاستخدام المفرط للأجهزة الرقمية لتشمل الجوانب الجسدية والنفسية والاجتماعية والعاطفية، فعلى المستوى الجسدي، قد يعاني الأفراد من إجهاد بصري يتضمن جفاف وتهيّج العينين وضبابية الرؤية نتيجة الاستخدام الطويل للشاشات، إضافة إلى آلام في الرقبة والظهر نتيجة الجلوس لفترات طويلة في أوضاع غير مريحة، وإجهاد عضلي ناجم عن قلة الحركة والتعرض المستمر للأجهزة الرقمية.

أما على الصعيد النفسي، فيرتفع مستوى التوتر نتيجة الضغط المستمر للتواصل الرقمي والعمل عبر الإنترنت، ويظهر تأثير استخدام الشاشات أيضًا على النوم، إذ يواجه بعض الناس صعوبة في النوم أو انخفاضًا في جودته بسبب التعرّض المستمر للضوء الأزرق، إلى جانب الشعور بالانعزال نتيجة الاعتماد الكبير على التفاعلات الرقمية.

ومن الناحية الاجتماعية والعاطفية، يؤدي الاستخدام المفرط للتكنولوجيا إلى غياب الحدود بين الحياة الشخصية والمهنية بسبب العمل والتواصل الرقمي خارج أوقات الدوام، كما قد تتراجع جودة العلاقات الاجتماعية نتيجة الاعتماد المفرط على التواصل الرقمي.

ما الأعراض؟

تشمل أبرز علامات الإرهاق الرقمي:

• الشعور بتعب شديد بنهاية اليوم رغم عدم بذل مجهود بدني أو ذهني كبير.

• تشتّت الانتباه وصعوبة التركيز.

• الصداع.

• القلق أو الشعور بالاكتئاب نتيجة التفاعل الرقمي المستمر.

• تراجع الأداء المهني وفقدان الحافز.

قواعد صحية للتعامل مع "الإرهاق الرقمي"

للتعامل مع الإرهاق الرقمي، يمكن اتباع العديد من الاستراتيجيات الفعّالة، أبرز هذه الطرق تشمل:

• تخصيص أوقات معينة لاستخدام الأجهزة، مع استخدام نظارات لحجب الضوء الأزرق لحماية العينين.

• أخذ فترات استراحة، والحركة بعيدًا عن الشاشة لتحفيز الدورة الدموية.

• تجنب استخدام الأجهزة قبل النوم للحفاظ على راحة الجسم، والعقل.

• تحديد أوقات للعمل والراحة لتفادي تأثير العمل المستمر على الحياة الشخصية.

• الاستراحات المنتظمة (تطبيق قاعدة 20-20-20) لحماية العينين، وأخذ فترات راحة لتقليل الإرهاق العقلي والجسدي.

• تقليل الوقت على وسائل التواصل الاجتماعي وتخصيص أيام للراحة الرقمية.

• أخذ وضعية مريحة والتأكد من أن الشاشة في زاوية مريحة.

• استخدام قطرات العين لتخفيف الجفاف.

• تحديد نوعية الأخبار التي تتلقاها والابتعاد عن المحتوى، والأخبار المثيرة للقلق على مواقع التواصل الاجتماعي.

متى عليك مراجعة الطبيب؟

هناك بعض الحالات التي تتطلب منك مراجعة الطبيب إذا كنت تعاني من الإرهاق الرقمي وهي:

• آلام جسدية مستمرة أو شديدة: إذا كنت تعاني من آلام في الرقبة، أو الظهر، أو إجهاد بصري شديد يترافق مع صداع، لا يتحسن بتغيير وضع الجلوس، أو أخذ فترات راحة.

• اضطرابات النوم المستمرة: إذا كنت تعاني من صعوبة شديدة في النوم، أو من نوعية نوم سيئة تستمر لفترة طويلة، بسبب التفاعل المستمر مع الأجهزة الرقمية.

• تأثيرات نفسية شديدة، مثل القلق والاكتئاب: إذا كنت تشعر بزيادة في القلق، أو الاكتئاب بسبب العمل المستمر على الأجهزة الرقمية، أو إذا أصبحت تجد صعوبة في التفاعل الاجتماعي، أو التعامل مع الأنشطة اليومية.

• عدم القدرة على التعامل مع الإرهاق: إذا كنت قد جربت تغيير عاداتك الرقمية، مثل تقليل وقت الشاشة، وأخذ فترات راحة، ولكن الأعراض لا تتحسن، أو تزداد سوءًا.

الإرهاق الرقمي ليس مجرد تعب عابر، بل هو نتيجة تراكم الضغط الناتج عن الاستخدام الطويل والمستمر للتكنولوجيا، ويستلزم تبني عادات رقمية صحية للحفاظ على الطاقة، والتركيز، والنشاط الاجتماعي.

بعد احتكارها المشهد الدرامي لسنوات

البيئة الشامية تنتظر أثر التحول السياسي في سوريا

مشهد من مسلسل "رفاق الجن" الذي ينتمي البيئة الشامية ويجمع أيمن زيدان والراحل وائل زيدان والفنانة شكران مرتجى - رمضان 2023 (ET1 بالعربي)

عنب بلدي - أمير حقوق

برزت أعمال البيئة الشامية في الدراما السورية كنوع درامي مستقل، وأصبحت أكثر الأنواع هيمنة عليها، لا سيما خلال سنوات الثورة السورية، بالتزامن مع الانغلاق السياسي الذي شهدته سوريا، إذ بات الاتجاه إليها كبيرًا، لتأمين سوق عرض عربية، بعيدًا عن الأعمال الاجتماعية التي لم تلقَ خلال السنوات السابقة فرصة عرض خارجية.

وشهدت الدراما السورية، منذ "أيام شامية" و"الخوالي"، تصاعدًا في شعبية أعمال البيئة الشامية التي تصور الحارات الدمشقية القديمة، في أوائل القرن الماضي، راصدة العادات والتقاليد حينها، ومحاربة الاحتلال، والحراك الوطني، بالإضافة إلى تمجيد "كبار الحارة"، مع محاولة نشر صورة نمطية للمرأة الدمشقية بتلك الفترة.

قالب تجاري مكرر

يتناول التوصيف النقدي لدراما البيئة الشامية عدة مستويات، بحسب الناقد الفني عامر عامر، فمن حيث المضمون، غالبًا ما تُصور الحياة في دمشق القديمة (خاصة أحياءها الشعبية)، خلال أواخر الاحتلال العثماني وبدايات الانتداب الفرنسي، كما تركز على قيم الشهامة، النخوة، العائلة، الكرامة، ومقاومة الظلم. وتُبنى سرديات هذه الأعمال على حكايات الجيران والبيوت الدمشقية الكبيرة، حيث تتشابك قصص الحب والغيرة والتآمر، أما من حيث الشكل فتعتمد على اللهجة الدمشقية، بما يجعلها سهلة المتابعة عربيًا، وفق ما قاله الناقد الفني عامر عامر، لعنب بلدي.

ومن حيث الملابس والديكورات، تأخذ طابعًا تراثيًا مألوفًا للجميع، والموسيقا التصويرية تستند إلى المقامات الشرقية والآلات التقليدية، بحسب تعبيره.

واعتبر أن هذا الصنف الدرامي تحول مع الزمن إلى قالب تجاري مكرر، يقدم قصصًا متشابهة وأدوارًا نمطية، خصوصًا بعد النجاح "الضخم" لمسلسل "باب الحارة"، كما أثار نقاشًا عن علاقته بالواقع التاريخي، وعن مخاطر أن تصبح الذاكرة الجماعية رهينة لصورة تلفزيونية أكثر منها صورة تاريخية.

> دراما البيئة الشامية تحولت إلى قالب تجاري مكرر، يقدم قصصًا متشابهة وأدوارًا نمطية، كما أثارت نقاشًا عن علاقتها بالواقع التاريخي، وعن مخاطر أن تصبح الذاكرة الجماعية رهينة لصورة تلفزيونية أكثر منها صورة تاريخية.
>
> عامر عامر
> ناقد فني

أضعفت التنوع

في السنوات الماضية، طغت أعمال البيئة الشامية على الدراما السورية، إذ حدّت من إنتاج الدراما الاجتماعية، مستغلة الأوضاع السياسية التي قيّدت سوق المسلسلات الاجتماعية، فزاد الاعتماد على مسلسلات البيئة الشامية.

وهنا يرى الناقد الفني عامر عامر، أن البيئة الشامية كانت أداة لإبراز صورة مثالية عن "الوحدة الاجتماعية" و"التماسك الأخلاقي"، وأيضًا تناول قضايا معاصرة (حريات، نقد السلطة، قضايا الحرب) قد يكون محفوفًا بالمخاطر، بالمقابل، العودة إلى الماضي الدمشقي تبدو "آمنة سياسيًا"، فلا تصطدم مباشرة بالرقابة أو بالخطوط المحفورة.

من جانب آخر، الفضائيات الخليجية، خصوصًا في العقدين الماضيين، وجدت في الدراما الشامية مادة قابلة للتسويق، لأنها ذات لهجة مفهومة، وطابع تراثي يجذب المشاهد، وتحمل قيم "الرجولة والشرف" التي تتماشى مع الخطاب المحافظ، وهذا خلق سوقًا مضمونًا جعل المنتجين يكررون النمط نفسه لضمان العرض والمردود المالي، إضافة إلى قلة التكلفة مقارنة بأعمال معاصرة.

ولكن مسلسلات البيئة الشامية أسهمت في انتشار الدراما السورية عربيًا وخلقت "ماركة مسجلة"، ومن ناحية أخرى، أضعفت التنوع، إذ تراجعت الدراما الاجتماعية المعاصرة، وأهملت قضايا سورية راهنة (الحرب، النزوح، التحولات الاجتماعية).

من احتكار المشهد إلى الوجود المحدود

بعد الانفتاح السياسي الذي شهدته سوريا عقب سقوط نظام الأسد، يتوقع أن تستغل الدراما السورية هذا الانفتاح، وأن تتطور إنتاجية الدراما الاجتماعية، ما يحدّ من إنتاج أعمال البيئة الشامية.

وخلال الثورة السورية، تحولت هذه النوعية إلى "ملاذ فني"، يبعد عن الخوض في الواقع السياسي أو الاجتماعي المعاصر، وينقل المشاهد إلى زمن يبدو أكثر أمانًا واستقرارًا.

الناقد عامر عامر، يرى أن الانفتاح السياسي لن يلغي دراما البيئة الشامية، لكنه سيعيدها إلى حجمها الطبيعي كجزء من المشهد، بينما تتقدم الدراما الاجتماعية لتحتل مكانة أوسع.

وأضاف أن من المتوقع أن تنتقل البيئة الشامية من "احتكار المشهد" إلى "الوجود المحدود والمكمل".

"نوستالجيا سطحية"

اليوم، بعد أكثر من عقدين على سيطرة دراما البيئة الشامية على المشهد، يمكن القول إنها تعاني أزمة تجديد، وبالتالي فهي تفتقد لعدة عناصر، وتحتاج إلى مطالب أساسية كي تستعيد قيمتها الفنية.

الناقد عامر قال إن دراما البيئة الشامية اليوم بحاجة إلى جرأة فنية ونقدية تعيدها إلى موقعها كفن، لا كقالب تجاري مكرر، والمطلوب أن تتحول من "نوستالجيا سطحية" إلى مختبر ثقافي يقرأ الماضي ليحاور الحاضر.

كما تحتاج إلى الخروج من الاستهلاك التجاري، وتطوير اللغة البصرية، ودمج الحس التاريخي مع الفني، وتنويع الشخصيات والنماذج بدلًا من الارتكاز على شخصية الزعيم دائمًا، وإلى تجديد في المضامين، وتجسيد المرأة بشكل واقعي، وعدم حصرها بنموذج أو اثنين فقط.

> دراما البيئة الشامية بحاجة إلى جرأة فنية ونقدية تعيدها إلى موقعها كفن، لا كقالب تجاري مكرر، وأن تتحول من "نوستالجيا سطحية" إلى مختبر ثقافي يقرأ الماضي ليحاور الحاضر.
>
> عامر عامر
> ناقد فني

تشويه البيئة الشامية

الاتهام بـ"تشويه البيئة الشامية" لم يأت من فراغ، بل هو نقد تردد على ألسنة مؤرخين وباحثين وحتى بعض الدمشقيين أنفسهم، بحسب الناقد عامر عامر.

ويرى الناقد أن البيئة الشامية اقتصرت في هذه المسلسلات على الحارة الدمشقية "المغلقة"، مع زعيم متسلّط، ونساء مقهورات أو "نمّامات"، ورجال منشغلين بالشرف والانتقام، بينما دمشق الحقيقية كانت مدينة متنوعة حضاريًا وثقافيًا، فيها أحياء شعبية.

ونوه إلى أنه لم يكن بالضرورة "تشويهًا متعمدًا"، بل نتيجة خضوعها لمتطلبات السوق والرقابة، وتفضيل التسلية و"النوستالجيا" على الدقة التاريخية.

وحمل الموسم الرمضاني الماضي في جعبته أكثر من 12 مسلسلًا، كانت خمسة منها دراما بيئة شامية، هي: "العهد"، "بنات الباشا"، "ليالي روكسي"، "تحت الأرض"، "السبع".

تحضيرات لتصوير "أنت اطرق بابي" و"ابنة السفير"

مع انتشار المسلسلات المعرّبة في السنوات الثلاث الأخيرة، بدأت تحجز لنفسها مكانة خاصة لدى الجمهور العربي، خاصة السوري، لأن جميع تلك الأعمال تكون بطولتها لفنانين سوريين.

ومع انتهاء مسلسل "آسر" الذي أدى دور البطولة فيه كل من باسل خياط، وسامر المصري، وخالد القيش، وباميلا الكيك، ونديم خوري، بدأ عرض مسلسل "سلمى" من بطولة مرام علي، ونيكولا معوض، وستيفاني عطاالله، ونانسي خوري.

وبدأت مجموعة "mbc" تتحضر لتصوير مسلسلين جديدين، هما "ابنة السفير"، و"أنت اطرق بابي".

"أنت اطرق بابي"

انضم الفنانان السوريان أنس طيارة وهيا مرعشلي لبطولة المسلسل المعرّب "أنت اطرق بابي"، ليعيدا تجربتهما بعد ست سنوات من مسلسل "عندما تشيخ الذئاب".

يروي المسلسل قصة مواجهة تبدأ بتعثر، وتتحول لخدعة توصل الطرفين للحب في كلاسيكية معهودة لقصص الحب التركية.

وتؤدي هيا مرعشلي دور "إيدا"، الشابة التي تربط كل أمالها بتعليمها، وتلتقي مع "سيركان" (أنس طيارة)، الذي يقطع منحتها الدراسية الدولية، ليعرض عليها إعادة المنحة الدراسية لها إذا تظاهرت بأنها خطيبته لمدة شهرين، وفي أثناء ذلك، يبدأ الثنائي بتجربة علاقة عاطفية وصعبة تجعلهما ينسيان كل ما يعرفانه.

المسلسل التركي "أنت اطرق بابي" عُرض في الوطن العربي عام 2021، ولاقى إقبالًا كبيرًا من الجمهور، وهو من بطولة الفنان التركي كرم بورسين، والفنانة التركية هادي إرسيل.

"ابنة السفير"

يستعد الفنان السوري محمود نصر لبدء تصوير المسلسل المعرّب "ابنة السفير"، مع الفنانة اللبنانية كارمن بصيبص.

يقدم المسلسل قصة حب كلاسيكية بين شاب ريفي فقير وابنة سفير، مما يضعه أمام تحديات عديدة تؤول للانفصال بينهما.

وبعد عدة سنوات، يجري حدث يغير مسار حياتهما ليجتمعا معًا مجددًا.

ومن المتوقع أن تنضم الفنانة السورية صباح الجزائري للمسلسل، لتعيد مشاركتها بالدراما المعرّبة بعد مسلسل "الثمن".

النسخة التركية من العمل أنتجت عام 2019، وكانت من بطولة كل من إنجين أكيورك، وينسليهان أتاجول.

وكان الفنان محمود نصر قد شارك سابقًا في المسلسلات المعرّبة عبر مسلسل "كريستال" بالبطولة مع باميلا الكيك، والذي انتشر عربيًا.

تشويش في مفهوم العلاقات

عن مدى ملاءمة أفكار المسلسلات التركية والمعرّبة التي تعرض الخيانة والانتقام مع معايير وقيم المجتمع السوري، قال الناقد الفني عامر عامر لعنب بلدي في وقت سابق، إن الدراما المؤثرة من دون وعي نقدي تتحول من فن راقٍ إلى أداة لإعادة برمجة القيم.

وأوضح عامر أن هذا النمط من المسلسلات دخل على الحياة اليومية للناس، ولقي إقبالًا واسعًا خاصة من الجيل الجديد المتأثر بـ"الميديا".

لكن يجب ملاحظة أن النماذج المضطربة للعلاقات التي تطرحها هذه المسلسلات من حب وخيانات وغيرة مرضية وانتقام وغيرها، تسبب تشويشًا في مفهوم العلاقات الصحية والسليمة خاصة لأبناء الجيل الجديد. بالتالي أصبح هناك خلط بين مفهوم الحب الحقيقي والوفاء، وبين التعلق والأنانية، وهذه مشكلات كبيرة قد يصل بها المرء إلى أمراض نفسية، بحسب عامر.

الفنان أنس طيارة والفنانة هيا مرعشلي من آخر مسلسل جمعهما "عندما تشيخ الذئاب" - رمضان 2019 (يوتيوب/ مسلسلات سورية)

حافظ على أمان حساباتك

كلمة المرور خط الدفاع الأول

تتشابك تفاصيل أيامنا مع العالم الرقمي، من التواصل عبر البريد الإلكتروني إلى وسائل التواصل الاجتماعي وإدارة الشؤون المالية عبر البنوك الإلكترونية، وتبقى كلمات المرور خط الدفاع الأول والأساسي أمام محاولات الاختراق. عدد كبير من المستخدمين ما زالوا يعتمدون كلمات مرور شائعة أو متكررة أو سهلة التخمين، ما يجعل بياناتهم الشخصية أكثر عرضة للسرقة ويمنح القراصنة فرصة سهلة للنفاذ إلى بياناتهم الخاصة والحساسة.

أكثر كلمات المرور شيوعًا

تتكرر أنماط بعينها بشكل لافت بين المستخدمين، وتظهر باستمرار في قوائم التسريبات الأمنية، من أبرزها:

• تسلسلات الأرقام: 123456، 111111، أو 123123.

• الكلمات البسيطة: password، qwerty، let-mein.

• الأسماء الشخصية.

• أسماء الحيوانات أو الكائنات الخيالية: monkey، dragon، unicorn.

• الرياضة: baseball، football، soccer.

• التواريخ: تواريخ ميلاد أو سنوات مثل 1990، 2000.

تميل كلمات المرور الأكثر شيوعًا إلى استخدام سلاسل من الأحرف في لوحة المفاتيح أو بالترتيب الرقمي أو الأبجدي واستخدام الأحرف الصغيرة فقط، وتعد أكثر خطورة لعدة أسباب، منها سهولة التخمين، والشيوع، وضعف التنويع، والهندسة الاجتماعية (إذا كنت تستخدم اسمك أو اسم مدينتك أو فريقك المفضل، فالمخترق قد يصل إليها من خلال متابعة بسيطة لصفحاتك على مواقع التواصل).

نصائح للأمان عبر الإنترنت

لتفادي هذه المخاطر، ينصح خبراء الأمن الرقمي باتباع مجموعة من الخطوات العملية:

• استخدم كلمات مرور معقدة: هذا يعني جعلها أطول، وحذف العبارات الشائعة، واستخدام أنواع أحرف أكثر، بما في ذلك الأحرف الصغيرة والكبيرة والأرقام وعلامات الترقيم.

• المصادقة الثنائية (2FA): تمنع أي شخص من الوصول إلى الحساب، حتى يتمكن من التحقق من هويته كمالك شرعي من خلال الرد على رسالة نصية على هاتفه، أو بريد إلكتروني إلى عنوانه، أو عن طريق إدخال رمز على تطبيق "2FA" مخصص.

• لا تستخدم نفس كلمة المرور على حسابات متعددة: يعد استخدام كلمة المرور نفسها عدة مرات أسوأ ممارسات الأمان الممكنة، فإذا حصل مُخترق على إحدى كلمات مرورك، فسيتمكن بسهولة من العثور على حسابات أخرى تستخدم كلمة المرور هذه والوصول إليها عبر طريقة تُسمى "حشو بيانات الاعتماد".

• احتفظ بكلمات مرورك الآمنة: وهنا يأتي دور برنامج "إدارة كلمات المرور" الذي يعمل على إزالة الذاكرة من المعادلة عن طريق قفل جميع كلمات المرور المعقدة خلف كلمة مرور رئيسة واحدة. تتضمن متصفحات "الويب" الأكثر شيوعًا اليوم برامج مدمجة لإدارة كلمات المرور، تربط كل كلمة مرور بحساب واحد، وتستطيع ملء كلمات المرور تلقائيًا، كما يمكنها نقل جميع كلمات المرور المحفوظة إلى جهاز جديد عند تسجيل الدخول إلى حساب المتصفح نفسه.

ويجب تجنب استخدام مدير كلمات مرور يتيح الوصول إلى الإنترنت، إذ تحفظ أكثر برامج إدارة كلمات المرور أمانًا كلمات المرور على الجهاز المحلي فقط، وليس على أي خادم، كما توجد أجهزة مخصصة لإدارة كلمات المرور تعمل مثل الآلات الحاسبة، ولا تحتاج إلى اتصال بالإنترنت.

وعند استخدام مدير كلمات مرور مشفّر، من الضروري تذكر بيانات تسجيل الدخول الرئيسة، وإلا فقد تفقد الوصول إلى جميع كلمات المرور الأخرى.

كما من المفيد كتابة كلمة المرور الرئيسة على ورقة كخيار احتياطي، ويفضل حفظ هذه الورقة في مكان بعيد عن الكمبيوتر يصعب اكتشافه.

استُخدمت أساليب تشفير البيانات في الحضارة الإنسانية منذ آلاف السنين، وسجل أقدم مثال معروف في الهند القديمة حوالي عام 300 قبل الميلاد في نص هندوسي قديم يعرف باسم "أرثاشاسترا"، يصف المؤلف في النص جنودًا وجواسيس يتبادلون رسائل مشفرة لتجنب اكتشافهم من قبل الأعداء المحتملين.

"ليالي روكسي".. بيئة شامية بنمط مختلف

تطغى أعمال البيئة الشامية في الدراما السورية، إذ ترصد للمشاهد السوري والعربي ما دار في أزقة دمشق القديمة من أحداث متداخلة بالعادات والتقاليد، والصراعات المتشابكة.

وفي موسم رمضان الماضي، دخل المشاهد في رحلة بصرية إلى قلب دمشق خلال عشرينيات القرن الماضي، عبر مسلسل "ليالي روكسي"، الذي ابتعد عن النمط التقليدي لمسلسلات البيئة الشامية، فأعاد إحياء اللحظة التي شهدت ولادة السينما السورية.

واستند "ليالي روكسي" إلى حدث واقعي، هو إنتاج أول فيلم سوري بعنوان "المتهم البريء"، عام 1928، وهو من إخراج محمد عبد العزيز، ومن تأليف ورشة كتّاب ضمّت شادي كيوان ومعن سقباني وبشرى عباس، أما الإنتاج فهو لشركة "أفاميا".

خارج نمطية دراما البيئة الشامية

على الرغم من أن أحداث "ليالي روكسي" تدور في حارة دمشقية خلال فترة الانتداب الفرنسي، فإن العمل يخالف فخ "فانتازيا الحارة الشامية" المعتادة، فهو يقدم قراءة واقعية لمجتمع دمشق المتغير آنذاك، من خلال شخصيات حقيقية، وقضايا متشابكة تلامس الفن والسياسة والمجتمع.

وارتكزت حكاية العمل على ثلاث قضايا مترابطة، أولاها صناعة أول فيلم سوري، في زمن لم يكن فيه للسينما وجود، ولم يكتشف بسرد وقائع صناعة أول فيلم، بل طرح أسئلة أعمق حول العلاقة بين الفن والوطن، بين الماضي والمستقبل، وبين صوت المرأة وطغيان العادات.

بينما القضية الثانية تتمثل في مقاومة الانتداب الفرنسي، عبر شخصيات مثل "عطا" (أيمن زيدان) الوطني المتنور، الذي يدعم الفن ويخفي المقاومين في آن واحد.

أما القضية الثالثة، فتمحورت حول تحرير المرأة من القوالب التقليدية، إذ ظهرت بطلات المسلسل في أدوار نسائية مناضلة وخارجة عن النمطية، بداية من شخصية "توتة" (سلاف فواخرجي) أول ممثلة سورية سينمائية، والكاتبة نازك العابد، المؤسسة لأول جريدة نسائية في دمشق.

وتدور الأحداث في حارة "روكسي" الدمشقية، التي تنبض بالحياة على وقع خطوات "عبد الوهاب السعود" (دريد لحام)، و"طيرة" (منى واصف)، وهما زوجان عجوزان يتأملان ما تبقى من أحلامهما، ومع زياراتهما للممثلة الهاوية "توتة"، تتقاطع مصايير الجميع في مشروع حالم، هو إنتاج أول فيلم سوري.

ويتقاطع هذا الحدث المركزي مع صراعات داخل الحارة بين معسكرين، أحدهما يمثل الوطنية والفن بقيادة "عطا" (أيمن زيدان)، والآخر يتمثل في "فرزت" (عبد الفتاح المزين)، المتعاون مع الفرنسيين، وبينهما تقف النساء، ليس كمجرد مشاهدات، بل كمحركات فاعلات في قلب الحدث.

لقاء منى واصف ودريد لحام

من ضمن مفاجآت "ليالي روكسي" عودة دريد لحام ومنى واصف للظهور معًا لأول مرة منذ مسلسل "وادي المسك" عام 1982، إذ لاقت مشاهدهما ترحيبًا جماهيريًا كبيرًا، خاصة مشاهد سيرهما في شوارع دمشق القديمة، وأحاديثهما عن دمشق والفن والأحلام التي تشيخ .

العمل من بطولة سلاف فواخرجي، ودريد لحام، ومنى واصف، وأيمن زيدان، وعبد الفتاح المزين، وجوان خضر، وهدى الشعراوي، وجيني إسبر.

الفنان دريد لحام والفنانة منى واصف من مسلسل "ليالي روكسي" - 2025 (صفحة فيرا)

كتاب

"اقتصاد سوريا الطبقي".. الأغنياء والفقراء التقليديون والجدد

يوجه كتاب "اقتصاد سوريا الطبقي"، لمؤلفه الباحث الاقتصادي الدكتور أيهم أسد، النقد لكثير من السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة السورية في عهد النظام السياسي السابق بين عامي 2022 و2024 تحديدًا.

ويؤكد الكتاب، الصادر عام 2025 عن دار "هدوء للنشر"، أن النتيجة النهائية لتلك السياسات، والسياسات التي سبقتها، هي زيادة حدة الاستقطاب الطبقي والانقسام في المجتمع السوري.

وقال الباحث والخبير أيهم أسد، في حديث إلى عنب بلدي، إن السياسة الاقتصادية المتبعة سابقًا، كانت تراكم ذلك الانقسام الطبقي ولا تعمل على التخفيف منه، ليتوصل عبر كتابه إلى نتيجة هي أن المجتمع السوري واجه لاحقًا أزمات إنسانية جديدة بأشكال مختلفة قد تهدد استقراره مجددًا.

ومن وجهة نظر أسد، فقد تجلى الاقتصاد الطبقي الجديد في سوريا بحالة الفرز الكبيرة التي أصابت المجتمع السوري والتي قسمته إلى قسمين متمايزين تمامًا هما الأغنياء والأغنياء الجدد، والفقراء والفقراء الجدد.

وبذلك أصبح المجتمع عبارة عن أغنياء تقليديين، وأغنياء حرب جدد، وفقراء تقليديين، وفقراء حرب جدد، ترافق ذلك مع غياب شبه تمام لما هو معروف باسم "الطبقة الوسطى" التي أرجعتها الحرب إلى حالة الفقر أو التي هجرتها إلى خارج البلاد، بحسب أسد.

وأوضح أسد أن ما زاد في حدة ذلك الانقسام، هو طبيعة السياسات الاقتصادية التي ركزت على "لبرلة" الاقتصاد أكثر فأكثر، دون الاكتراث بالجانب الاجتماعي والطبقي في المجتمع.

غطى الكتاب الكثير من الموضوعات ذات الصلة بعملية الاستقطاب الطبقي التي حدثت في عهد النظام السابق، مثل التنمية والإصلاح الاقتصادي والإصلاح الإداري، وتأثيرات الفساد والسياسة العامة والحماية الاجتماعية، وسياسات الدعم الحكومي، واقتصاد الشبكات وإدارة المال العام وغيرها.

وقد اعتمد الكتاب على تحليل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاقتصادية للمشكلة المدروسة، وعدم الاكتفاء بتحليلها اقتصاديًا فقط، ومحاولة استقراء نتائجها على المجتمع ككل لا على الاقتصاد فقط.

ويرى المؤلف أيهم أسد، أنه يمكن الاستفادة من مخرجات تحليل هذا الكتاب في المرحلة الحالية كي لا تتكرر الأخطاء ذاتها في المستقبل، وكي لا تزيد حدة الحالة الطبقية أكثر، وكي يتمكن الاقتصاد السوري من إدارة موارده والتحكم بها بطريقة أفضل، خاصة أن الاقتصاد السوري بات منهكًا لا يحتمل المزيد من الصدمات الاقتصادية أو السياسية.

من المؤلف

المؤلف أيهم أسد يحمل درجة دكتوراة في الاقتصاد من جامعة "دمشق"، وهو باحث وخبير اقتصادي في السياسات الاقتصادية والتنمية وعضو هيئة تدريسية في المعهد الوطني للإدارة العامة بدمشق.

وصدرت له ثلاثة كتب عن الاقتصاد السوري عالجت موضوعات اقتصادية امتدت من عام 1960 لغاية عام 2024، هي:

• الاقتصاد السوري المهدور، النمو اللامستقر والتنمية الضائعة في نصف قرن (1960-2010)، عام 2025.

• إحياء العقل التنموي في سوريا، الحرب والعقد الاقتصادي الضائع، عام 2025.

• التحول والصدمة، الاقتصاد السوري (2004-2010)، ثلاثة أجزاء، عام 2015.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

وعود بالتمويل

هل ينهض "الشعلة" برعاية رجال الأعمال

عنب بلدي – وسيم العدوي

يواجه نادي الشعلة أعباء مالية وتحديات تتمثل باختيار مدربين للفرق الرياضية وتشكيلة اللاعبين، ولا سيما فريق كرة القدم المؤهل للعب في الدوري السوري الممتاز.

ويأمل النادي بالنهوض وتحقيق نتائج متقدمة في المباريات المقبلة بعد إبرام عقود الرعاية والدعم للنادي مع عدد من رجال الأعمال.

فريق الشعلة لكرة القدم وصل في نيسان 2024 إلى الدوري الممتاز، وعاد بذلك إلى الأضواء بعد غياب 33 عامًا عن الساحة الرياضية.

لجنة رباعية لاختيار مدرب الشعلة

رئيس نادي الشعلة في درعا، مصطفى المسالمة، قال لعنب بلدي، إن النادي شكّل لجنة رباعية من أعضاء مجلس إدارة النادي لاختيار مدرب لفريق كرة القدم ومساعد مدرب (معدّ بدني)، ليصار لاحقًا إلى اختيار اللاعبين جميعهم من قبل مدرب الفريق وعلى مسؤوليته الشخصية.

وتقوم اللجنة المذكورة حاليًا بالتفاوض مع مدربين اثنين لاختيار مدرب منهما، فيما تم اختيار مدرب مساعد للإعداد البدني للاعبين، دون أن يفصح المسالمة عن هوية كل منهم.

وبعد تشكيل اللجنة، قام نادي الشعلة بدعوة أكثر من 30 لاعبًا لاختيار 11 لاعبًا منهم، وأوضح المسالمة أن تشكيلة اللاعبين المدعوين هي من "لاعبي الفريق العام الماضي ومن الجدد ومن الفريق الأولمبي لكرة القدم".

كما ستجتمع الجمعية العمومية للأندية بالمحافظات في 14 من أيلول المقبل، للتصديق على النوادي التي ستشارك بالدوري الممتاز والفرق التي ستهبط لدوري الدرجة الأولى أو الثانية، قال المسالمة.

وأضاف أن مدرب فريق كرة القدم سيتحمل عبئًا إضافيًا من خلال اختيار اللاعبين "بمحض إرادته"، لأن أي فشل من أي لاعب سيحمّل الداعمين أعباء إضافية.

نقص التمويل يهدد بوقف التدريبات

تنتظر نادي الشعلة عدة مشكلات تعوق أنشطته وتدريبات الفرق سواء في كرة القدم أو اليد أو "الكيك بوكسينغ" أو المصارعة وغيرها، وتعطل اختيار المدربين وتشكيلات الفرق الرياضية، نتيجة عدم الوصول لاتفاق على الأجور معهم، بعد تأخر الدعم المالي الذي وعد به النادي.

وكشف المسالمة أن النادي سيعقد اجتماعين مهمين الأسبوع المقبل مع رجل الأعمال السوري نور الدين المحاميد، صاحب شركة "سجاد صيدا"، ومع مدير مكتب أعمال رجل الأعمال السوري موفق القداح، مؤسس "مجموعة ماج" (MAG) القابضة التي تعمل في العقارات والصناعة والشحن، لبحث موضوع الدعم المالي للنادي.

وحول أجور اللاعبين، أشار إلى أن هناك عقودًا موسمية تم توقيعها مع لاعبين في عدد من الأندية ومنها نادي الشعلة، تبدأ من 100 مليون ليرة وتصل أحيانًا إلى 200 مليون ليرة سورية.

ممثل شركة عمر موفق القداح كشف لعنب بلدي أن الشركة ستواصل تقديم الدعم المالي لنادي الشعلة، مشيرًا إلى أن الشركة قدمت العام الماضي 250 ألف دولار للنادي على دفعات، مأ أسهم في صعوده إلى الدوري السوري الممتاز.

دعم حكومي حالي ومرتقب

حول غياب الدعم الحكومي سواء من قبل محافظة درعا أو وزارة الشباب والرياضة السورية، أشار رئيس نادي الشعلة إلى أن النادي عقد اجتماعًا مؤخرًا مع محافظ درعا، أنور الزعبي، لبحث قضية متابعة تنفيذ عقود إعادة ترميم وتأهيل الملعب "البلدي القديم" بمنطقة الكاشف في درعا وملعب "البانوراما"، حيث تواصل المحافظ مع وزير الشباب والرياضة بهذا الشأن، و"الأمور تبشر بالخير" على حد تعبيره.

وقال المسالمة، "إذا لم يتم تأهيل الملعب البلدي فإن نادي الشعلة سيكون مجبرًا حينها على إجراء تدريباته في ملاعب دمشق، مع ما يحمله ذلك من أعباء إضافية، علمًا أن تكلفة التدريبات الماضية لفريق كرة القدم وحده في دمشق بلغت نحو 21 مليون ليرة سورية".

وأشار إلى قيام محافظ درعا الأسبوع الماضي بتكريم فريق الشعلة لكرة اليد تحت 17 سنة، وذلك لإحرازه المركز الثاني في دورة التحرير الأولى لكرة اليد التي أقيمت مؤخرًا في صالة "الجلاء" بدمشق، وجرى تقديم مكافآت مالية رمزية لهم (200 ألف ليرة للاعب و300 ألف ليرة سورية للإداري) إضافة إلى تجهيز الفريق بالمستلزمات الرياضية لهم مثل اللباس والأحذية الرياضية، مبينًا أن المحافظة قدمت أيضًا للنادي 50 مليون ليرة سورية لدعم التدريبات، وسعى النادي لتوفير البيئة المناسبة للاعبين.

تأخر ترميم الملعب البلدي يعطل الأنشطة

أحد مهندسي الشركة العامة للبناء والتعمير عاصم العاسمي، كشف سابقًا لعنب بلدي، أن لجنة من الشركة اجتمعت مع لجنة من وزارة الرياضة والشباب السورية، في 15 حزيران الماضي، لبحث واقع تنفيذ عقود تأهيل الملعب "البلدي القديم" وملعب "البانوراما" في درعا، ولكن الخلافات مع الوزارة حالت دون استكمال تنفيذ هذه العقود وتسلّم المنفّذ منها، وتسببت بتعطيل نادي الشعلة عن أنشطته.

وبيّن العاسمي آنذاك أنه تم الاتفاق على تسليم العقد الأول من قبل الشركة في الملعب "البلدي القديم" بمنطقة الكاشف، والمتضمن "ترميم المشالح والمدرجات الصغيرة بشكل كامل والسور الغربي مع طينة ودهان وغرفة الحراسة الخارجية"، بقيمة 1.4 مليار ليرة سورية، والعقد الثاني المتضمن "هدم وإعادة بناء السور الشرقي مع طينة ودهان"، بتكلفة 275 مليون ليرة سورية.

ولكن الخلاف نشب بين الشركة ولجنة الوزارة بالنسبة لتسليم العقد الثالث لفرش ملعب "البانوراما" في درعا بالعشب الصناعي مع تركيب فواصل من الحبيبات الصناعية، والذي تبلغ قيمته 15 مليار ليرة سورية، إذ اعتبرت اللجنة أن هذا الرقم "كبير وفيه غبن ومبالغ به".

وبرر العاسمي أن قيمة العقد (سبب الخلاف) ناجمة عن التكاليف العالية لمواد "الرولات"، والعشب الصناعي، والتجهيزات، والحبيبات الصناعية، التي تم توريدها قبل سقوط النظام، إذ ارتفع سعر الصرف ليتجاوز عتبة الـ1600 ليرة مقابل الدولار الواحد، إضافة إلى أن الشركة متعاقدة مع متعهدين مختصين لإنجاز عملية فرش الملعب.

وبناء على توجيهات من وزير الرياضة والشباب، محمد سامح الحامض، طلبت اللجنة تخفيض قيمة العقد الثالث لفرش ملعب "البانوراما" في درعا من 15 إلى أربعة مليارات ليرة سورية، وهو ما رأت الشركة أنه أمر "مجحف"، حسب المهندس المشرف على الأعمال من جانب الشركة المنفذة.

وبين الوعود بالتمويل والافتقار للبنى التحتية الرياضية في درعا يواصل نادي الشعلة المراوحة مكانه نتيجة هذه التحديات الكبيرة التي أثرت على استمرارية تدريباته وأدت إلى توقف العديد من الأنشطة الرياضية، خاصة في كرة القدم وكرة اليد نتيجة عدم القدرة على دفع مستحقات اللاعبين وتأمين المعدّات.

لقاء رجل الأعمال السوري نورد الدين المحاميد مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة نادي الشعلة الرياضي في درعا – 10 آب 2025 (نادي الشعلة)

المواهب المحلية تتصدر سوق الانتقالات

صفقات تثير الجدل في الدوري السوري

عنب بلدي – لبابة الطويل

تشهد سوق الانتقالات في الدوري السوري تغييرات واسعة استعدادًا لموسم 2026–2025، إذ وصلت بعض الأندية إلى حد "التغيير شبه الكلي" في فرقها الأولى، وفق ما قاله المحلل الرياضي هاني عنطوز لعنب بلدي.

وأضاف أن بعض الصفقات كانت مدروسة وبُنيت على أداء اللاعبين، بينما أثارت أخرى الجدل لغياب استراتيجية واضحة، "بفعل تدخل السماسرة وترويج لاعبين انتقلوا من الهواية إلى الاحتراف".

وبدأ الاتحاد السوري لكرة القدم بتنظيم سوق الانتقالات الصيفية (الميركاتو) بوضع ضوابط جديدة شملت تقييد عدد اللاعبين المسجلين بـ32 لاعبًا كحد أقصى، مع إلزام وجود عشرة لاعبين تحت 23 عامًا في كل قائمة، وإشراك اثنين منهم كأساسيين في كل مباراة.

كما سمح بعودة التعاقد مع اللاعبين الأجانب (ثلاثة بحد أقصى لكل نادٍ، دون حراس مرمى)، وألزم كل نادٍ بتوفير ضمان مالي يودع كـ"ثلث" قيمة العقد أو راتب ثلاثة أشهر" لضمان سداد المستحقات.

هذه البنود أثارت انقسامًا داخل المشهد الكروي، بين من يرونها ضمانًا للاستقرار، ومن يصفونها بأنها عبء إضافي على الأندية المتعثرة.

التعاقدات داخل الأندية

نفذت بعض الأندية تغييرات هيكلية شبه كاملة في فرقها، عبر صفقات مدروسة ومبنية على الأداء، بينما أثارت صفقات أخرى الجدل لغياب الرؤية والاستراتيجية، "متأثرة بالسماسرة"، وفقًا للمحلل هاني عنطوز.

من تلك التعاقدات المعروفة حتى الآن:

• الكرامة: ضم أمين رحال، محمد قوجة علي، عبد الرحمن معسوس، محمود النايف.

• الوثبة: جهاز فني بقيادة المدرب هيثم جطل، الحارسان أحمد مدنية وأحمد الشيخ، ولاعبون مثل محمد مالطا، ماريديك ماردكيان، أدهم غندور، عبد الرزاق البستاني.

• الوحدة: مصطفى جنيد، كوران خلو، هثيم اللوز، ضياء محمد.

• الفتوة: مصطفى سال، لؤي الشريف.

• الطليعة: سامر خانكان، إينوسنت جيمس أنوست، محمد حديد.

• أمية: تعاقد مع المدرب المغربي عبيسي إدريس.

وفي المقابل، أعلن نادي الفتوة رسميًا عن تعاقداته لـ2026–2025، بضم المدرب الوطني فجر إبراهيم الذي سيتولى تطوير الفئات العمرية، إلى جانب لاعبين مثل: عدي جفال، علي بعاج، محمد نور خميس، محمد حسان الخلف، في خطوة تهدف إلى صقل المواهب الشابة ودمج الخبرة المحلية.

المغتربون.. ضرورة أم عبء؟

أشار عنطوز إلى الأندية التي تعتمد على قاعدة المواهب المحلية مثل الكرامة (عبد الرحمن عرجة، مهند الفاضل، محمد دمري، ومحمد سراقبي)، والوثبة (محمد المصطفى)، والحرية وغيرها من الأندية التي لا تزال تبني مستقبلًا محليًا واعدًا، "رغم المحسوبيات التي تعوق انتشار تلك المواهب خلال الفئات العمرية".

التباين لا يقتصر على الاحتراف المحلي، بل يتعداه إلى ملف اللاعبين المغتربين.

عنطوز يرى أن "الاحتراف تحول إلى لعنة"، بسبب مطالب مالية وصلت إلى نحو 30 ألف دولار، مما جعل الاعتماد على المواهب المحلية أكثر استدامة من استقدام المغتربين.

وبالمقابل، يرى المحلل الرياضي حسين مصطفى، في حديث سابق لعنب بلدي، أن المغتربين ضروريون لتحسين مستوى المنتخب والنتائج الخارجية، ويؤكد أن "الأرقام والإحصائيات الخارجية للاعبين خير دليل على قيمتهم الفنية"، بينما العقبة الحقيقية هي "عدم توفر الأموال لاستقدام محترفين من أمريكا الجنوبية"، إلى جانب تراجع جودة الدوري المحلي.

الفرصة الآسيوية والجاهزية للموسم المحلي

حدد الاتحاد السوري لكرة القدم آلية مشاركة الفرق السورية في مسابقة "كأس التحدي" التابعة للاتحاد الآسيوي لكرة القدم للموسم 2025–2026.

ويشترط الترخيص الآسيوي استكمال الالتزامات المالية ودقة البيانات المقدمة.

وقد حصلت خمسة أندية سورية على هذا الترخيص حتى الآن: الوحدة، الكرامة، حطين، الفتوة، الوثبة، على أن يشارك منها اثنان بعد تحديدهما بناء على ترتيب الدوري.

وأوضح هاني عنطوز أن موسم 2026–2025 سيشهد متابعة دقيقة لأداء اللاعبين الشباب في الدوري، مشيرًا إلى أن بعض الأندية بدأت بالفعل بتجريبهم في المباريات الودية استعدادًا لانطلاق الدوري.

كما أشار حسين مصطفى إلى أن متابعة الأداء الفني للمحترفين السوريين المغتربين ستبقى ضمن أولويات الاتحاد قبل المباريات الرسمية، خاصة مع استعداد المنتخب لمباريات ودية قريبة تهدف لاختبار جاهزية اللاعبين قبل انطلاق التصفيات.

المنتخب الأولمبي السوري لكرة القدم في معسكر تدريبي في العاصمة القطرية الدوحة– 26 آب 2025 (SFA/ فيسبوك)

بـ12 ذهبية

حلب تتصدر بطولة الجمهورية لـ"الكيك بوكسينغ"

اختتمت في صالة البطولات بمدينة الحمدانية الرياضية بحلب، في 23 من آب الحالي، منافسات بطولة شباب وشابات الجمهورية لـ"الكيك بوكسينغ"، بأسلوبي "الفول كونتاكت" و"K 1" بعد ثلاثة أيام، وشهدت مشاركة 175 لاعبًا ولاعبة من عشر محافظات، وثلاث هيئات رياضية.

وحصدت محافظة حلب لقب البطولة بعد فوزها بـ12 ميدالية ذهبية، تلتها هيئة الشرطة بعشر ذهبيات، ثم محافظة حماة بسبع ذهبيات.

شهدت بطولة "الكيك بوكسينغ" لفئة الشباب (15–18 عامًا) مشاركة واسعة شملت 175 لاعبًا ولاعبة، في أجواء تنافسية تميزت بالتنظيم الجيد، وفق تصريح رئيس الاتحاد العربي السوري لـ"الكيك بوكسينغ" والقتال المختلط، سارية الجزائري، لعنب بلدي.

منافسة قوية

المنافسات تميزت بروح قتالية عالية وأخلاق رياضية لافتة من اللاعبين، مع ظهور وجوه جديدة بعد انتقال عدد كبير من الناشئين إلى فئة الشباب هذا العام، وعودة ملحوظة للاعبين مغتربين بعد غياب طويل عن المشاركة في سوريا، وفق ما ذكره رئيس الاتحاد.

من جهته، يرى رئيس اللجنة الفنية بحلب، الكابتن أحمد سكيف، أن البطولة تميزت بتنظيم جيد جدًا، إذ كان للهلال الأحمر حضور فاعل لمعالجة أي إصابات طارئة.

كما شهدت البطولة إقبالًا جماهيريًا واسعًا، بحسب سكيف، وتم تقديم تسهيلات كبيرة للفرق المشاركة، من لاعبين وحكام، عبر تأمين إقامة مجانية في السكن الجامعي، موجهًا شكره لمدير جامعة "حلب"، ومدير السكن الجامعي، على ما قدماه من دعم، وكذلك للهلال الأحمر وفريق الإسعاف.

عوامل تطور

الاحتكاك عبر البطولات الفرعية داخل المحافظة كان له أثر إيجابي، إذ يتم قبل أي بطولة للجمهورية إقامة معسكر تدريبي يومي للاعبين حتى موعد البطولة، ومتابعة دقيقة لأوزانهم ومستوياتهم الفنية بشكل يومي، بحسب ما ذكره الكابتن سكيف.

وقال إنه لا يتم الاعتماد على لاعب ثابت للمشاركة في بطولة الجمهورية، بل يتم اختيار اللاعب الأفضل قبل يومين فقط من انطلاق البطولة، بناء على المتابعة اليومية من المدربين واللجنة الفنية.

وعن الخطوات المقبلة، قال الجزائري، إن الاتحاد يعمل على تكثيف الدورات التدريبية وورشات العمل للمدربين والحكام لتطوير المستوى الفني للاعبين، إضافة إلى سعي وزارة الرياضة لتأمين معسكرات داخلية وخارجية ضمن الإمكانات المتاحة قبل أي مشاركات دولية، وإدخال اللعبة إلى المدارس والجامعات لتوسيع قاعدتها الجماهيرية، معبرًا عن تفاؤله بأن العام المقبل سيكون أفضل.

وأشار سكيف إلى الدعم اللامحدود من قبل مديرة مديرية الرياضة والشباب في حلب، أحمد الإمام، ورئيس دائرة ألعاب القوة، محمد نور شمسه، مؤكدًا أن هذا الدعم كان عاملًا أساسيًا في تطور منتخب حلب، من خلال إقامة نشاطات على مستوى المحافظة، والتنسيق مع بقية المحافظات لإجراء لقاءات ودية، بالإضافة إلى تنظيم معسكرات دائمة لمنتخبات حلب بمختلف الفئات العمرية.

عاصمة الرياضة السورية

في ختام البطولة، أعلن الجزائري عن ترشيح مدينة حلب لتكون عاصمة الرياضة السورية لعام 2026، وذلك بعد النجاح الكبير الذي حققته البطولة، وحجم المشاركة الواسع، والتنظيم المتكامل الذي شهدته المنافسات.

وأكد أن الترشيح يأتي تقديرًا لدور حلب التاريخي في الرياضة السورية، ولقدرتها على استضافة فعاليات كبرى بمستوى عالٍ، مشيرًا إلى أن القرار النهائي بيد الجهات المختصة في وزارة الرياضة والشباب.

التنسيق مع مديرية الكهرباء لتأمين التيار الكهربائي بشكل متواصل طوال أيام البطولة.

وعن الخطط المستقبلية لمكتب ألعاب القوى في حلب، أشار شمسة إلى أن المهمة الأساسية الألعاب تتمثل في توسيع قاعدة اللعبة ونشرها، لافتًا إلى أنه يجري العمل حاليًا على إنشاء صالتين جديدتين في منشأة ملعب "الحمدانية"، مع استقطاب مدربين ذوي كفاءة عالية غير اللجنة الفنية، وتخصيصهم بأوقات تدريبية داخل الصالات.

كما شدد على أهمية العمل في الريف، لما يحتويه من "مواهب واعدة"، موضحًا أن جميع الصالات هناك سيتم تأهيلها وتفعيلها، مع الاستعانة بمدربين أكفاء لاكتشاف الطاقات وصقلها، وانتقاء الأفضل لتمثيل المحافظة والمنتخب الوطني لاحقًا.

تكريم فاتن بني بطواية (محمد بن راشد) وكيس ماك (لوتس) في حفل توزيع ميداليات بطولة الجمهورية لـ"الكيك بوكسينغ" في حلب – 25 آب 2025 (غرفة الاتحاد العربي السوري للرياضة في حلب)

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحـد 31 آب/أغسطس 2025
العـدد 706 – السنـة الرابعة عشرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

أربعاء حمص.. أبشري حوران.. دير العز

مبادرات أهلية لإعادة الإعمار وتعزيز السلم

عنب بلدي – سدرة الحريري

أطلق أهالي محافظات حمص ودرعا ودير الزور مبادرات محلية لجمع التبرعات، تهدف إلى الإسهام في إعادة تأهيل البنية التحتية والمنشآت الخدمية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والجامعات.

وشملت هذه المبادرات:

- "أبشري حوران" في محافظة درعا.
- "أربعاء حمص" في مدينة حمص.
- "دير العز" في محافظة دير الزور.

وتركز المبادرات على تعزيز دور المجتمع المحلي في دعم القطاعات الخدمية الأساسية وتوفير بيئة أفضل للتعليم والصحة والخدمات العامة.

وتعكس هذه الجهود روح التكافل الاجتماعي التي يتميز بها المجتمع المحلي، إذ لا تقتصر على لم شمل أبناء كل محافظة فحسب، بل تمتد لتشمل كل من يؤمن بقيمة البناء وإعادة الإعمار ودعم الخدمات الأساسية، كما أنها تعزز من شعور الانتماء وتسهم في السلم الأهلي.

"أربعاء حمص" والتكافل الاجتماعي

شهدت محافظة حمص انطلاق مؤتمر "أربعاء حمص" الذي نجح في جمع تبرعات تجاوزت 13 مليون دولار، خُصصت لدعم مشاريع إعادة الإعمار في المحافظة.

ولم يتوقف المؤتمر عند الجانب المالي فحسب، بل تحوّل إلى منصة للتعريف بثقافة حمص وتاريخها ونشاطاتها الاجتماعية والرياضية، حيث تضمن رسائل ومعلومات عن النادي الرياضي والجمعيات الأهلية والمقاهي التراثية في المدينة.

كما أُطلقت خلال المؤتمر مبادرة "الموظف الكفو"، التي تهدف إلى تسليط الضوء على أفراد اجتهدوا في أعمالهم وحققوا إنجازات ملموسة ضمن مختلف القطاعات في المحافظة.

ولم تقتصر المشاركة على أبناء حمص وحدهم، إذ قدم رجال أعمالسوريون من محافظات عدة مساهمات مالية، ما عكس روح الألفة والتكافل والرغبة المشتركة في بناء الوطن بين مختلف أطياف المجتمع السوري.

وفي هذا السياق، قال محمد الأخرس ابن محافظة حمص، إن "عمل وهمة الشباب وكرم المتبرعين يسعد القلب، والأجمل هو أن سوريا كلها كانت متلهفة لبناء حمص".

"أبشري حوران"

"أبشري حوران" مبادرة إنسانية وتنموية تهدف لإعادة إعمار درعا، وتشمل ترميم المدارس، وتأهيل المراكز الصحية، وإعادة تأهيل مصادر مياه الشرب، لتكون نموذجًا للتكافل والعمل المؤسسي بحسب إدارة الحملة.

انطلقت الحملة في 30 من آب، ولقيت دعمًا من المؤثرين والصحفيين والناشطين وحتى المجتمع المحلي في سوريا حتى قبل بدئها.

وانتشرت حملات ومقاطع فيديو تحث على المشاركة والدعم للمبادرة، كما تم جمع تبرعات من محافظات مختلفة.

في "أبشري حوران" كانت المساهمات حاضرة من مختلف الأعمار.

قال الطفل مضر الحريري (12 عامًا)، إنه تبرع بشكل مسبق بمبلغ للحملة بعد خروجه من صلاة الجمعة، وهو مبلغ كان قد جمعه لشراء دراجة، لكنه سعيد بتقديم الدعم لمحافظته.

كما وصف الدكتور محمد حبش حملة "أبشري حوران" بأنها واحدة من أنبل وأصدق المبادرات التي يقوم بها السوريون.

أحد أبناء مدينة درعا، يوسف المسالمة، قال إنه يتمنى أن تلهم "أبشري حوران" كل المحافظات السورية للتركيز على التكافل وبناء الوطن، معتبرًا أن الحملة ليست لدرعا فقط وإنما لكل سوريا.

المجتمع المدني ودوره في تعزيز السلم

الخطوة الأولى لتحقيق السلم الأهلي تبدأ من المبادرات المجتمعية، التي تلعب اليوم دورًا محوريًا في تخفيف التوتر ونقل الحقائق بعيدًا عن التهويل والتضليل الإعلامي.

وبات المجتمع يعتمد على الأخبار المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي غالبًا ما تكون غير دقيقة وموجهة لزيادة التوتر بدلًا من التهدئة.

وهنا يأتي دور المبادرات المحلية في تعزيز السلم الأهلي، لأن إدراك الفرد أنه في مجتمع متكاتف ومتعاون يعزز الوعي المجتمعي ويمنع ردود الفعل العاطفية العنيفة ويعزز الحلول السلمية، بحسب ما قالته الناشطة المجتمعية جولي محمد.

قالت الناشطة في الشأن المدني عريفة موسى، إن المبادرات المجتمعية قادرة على إحداث فرق حقيقي في نشر الوعي وتقليل التوتر، مما يساعد في خلق بيئة أكثر استقرارًا وأمانًا.

زكريا طوير، وهو طالب جامعي من محافظة دير الزور، قال إنه يدعم تنفيذ مبادرات محلية في كل المحافظات ومشاركة جميع السوريين فيها، لأن سوريا تبنى بيد أبنائها.

وأضاف أن التعاون في إعادة إعمار محافظة منكوبة من كل السوريين يعزز روابط التسامح ويوحد القلوب.

أما لانا الجهماني، ابنة مدينة درعا، فترى أن مثل هذه المبادرات هي الطريق للعيش معًا بعد سنوات من الحروب التي سببت شروخًا تحتاج إلى الوقت والاحتضان لتشفى.

وتؤكد هذه المبادرات أن روح التكافل المجتمعي ما زالت حاضرة بقوة في مختلف المحافظات السورية، رغم سنوات الحرب والانقسام، فهي لا تقتصر على إعادة إعمار حجر أو ترميم منشأة، بل تسعى إلى بناء جسور من الثقة والتعاون بين السوريين أنفسهم، وتعزيز شعور الانتماء والعمل المشترك.

ومن شأن هذه المبادرات أن تمهد الطريق نحو بيئة أكثر استقرارًا، وتفتح آفاقًا لإعادة الإعمار بمعناه الأشمل، حيث يكون الإنسان والمجتمع في قلب عملية البناء والسلام.

جمعت حملة "أبشري حوران" في درعا تبرعات بلغت أكثر من 37 مليون دولار – 30 آب 2025 (سانا)

الشعب الحلبي العنيد

خطيب بدلة

استخدم الأخَوان الرحباني، في أغنية "بحبك يا لبنان"، مصطلح "الشعب العنيد". ومع أن العناد صفة سلبية، فإنه، عند الرحابنة، يشير إلى تمسك الشعب بكرامته، وبدولته، وبتلاحمه.

يمكننا، هنا، طرح سؤال: لماذا أصر نظام الأسد، على تسمية فريق كرة القدم الحلبي، "الاتحاد"؟ وهل رضخ شعب حلب للتسمية؟ الجواب: لا، والذين تابعوا مباريات هذا الفريق، لم يسمعوا من جمهوره سوى هتاف: أهلي، أهلي.. ومما هو شائع، عن أهل حلب، أنهم يحولون حرف القاف، إلى همزة، ويخرجونه من الحلق، وعندما يتمازحون يقولون: كلامنا "قَبَا". وهذه الكلمة، لمن لا يعرف، أصلها تركية (Kaba)، وتعني الخشن، ومنها الكلمة التي نستخدمها في لغتنا الشعبية "قبضاي"، وهي في التركية (Kabadayı)، وتعني الخال الخشن.. المهم، وعلى الرغم من الخشونة المزعومة في لهجة حلب، يلفظون البطاطا "بَتَاتِة"!

ومن طريف اللهجة الحَلبية، أنهم يسمون البندورة افرنجي. وقصة التسمية، في إحدى سردياتها، أنها ظهرت، أول مرة، في أيام الحكم العثماني، وعرفت باسم "باتنجان افرنجي"، واليوم، بعد مرور كل تلك السنين، أنت تسمع الحلبي يقول: طبخنا رز وافرنجي، وتسمع امرأة تعلم ابنتها كيف يصنع الـ"دبس افرنجي"..

هذا التباين في اللهجات، والتسميات، يخلق، دون أن نخطط له، قصصًا مسلية، منها أن صديقي الإدلبي "أبو الجود"، والدتُه حلبية.. حينما قدمت للعيش في إدلب، خلال أربعينيات القرن الماضي، صارت تقع في سوء تفاهم لغوي مع أسرة زوجها، فهي تستخدم كلمات حلبية لا يفهمونها، مثل "افرنجي"، ومع الزمن، أهملتها وصارت تترجمها، في أثناء الاستعمال إلى "بندورة"..

وذات يوم، كان أبو الجود عائدًا من دوامه، وقعدت والدته تسرد عليه الأخبار السياسية التي شاهدتها في التلفزيون، أو سمعتها في الراديو، ومن جملة ما قالت له: يمَا يَيْ هادا البندورايا إشو جية يعمل عند حافظ الأسد؟ وبالتدقيق، عرف أبو الجود، أنها تقصد بـ"البندورايا"، الرئيس اللبناني سليمان فرنجية!

الشعب العربي مولع بالسجع، والقوافي. تعرفون حكاية الخليفة الذي قال للوالي: أيها الوالي بِقُمْ قد عزلناك فـ قُمْ. ومما روي عن هذا الموقف، أن الخليفة لم يكن ينوي عزله، ولكنها جاءت على القافية، ففعل! ومن هنا تجد ثلاث، أو أربع كلمات تتردد في الأمثال والأغاني الحلبية، مثل: حلب، الذهب، الكبب، الرتب، علمًا أن الثقافة الشعبية الحلبية أكثر غنى وتنوعًا من هذه المفردات، فإذا أنت دخلت في عالم موسوعة حلب المقارنة، للعلامة خير الدين الأسدي، لقلت إن تراث حلب الحضاري قلعة ليست أقل من قلعة حلب.

تحدثتُ أنا محسوبكم، أكثر من مرة، عن الغبن الذي لحق بالأسدي، هذا المؤرخ الكبير، وكيف أهمل، إلى درجة أن البلدية أخذت جثمانه للدفن، لأنه لم يكن في تشييعه أحد.

ولكنني، هنا، أريد أن أسجل فكرة أخذتها من الباحث الأمريكي من أصل عراقي، زاك هارفي، أن الشعوب التي لا تاريخ لها، قادرة على التقدم أكثر من الشعوب ذات التاريخ العريق. لماذا؟ لأن الشعب ذا التاريخ العريق، عندما يدخل في سباق حضاري، يُكثر من الالتفات إلى الخلف!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper